

الانحدار من المجد

The Descent From Glory

17

الغزو النورماندي

بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى غيّرت القسم الأكبر من العالم بحيث كادت تفقده معالمه القديمة، إلا أن إحدى السّمات العظيمة لفترة ما قبل الحرب قامت منتصرة من بين الرماد: إنه الذهب. فقد هيمنت تلك السبائك الذهبية، المكدسة بعناية في أقبية المصارف المركزية، على السياسة الاقتصادية خلال عشرينات القرن العشرين، كما أنها كثيراً ما هيمنت على النزاعات السياسية المحلية والدولية، وهي تغمر المشهد برمته بوهج أصفر.

رغم كل المباهج التي ارتبطت بعقد «العشرينات الصاخبة» إلا أن الولع بالذهب خلال ذلك العقد وأوائل عقد الثلاثينات جعل تلك الفترة أشبه بفيلم من أفلام الرعب. ولا تملك سوى أن ترقب بيأس كيف كانت صراعات القوى الدولية والارتباط الأعمى بالذهب، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تدفع النظام برمته نحو نهاية كارثية لا مجال لتفاديها، وهي مرحلة الركود الكبير Great Depression غير أن فيلم الرعب هذا هو فيلم غير ما نعهده، فلا وجود فيه للأشرار، لأن الأخيار يوقعون من الأذى ما يكفي دون مساعدة من أحد. فعندما يصوبون الطلقات النارية على أقدام بعضهم بعضاً، يغتنمون الفرصة

لإطلاق النار على أقدامهم أيضاً. وخلال ذلك المسار، تتكشف القرارات، التي تبدو في لحظة ما خير ما يساير المنطق، عن هراء.

من السهل إطلاق هذه الأحكام لدى النظر إلى الوراثة لأكثر من سبعة عقود. وبخلاف القادة الذين كانوا مسؤولين عن إعادة العالم إلى وضعه الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الساسة والاقتصاديون خلال العشرينات أنفسهم في أراض مجهولة، دون أي دليل أو سابقة تعينهم على تلمس طريقهم ضمن تلك القفار المظلمة التي تنبسط أمامهم. ولم يكن بإمكان أية حكاية في تاريخ الذهب أو النقد، سُردت حتى الآن في هذا الكتاب، أن تكون ذات عون كبير بالنسبة لهم. فلم يحصل أن جرى قبلاً ما يشبه تلك الحرب التي اندلعت خلال الفترة 1914 - 1918 من حيث مداها أو من حيث ما أدّت إليه من كوارث وتكاليف وآلام. وبالرغم من تحذيرات دزرائيلي، كان من الطبيعي أن يسعى الجميع للعودة إلى التركيبة التي كان معظم الناس يعتقدون أنها أدّت إلى تماسك العالم خلال فترة السلام الطويلة، وإلى المستويات المتنامية للعيش خلال العصرين الفيكتوري والإدواردي. وفضلاً عن ذلك، فإن التجربة أظهرت أن الشك في قيمة المال قد يكون له تأثير قوي ومدمر على التركيبات الاجتماعية، وعلى النظام الراسخ للملكية وعلى التطور الاقتصادي. أما التجارب الجديدة في تلك البيئة القلقة لعالم ما بعد الحرب، فلم تحظ بأي اهتمام من السلطات، وحتى بين الخبراء كان عدد الذين اهتموا بها ضئيلاً، وبخاصة في دنيا المال. كان لا بد لطريق الشفاء من أن تُرصف بالذهب.

وفي بريطانيا، كان قد وُضع شكل للمستقبل في وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني سنة 1918، وذلك في تقرير صادر عن لجنة خاصة تم تشكيلها بهدف محدد، وهو اقتراح السياسات الملائمة للمرحلة الانتقالية ما بعد الحرب. كانت اللجنة تُعرف باسم لجنة كانليف Cunliffe Committee، نسبة إلى اللورد كانليف، رئيس اللجنة وحاكم بنك إنجلترا، وقد وضع التقرير

اقتراحاته على أساس «الآلية التي برهنت التجربة الطويلة على أنها الدواء الناجع الوحيد لميزان تجاري خاسر ولنمو ائتماني غير مؤات». وكانت التوصية الوحيدة التي لا تحتل لبساً في التقرير هي «بعد الحرب، هناك حاجة ملحة لأن يتم استرجاع الظروف اللازمة للحفاظ على معيار ذهب دون إبطاء». ثم أشارت اللجنة إلى أن أعضاءها «مسرورون ألا يكون هناك أي خلاف في الرأي بين الشهود الذين مثلوا أمامنا، وذلك فيما يتعلق بالأهمية الحيوية لتلك القضايا». وعلى الفور، رحبت الدورية المحترمة، «الإيكونوميست» The Economist، بما حدث وذلك في مقال افتتاحي بعنوان «عودة إلى التعقل» Back To Sanity، ووصفت التقرير بأنه «وثيقة بالغة الدقة».

كان أحد القلائل الذين رفعوا أصواتهم بالنقد، شخص متهور يدعى جون مينارد كينيز، وكان آنذاك في السادسة والثلاثين، لكن اللورد كانليف تولى معالجة الموضوع بأن صرح أن «لا يعتبر السيد كينيز... في الدوائر التجارية... صاحب معرفة أو خبرة في قضايا الأعمال أو الصرف العملية»⁽¹⁾. لكن مرور الوقت برهن على أن هذا الاتهام كان بعيداً تماماً عن الصحة.

لقد قامت لجنة كانليف بوصف هدف محبب للنفس، لكنها أغفلت ذكر الإرشادات المتعلقة بكيفية تحقيقه. وما من أحد تروى قليلاً ليسترجع ملاحظة دزرائيلي الحكيمة بأن معيار الذهب في القرن التاسع عشر كان عَرَضاً للرخاء لا سبباً له. لقد تحولت معظم الشروط الأساسية والجوهرية، التي رعت نشوء معيار الذهب، إلى أشلاء بعد مجزرة دامت أربع سنوات. فالتحالفات السياسية، والأموال الحكومية والديون الدولية ومكانة بريطانيا الرائدة في المجال العالمي للمال والمصارف وحالة الفعالية الصناعية، كل ذلك خضع لتغييرات أضاعت المعالم السابقة. إن التماثل للشفاء من تبعات الحرب المخيفة كان بحد ذاته أمراً صعباً بما فيه الكفاية حتى في حال كانت المفاهيم أقل تصلباً وكانت التحليلات الاقتصادية أقل تورطاً في نظريات الماضي. ورغم ذلك، كان الافتراض السائد هو أن الشفاء التام يمكن تحقيقه فقط لدى عودة معيار الذهب ليتربع في مكانه.



عندما توقفت أخيراً مجزرة الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني من سنة 1918، كان ما يزيد على ثمانية ملايين رجل قد هلكوا في المعارك، وكان قرابة أكثر من نصفهم في جانب الحلفاء، بما في ذلك 1,8 مليون رجل من الروس و1,4 مليون رجل من الفرنسيين. كما كان أكثر من ثلث الذكور الألمان، ممن تراوحت أعمارهم ما بين 19 - 22 سنة، قد قضوا أيضاً. إضافة لعشر الجنود البريطانيين. أما الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، قد خسرت 114,000 رجل، أي أقل من نصف ما خسرت رومانيا. وبلغ مجموع الجرحى من كلا الجانبين خمسة عشر مليون رجل، وكانت إصابات العديد منهم بليغة بحيث جعلتهم يقضون ما تبقى من حياتهم عالة على المجتمع وعلى عائلاتهم، دون أي أمل بالعودة إلى حياة منتجة. وفي شمال شرقي فرنسا، حيث كان ميدان المعارك الرئيسي أثناء الحرب، تم تدمير أكثر من نصف الطرق ومئات الجسور، كما تعطلت تسعة آلاف مصنع، يستخدم كل منها عشرة أشخاص أو أكثر، أو أزيلت بالكامل، وتوقف العمل في صناعة النسيج الأساسية في فرنسا⁽²⁾.

أما النتائج المالية فكانت لا تقل بشاعة. فقد تضخمت الديون الوطنية عدة أضعاف عن القيم التي كانت عليها سنة 1916. وبالإضافة لصعوبة تدبير أمور أعباء من هذا النوع، كانت كل دولة مدينة بمعظم تلك المبالغ لمواطنيها. لكن الحلفاء أيضاً انتهى بهم الأمر إلى الوقوع في براثن دين لصالح الولايات المتحدة بلغ ما يقرب 2 بليون دولار، بينما كانت كل من فرنسا وإيطاليا وروسيا مدينة لبريطانيا بحوالي 500 مليون دولار⁽³⁾. قد تبدو تلك المبالغ زهيدة بمفاهيم الاقتصاد المعاصر، لكن علينا ألا ننسى أن قيمة الدولار لمجموع الناتج الحالي في الولايات المتحدة قد بلغ مائة ضعف عما كان عليه في بدايات عشرينات القرن العشرين، وأن اقتصاد كل دولة من الدول الأوروبية كان أصغر

من الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير، إضافة إلى أن تلك الاقتصاديات كانت قد أفقرتها الحرب. فلم يكن مجموع الموجودات من الذهب في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في نهاية الحرب، يزيد عن 2 بليون دولار تقريباً⁽⁴⁾. لقد كانت تلك الديون تساوي مبالغ ضخمة.

وبالرغم من الآمال المبكرة التي راودت الأوروبيين، إلا أن السنوات التي تلت لم تحمل في طياتها، باستثناء الراحة من الحرب ذاتها، سوى مشاعر عَرَضِيَّة بالارتياح، وفي بعض أنحاء أوروبا، استمر الرعب من الحرب قائماً. ولم يكن على المجاعات الجماعية والبطالة والقلق بشأن قيمة العملة أن تنتظر حتى بداية الركود الكبير. إذ أن تلك الكارثة التي شملت العالم لم تكن سوى امتداد للمصاعب التي لم تجد حلاً، والتي كانت قد بدأت تنتاب هذا الجزء أو ذاك من أوروبا لفترات متقطعة منذ عشر سنين.

وقد لطخت مشاعر الضغينة والمرارة والأناية والحسد كل ناحية من نواحي العلاقات الدولية، وأفسدت بذلك روح التعاون المتجانس التي سادت في السنوات السابقة. قد أصر الفرنسيون، الذين تحمّلوا القسم الأكبر من الخسائر المادية. خلال الحرب، على أن تدفع ألمانيا تعويضات جائزة ومؤلمة، كما رفضوا دفع ديونهم للبريطانيين، الذين لم تصب أراضيهم بأي أذى، إلى أن تخرج ألمانيا من محنتها. أما البريطانيون، فقد كانوا أيضاً قد أراقوا الكثير من دماء شبابهم، إضافة لأنهم اضطروا في تلك الأثناء إلى تحويل جزء كبير من ثروتهم الموجودة ما وراء البحار إلى نقد لتمويل الحرب. وبدون دفعات الفرنسيين، لم يكن البريطانيون يرغبون في دفع ديونهم إلى الأمريكيين، الذين خرجوا من الحرب، دون أن يتكبّدوا سوى خسائر زهيدة، وباقتصاد أغنى وأكثر حيوية من ذي قبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات البريطانية الفرنسية كثيراً ما أدّت إلى مشاكل خطيرة كان بالإمكان تفاديها لو كانت الظروف مختلفة. فرغم الخسائر

الكبيرة، خرج البريطانيون من الحرب وهم على قناعة بأن القنال الإنكليزي لا زال بإمكانه فصلهم عن «أوروبا» وعن الاضطرابات الكبيرة التي عصفت بالقارة الأوروبية - الخراب الذي سببته الحرب في فرنسا وثورة ألمانيا والفقر الذي ألمَّ بها وتفتت إمبراطورية هابسبرغ والثورة الروسية والثورات التي اجتاحت المنطقة من بولونيا وصولاً إلى البلقان. وفي مؤتمر السلام في فيرساي، كان هذا الموقف هو ما منع رئيس الوزراء لويد جورج من بذل جهد كاف في سبيل منع رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمانصو، من فرض معاهدة سلام على الألمان، كانت من القسوة واستحالة التنفيذ بحيث أدت إلى صعود هتلر وإلى حرب أفظع، من حيث خسائرها، من الحرب التي نشبت في الفترة 1914 - 1918. وكما سنرى بعد فترة وجيزة، فإن هذا الموقف أيضاً لعب دوراً في التعاون البريطاني - الفرنسي بشأن الذهب في مراحل هامة على هذا المسار.

وفي هذه الأثناء اتخذ الأمريكيون موقف «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟..» وكانت حجتهم التي لا تقبل الجدل أن الجنود الأمريكيين قد أتوا لنجدة الحلفاء في أخرج اللحظات، وبأن الولايات المتحدة لم تقدّم التنازلات إلاً بعد أن دفعت ظروف الأزمة بالأمور إلى ذلك المسار، أو بعد أن قدم الآخرون تضحيات مكافئة. كان الكثير من الأمريكيين يعارضون معاهدة السلام وعجز ويلسون عن التأثير على النتائج وتوجيهها إلى المسارات الأكثر نبلاً التي كان قد وعد بها. وبالتالي، كان هناك ضغط مستمر للالتزام بالمواقف التقليدية المتحاملة ضد «التورط الأجنبي». ولم تفلح حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تجلس مرتاحة على أكبر كومة من احتياطات الذهب، تفوق ما لدى أية دولة إلى حد كبير، لم تفلح سوى بتعزيز تردد الأمريكيين بالتورط في الاضطراب الاقتصادي الذي يعم أوروبا.

كان هناك عدد قليل من الرسميين مدركين لمدى أهمية التعاون الأمريكي في تماثل أوروبا للشفاء، لكنهم كانوا كمن يحاول سد ثغوب السد بأصابعه،

فسرعان ما سيطغى الفيضان بالرغم من جهودهم. وقبل حدوث الانهيار، تمكّنوا حتى من إطلاق النار على أقدام الجميع لدى تسديد نيران أسلحتهم على أقدامهم هم.

في سنة 1920، وعندما كان سعر الباوند في أسواق النقد الأجنبية يبلغ 4,00 دولار تقريباً - وقد يبلغ أحياناً 3,40 دولاراً في أخفض سعر له - أمر البرلمان بالعودة بشكل كامل إلى معيار الذهب في بريطانيا قبل نهاية سنة 1925. وكانت بريطانيا قد تدبرت أمر اتخاذ هذه الخطوة خلال أربع سنوات عقب انتهاء الحروب ضد نابليون، لكن العملية، هذه المرة، استغرقت سبع سنين. وكما في الوضع السابق، كانت العقبة الرئيسيّة أمام العودة إلى الذهب هي المستوى المتضخم للأسعار، لكن الحاجز الواجب تخطيه كان الآن أعلى بكثير. فبعد أربع سنوات من اندحار نابليون، كانت الأسعار قد عادت إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1799، أما الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت قد بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وفي سنة 1925 كانت لا تزال قريبة من ضعف مستويات سنة 1914. وفي العقد نفسه، لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة خلال الحرب إلاّ بمقدار الضعف، ثم هبطت سنة 1921 إلى حيث لم تتجاوز حوالى 40٪ من مستويات أسعار قبل الحرب، وبقيت حتى سنة 1929⁽⁵⁾ دون اتخاذ مسار محدد.

وهناك عقبتان إضافيتان زادتاً من صعوبة تلك المهمّة. الأولى، أن الدين الوطني كان قد ارتفع بمقدار 5,5 مليون باوند إسترليني خلال الحرب ليصبح أكثر من 7 بلايين باوند إسترليني، لكن العجز في ميزانية الحكومة كان ماضياً بالازدياد، كما أن المماحكات السياسية المعتادة بشأن من سيتحمل عبء تصحيح الأمور، كانت تبدو مستعصية على الحل⁽⁶⁾. والأمر الذي قد يبدو أكثر خطورة أن الآلية الإنتاجية التي كان يتبجح بها البريطانيون، بدأت تصاب بالشيخوخة، وكانت تكاليفها لا تتماشى مع المنافسة القادمة من أوروبا

وأمریکا، وهي عملية كانت قد بدأت سنة 1914. وكما كان مدراء الأعمال الأمريكيين خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين بطيئين في إدراك حجم تهديد المنافسة المتزايدة، الناتج عن تحسين إنتاجية المصنّعين في اليابان وأوروبا، فإن الإدارة البريطانية أيضاً، في أوائل العشرينات، كانت تبدي تردداً بشأن تغيير أساليبها. وفي سنة 1924، كان مستوى الصادرات البريطانية يقل بنسبة 25 بالمائة عن مستوياتها قبل الحرب. وبالإضافة إلى خيبات الأمل الناجمة عن أداء الصادرات، أُضيف إلى مصاعب بريطانيا ازدياد الطلب على الواردات - ليعود إلى مستوى ما قبل الحرب - وخسارة الدخل الآتي من ما وراء البحار والفشل في إنعاش الدخل الآتي من الملاحة والتأمين.

وإذا كان لبريطانيا أن تعود إلى معيار الذهب تبعاً لمقياس نيوتن المعمول به من زمن طويل، الذي كان يقوم الباوند الإسترليني بما يساوي 4,86 دولاراً بالنسبة للأمريكيين في فترة ما قبل الحرب، فإن هذا المبلغ لم يكن يُصرف في بريطانيا العشرينات بقيمة قريبة لما كان يُصرف بها في السابق. وهكذا، كان واضحاً أن الطبيعة المستعصية للتوجهات المعاكسة في ميزان التجارة قد تؤدي إلى خلق ضغوط لا يمكن التحكّم بها على موجودات الذهب. وفي حال اختيار قيمة أدنى للباوند، وذلك كوسيلة لمساعدة الوضع التجاري، فإن المصداقية التي ترغب بها بريطانيا بشدة ستكون موضع مساومة، كما سيستمر الشك بأي نوع من ثبات النقد الإنكليزي وذلك لأجل غير مسمى. أما الأجانب الذين اعتادوا على التردد على المنطقة التجارية في لندن للاستفادة منه كمركز للصرافة، فسيهربون إلى أماكن أخرى - نيويورك أو باريس على سبيل المثال، ولن يبدو الباوند إسترلينياً بعد ذلك.



ورغم تقلبات الآراء حتى الموعد النهائي في سنة 1925، إلا أن الآراء المطلقة بقيت تساند بحزم قيمة 4,86 دولار للباوند. وبدأت العقبات ضئيلة بالمقارنة مع حجم النصر الذي بدا ماثلاً للأنظار. وأصبحت كلمة «تضحية» هي الكلمة التي تردد في كل مكان. وقد عبّر أحد الخبراء المعاصرين، وهو السير شارل أديس عن الوضع بقوله «إن تقديم تضحية، حتى ولو اختلفنا في تحديد حجمها، لن يشكّل بتقديري ثمناً باهظاً لقاء الفائدة الكبيرة التي ستجنيها الطبقة العاملة [للأمة] ولقاء - ولو أنني أورد ذلك لاحقاً - استعادة المنطقة التجارية في لندن لموقعها السابق كمركز المال العالمي»⁽⁷⁾.

كان يقف وراء معظم القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، والكثير من المناقشات المتعلقة بالباوند، رجل قوي غامض يدعى مونتاجو نورمان. كان نورمان قد اختير حاكماً لبنك إنجلترا لمدة قياسية بلغت 24 سنة، وقضى في عمله اثنتي عشرة فترة متتالية، دامت كل منها سنتين، وذلك من سنة 1920 وحتى 1944. وكما وصفه مؤرخ سيرته أندرو بويل، فقد مكّنته «سمعته التي تتصف بالترفع الذي يشبه ترفع الآلة وبالمعارف الشاملة التي تثير المشاعر» من أن يمارس، بحيوية بالغة، كل جانب من جوانب القوة، التي وضعها بين يديه «ذلك الغموض الهائل الذي يحيط بمنصبه الرفيع»⁽⁸⁾.

كان نورمان، النحيل، الأنيق ذو اللحية الصغيرة والطلعة التي خالطها الشيب، سليل أسرة كانت منذ وقت طويل جزءاً من الطبقة العليا في المنطقة التجارية في لندن. كانت طباعه تتقلب ما بين الصرامة والتكشف أو كثرة المطالب والسحر والجازبية الأسرة، كما كانت تنتابه من حين لآخر انهيارات عصبية تبعده عن عمله لفترات طويلة من الوقت. وكان، وهو شديد الذكاء في شؤون المال، رغم قناعاته المحافظة التي لا سبيل لتغييرها، كما قال بويل «الكاهن الأكبر للعقيدة السائدة في المنطقة التجارية في لندن، بأن قوة بريطانيا كانت قد تأسست في الأصل على الذهب... وهو ضرب من الإيمان لا يمكن

مهاجمته إلا بقدر من كان بالإمكان مهاجمة اعتقاد البشرية الشائع قبل عصر كوبرنيكوس وغاليليو بأن الشمس هي التي تدور، لا الأرض..... لقد كان [الذهب] أيضاً رمزاً غامضاً لكل ما كان الأروع في نضال الجنس البشري لتحسين قدره على الأرض»⁽⁹⁾. وعندما كان الأمر يتعلق بالآراء حول النقد السليم، كان نورمان يسير على هدى الأفكار التي وضعها ريكاردو قبل مائة سنة عقب انتهاء الحروب ضد نابليون.

رغم عدم التكافؤ في مستويات الأسعار بين بريطانيا وكبار شركائها التجاريين، كان نورمان على يقين من أنه يستطيع تدبر أمر إعادة الباوند إلى قيمة 4,86 دولار دونما «آثار شبه كارثية» لكن كان على بريطانيا أن تتأهب «لفترة طويلة من النقود العزيزة» Dear money⁽¹⁰⁾. وتعبير «النقود العزيزة» يعني معدلات فائدة عالية، وتؤدي معدلات الفائدة العالية بدورها إلى إضعاف حركة الأعمال، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة. ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى ضبط الأجور، مما يحول دون ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع قيمة صرف العملة بالقطع الأجنبي ويأتي بالذهب إلى سواحل البلاد. أما النتائج الإنسانية المترتبة على هذا التعاقب الذي لا مفر منه للأحداث، فلم تسبب أي إزعاج لنورمان. وعندما قام سنة 1920 برفع معدلات الفائدة لإخماد حركة الازدهار التي بدأت تطل برأسها، ثم تسريح مليون رجل تقريباً من العمل خلال اثني عشر شهراً، هي نتيجة كانت متوقعة تماماً. ومن وجهة نظر نورمان، كانت المعاناة الإنسانية أمراً يتوجب على الحكومة أن تقلق بشأنه، لا بنك إنجلترا، الذي تنحصر مسؤوليته الرئيسة في زيادة المجموعة الثمينة من السبائك الذهبية المكسدة في الأقبية.



إن التعاقب النهائي للأحداث المؤدية للعودة إلى الذهب وفق سعر 86.4 دولار للباوند، في نيسان من سنة 1925، يمكن له أن يشكل مشهداً رائعاً في أوبرا ضخمة يلعب فيها الممثل الدرامي الزلق اللسان ونستون تشرشل، وزير المالية وحامل المسؤولية الأساسية في القرار الحاسم، دور التينور البطولي، الذي يتجول في غابة مظلمة مجهولة المعالم. أما مونتاجو نورمان، الرجل القوي البارد الأعصاب، الذي يُتوقع منه أن يكون دليل تشرشل، فسيؤدي دور الباريتون، ويقوم بنيامين سترونغ، صديق نورمان الحميم و بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، على إيقاع ألحان نورمان، بتقديم فقرة باريتون إجبارية، كما يرتدي فيها كل من نورمان وسترونغ لباس الكهنة(*) . أما الشخص الذي سيقوم باستمرار بصرف انتباه نورمان، فهو رئيس بنك فرنسا، أميل مورو، ذو الأصل القروي، وهو يمسك بيده منجلاً حاداً ويغني فقرة كونتراباسو بلغة يحاول الآخرون التظاهر بعدم فهمها. ويظهر فيها الاقتصادي البارز جون مينارد كينيز، وهو يؤدي دوراً بصوت يشبه الصوت الطفولي، وهو على هيئة قرد عصبي المزاج، يغني ألحاناً عالية حادة، ويلعب دور الناقد الوحيد، ولكن الفصيح، لقرار تشرشل. وسيكون هناك جوقة مؤلفة من رجال المال في المنطقة التجارية يضعون قبعات سوداء رسمية ويرتدون معاطف الصباح. أما المشهد النهائي في هذه الأوبرا فهو لقاء بين نورمان ومورو في حقل مفروش ببساط من الذهب، يعيد إلى الأذهان اللقاء التاريخي بين هنري الثامن وفرانسيس الأول قبل أربعمئة سنة تماماً.

ومن أجل البدء بالعملية قبل حلول الموعد النهائي لإعادة معيار الذهب، وهو نيسان من سنة 1925، قطع نورمان المحيط الأطلسي في أواخر كانون

(*) كان رؤساء بنوك الاحتياطي الأمريكي يحملون لقب «حاكم» وذلك التزاماً بقاعدة وضعها بنك إنجلترا.

الأول سنة 1924 للتشاور مع سترونغ، ذي الاسم الرنان، الذي كان، رغم خضوعه الظاهري لإشراف لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، على استعداد لتسيير دفعة الأمور في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل مستقل عندما تسمح له الظروف بذلك. كان سترونغ يشاطر نورمان قيمه وأفكاره المسبقة. وانتهاز نورمان فرصة وجوده هناك لاستطلاع رأي ج. ب. مورغان، ووزير الخزانة ميلون ومسؤولين آخرين في لجنة الاحتياطي الفيدرالي. وأشار نورمان في تقرير وضعه بعد عودته إلى أنهم قد وافقوا جميعاً على أن لحظة استئناف العمل بمعيار الذهب قد حانت في بريطانيا. وأضاف أن سترونغ، على وجه الخصوص، أكد له أنه لن تكون هناك سياسة لدى لجنة الاحتياطي الفيدرالي تهدف إلى «سياسة متعمدة للانكماش الاقتصادي»، وبأنه ستكون هناك محاولة للضغط بالاتجاه التوسعي وذلك إلى المدى الذي يمكنه التأثير على الأسعار⁽¹¹⁾. أما تقرير سترونغ عن الاجتماعات فقد استنتج أن الإخفاق في استعادة معيار الذهب في بريطانيا سيؤدي إلى «فترة طويلة من الظروف القلقة، الخطرة بحيث لا يمكن التفكير بها... وستكون بمثابة الحافز لكل أولئك الذين يطرحون أفكاراً جديدة تتعلق بأنواع من العلاج وبوسائل غير معيار الذهب وذلك للترويج لبضائعهم»⁽¹²⁾.

وقد حذر سترونغ نورمان من أن رغباته لن تكون لها، بالضرورة، الغلبة على مزاج قومي معارض للالتزامات المالية الدولية، وبخاصة، على موقف معظم أعضاء اللجنة في واشنطن، والمتسم بضيق الأفق. وكان أسوأ احتمال اقترحه سترونغ هو أن ألا يكون أمام لجنة الاحتياطي الفيدرالي، في لحظة ما، خيار سوى رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك للحد من المضاربات في سوق الأسهم - وهو ما نشير إليه في يومنا هذا باسم «الوفرة اللاعقلانية» Irrational Exuberance وعندها سوف تأتي الاعتبارات المحلية في المقام الأول. وكان ذلك تكهناتاً بالغ الدقة، رغم أن سترونغ لم يعيش ليراه يتحقق.

وقام تشرشل، الذي شجّعه تقرير نورمان، بإبلاغ رئيس الوزراء بأنه «سيكون من السهل تحقيق إقامة معيار الذهب، وفي الواقع، فإن تفادي اتخاذ القرار يكاد يكون من المستحيل». ولكن اتخاذ القرار لم يكن بهذه السهولة. إذاً كان على تشرشل، خلال المدة ما بين نهاية كانون الأول وبين الموعد النهائي في نهاية نيسان، أن يقضي أربعة أشهر بائسة يحاول فيها الإمساك بزمام الأمور. وقد اشتكى لأحد أصدقائه قائلاً «عندما كنت أتولى مناصب أخرى في المملكة، كان بمقدوري دائماً أن أعرف موطئ قدمي. أما هنا، فأشعر بالضيق، لقد انحدرت إلى مستوى من يتلمس طريقه»⁽¹³⁾. كما تضرع من أن «الحاكم [نورمان] لا يخفي سعادته التامة لمراى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع المليون إنسان يعانون البطالة»⁽¹⁴⁾. وقال أحد المستشارين الرئيسيين في وزارة المالية وهو أوتو نيمير، «ليس هناك من بين المشعوذين من يوافق الآخر في وجهة نظره وإن وينستون لم يكن ليستقر على رأي من يوم لآخر فيما إذا كان داعية متحمس للذهب أم أنه داعية تضخم صرف»⁽¹⁵⁾.

وفي الواقع، كان نيمير ومونتاجو نورمان مشعوذين يتفقان في وجهة النظر. وبضم جهودهما سوية، ربما يكونان قد مارسا أكبر تأثير في دفع تشرشل لاتخاذ القرار المتعلق بجعل سعر الباوند 4,86 دولاراً لدى حلول نيسان من سنة 1925. فقد أصرّ نيمير على أن اتخاذ أي سبيل آخر، أو الاستمرار في منع تداول الذهب، سيكون من شأنه إثبات أن بريطانيا لم تكن «جدية» على الإطلاق بشأن معيار الذهب في المقام الأول، وبأن شجاعة بريطانيا قد خانتها، بحيث يقوم الأجانب وحتى البريطانيون أنفسهم بسحب رؤوس أموالهم إلى سواحل أجنبية، وتكون النتيجة الحتمية دوامة من التضخم تطل عملة غير مدعومة بمعيار الذهب. وبرأيه لم يكن استرجاع معيار الذهب يشكل مخاطرة كبيرة فيما يتعلق بالبطالة. بل على العكس، كانت تلك هي الخطوة الوحيدة الأكيدة لإنعاش التجارة والصادرات البريطانية.

أما مذكرة نورمان المرفقة، فقد أنهت الموضوع بالاستنتاج انقائل أن احتياطي الذهب ومعياري الذهب «كانا من حيث ضرورتهما وخطورة الاستغناء عنهما كقوات الشرطة وجابي الضرائب»⁽¹⁶⁾. كانت تلك كلمات قوية لا يملك الوزير معارضتها.

تم التوصل للقرار في 20 آذار، وأعلن في البرلمان في 25 نيسان، وفي 14 أيار حظي بتوقيع الملك ليصبح قراراً رسمياً. كان احتياطي الذهب في بنك إنجلترا يبلغ 153 مليون باوند إسترليني. تدبر سترونغ أمر الحصول على قرض جاهز عند الاقتضاء من الاحتياطي الفيدرالي، يبلغ 200 مليون دولار، ثم انضم إليه مورغان بمبلغ 100 مليون دولار إضافية - كانت لحظة إنجاز بالنسبة لمورغان وشركائه. ولم يكد يحل سنة 1923، حتى صرح راسل ليفينويل، وهو أحد كبار شركاء مورغان، بأنه على استعداد «لبيع قميصه لمساعدة إنكلترا في الخروج من هذه الورطة... وهل هناك ما يشد العزيمة أكثر من أن تضع إنكلترا ذراعها في ذراع أمريكا في سبيل الحصول على نقد شريف»؟. وعندما قام نورمان بزيارة ج. ب. مورغان نفسه في كانون الأول سنة 1924، حذّره مورغان من أن قروناً من الاعتبار المعنوي ستذهب هباء إذا فشلت إنكلترا في تنفيذ خطوة العودة إلى الذهب. كما أن قرار مورغان كان مبعث ارتياح بالنسبة لسترونغ، لأنه يوفر الغطاء السياسي لتحالفه مع نورمان⁽¹⁷⁾.

مثل تشرشل أمام البرلمان في 4 أيار للدفاع عن القرار. واستهل خطابه قائلاً «أنا لا أظاهر بأني خبير نقدي، ولو فعلت ذلك لبدا الأمر سخيفاً: فلن يصدقني أحد». لكنه ادّعى بأن لديه خبرة في الحكم على حجج الخبراء وبأنه يقدّر عالياً اجتهادات «الرجال الذين تدبروا شؤون النقد بطريقة ممتازة» الذين أخبروه بأنه كان من المستحيل تدبير الأمور حتى تلك المرحلة لو لم يجعلوا من العودة إلى الذهب هدفاً لهم. وأكد تشرشل أن ذلك القرار كان جوهرياً «من أجل إنعاش التجارة الدولية والتجارة بين أرجاء الإمبراطورية [و] المركز المالي

للعالم». ثم أنهى خطابه، ببلاغته المعروفة، بهذه الكلمات الرنانة: «وفي حال لم يصبح الباوند الإنكليزي هو المعيار الذي يعرفه الجميع ويستطيعون الثقة به فإن صفقات الأعمال، لا في الإمبراطورية البريطانية بل في أوروبا أيضاً، سيجري عقدها بالدولار عوضاً عن الباوند الاسترليني. وفي ظني أن ذلك سيشكل البلية الكبرى»⁽¹⁸⁾.

إن قانون معيار الذهب الصادر سنة 1925 لم يسترجع الإجراءات القديمة استرجاعاً تاماً. ظلت الأوراق النقدية عملة قانونية لكنها لم تعد قابلة للتحويل إلى نقد ذهبي في بنك إنجلترا. وبعبارة أخرى، تم إلغاء الحق القديم بإحضار الذهب إلى المصرف ليتم ضربه نقداً. ومع ذلك، استمر بنك إنجلترا في بيع الذهب لدى الطلب بشكل سبائك يبلغ وزن السبيكة أربعمئة أونصة - وهي كتل ثقيلة تزن الواحدة 33,33 باونداً - بالسعر التقليدي البالغ 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً - أو ما يعادل 1700 باوند إسترليني للسبيكة^(*).

أستخلص كينيز مغزى حزيناً من هذه الخطوة. فعندما استرجع الأمر سنة 1930، عندما تحسنت الأوضاع، أشار بأسلوبه البليغ إلى أن:

[الذهب] لم يعد يجري تداوله من يد ليد، لقد حُرمت أكف الرجال الجشعة من ملمس هذا المعدن. إن تلك العائدات المنزلية الصغيرة، التي كانت سُكناها المحافظ والجوارب وعلب القصدير، قد تلاشت ضمن رمز ذهبي واحد في كل بلد، يعيش في باطن الأرض دون أن يراه أحد. لقد غاب الذهب عن الأنظار - عاد تارة أخرى إلى التراب. لكن عندما لا نعود نرى رموزنا تسير في الأرض بكل أبهتها الصفراء، نبدأ نحن بالنظر إليها نظرة عقلانية، وقبل أن يمضي وقت طويل، لا يتبقى منها شيء⁽¹⁹⁾.

(*) كان ريكاردو، قد اقترح تحديد تداول الذهب بالسبائك بدل قطع النقد، لكي يهيء لعودة بريطانيا للذهب بعد الحروب ضد نابليون، وذلك سنة 1819. للاطلاع على المناقشة الكاملة، انظر بونار 1923.

لقد استبق كينيز عصره، إلا أن صدى نبوءته ظل يتردد عالياً عبر السنين منذ سنة 1930.

بعد أسبوع من اتخاذ البرلمان للقرار، أدعت مجلة الأيكونوميست، الصادرة بتاريخ 2 أيار سنة 1925، أنه قد تم التوصل إلى معلم هام في تاريخ بريطانيا المالي، وأن ذلك كان «الإنجاز الذي تَوَّج جهود السيد مونتاغو نورمان». ومضت الأيكونوميست The Economist (في الصفحات 844 - 846) تعلن باعتزاز أن «بريطانيا العظمى قد أومأت للعالم بكل مهابة: يشرفنا أن ندفع بطريقتنا المعتادة إذا ما تبين أن حساباتكم مسجلة في رصيد الدائن في دفتر الأستاذ لدينا».



وردّدت صحيفة التايمز صدى تلك المشاعر بعد بضعة أيام، مشيرة إلى الحاجة «لمواجهة الدولار دون أن يرف لنا جفن»، وهو تعبير سرعان ما انتشر في كل الصحافة البريطانية. ومضت الصحيفة تهاجم احتجاجات أعضاء حزب العمال في البرلمان بالقول «إنكم تشعرون بالقلق على الحاضر الراهن مهملين بذلك المستقبل البعيد»⁽²⁰⁾. لقد تحقق ما علق به أحد الظرفاء قبل سنة بشأن الغزو النورماندي بسعر 4,84 دولار⁽²¹⁾.

لقد كانت اللحظة أقل تفاؤلاً مما جعلتها التعليقات المنمقة تبدو عليه. لقد فهمت التايمز الأمر بشكل خاطئ: كان هناك في «الحاضر الراهن» ما يكفي من الأمور الباعثة على القلق ليطنى على أية فوائد قد تتطور حتى في «المستقبل البعيد». صحيح أن الأسواق قد رفعت قيمة الباوند إلى سابق معدلها، لكن ذلك كان يعود، إلى حد كبير، إلى أن القرار كان متوقعاً على نطاق واسع. وفي بداية السنة، كان أكثر من سبعة ملايين رجل عاطلين عن العمل، وقد ارتفع هذا الرقم بسرعة. وحتى الأيكونوميست، في عددها الصادر في 19 كانون الأول سنة 1925، اعترفت بأن الهوة بين الأسعار في الولايات

المتحدة وفي بريطانيا لم تردم أبداً، ولو أنها قد ضاقت. وفي هذه الأثناء، كانت الأسعار في القارة الأوروبية قد انخفضت أكثر وبسرعة أكبر عنها في بريطانيا، وكانت النتيجة أن الأسعار البريطانية أصبحت الآن أكثر اختلافاً عن المنافسين الأوروبيين منها عن الأسعار الأمريكية⁽²²⁾.

وأخيراً، كان كينيز قد أشار، قبل بضعة أشهر، أن العودة للذهب ستكون «إجراءً خطيراً» لأن ذلك من شأنه أن يضع بريطانيا الخارجة لتوها من الحرب تحت رحمة سلطات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وأضاف أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كان يساوي ستة أضعاف المخزون في بريطانيا، مما يعني أن الأمريكيين بإمكانهم امتصاص التراجع صعوداً ونزولاً في مخزونهم الذهبي، ذلك التراجع الذي سيرتد على بريطانيا ليضربها بقوة تبلغ ستة أضعاف القوة الأصلية. وفضلاً عن ذلك فإن بريطانيا كانت مدينة للولايات المتحدة بدل كونها أحد أكبر دائئيه⁽²³⁾. لم يكن ذلك البرهان، المتسم بحدة الملاحظة، ليعتبر مشكلة ماثلة، وذلك لأن كلاً من السياسة والظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة كانتا ملائمتين لاحتياجاتها على المدى القصير. إلا أن تحذير كينيز سيتكشف، في النهاية، عن كونه أخطر التحذيرات جميعاً.



كانت أكثر المشاكل إثارة للقلق هي عدم حدوث انتعاش التجارة الدولية، الذي كثر التبجح بشأنه، في الوقت المحدد. كانت الضغوط على الاقتصاد المحلي كبيرة. وفي نهاية شهر تموز، طالبت صناعة تعدين الفحم، التي جعلتها كلفتها العالية غير قادرة على المنافسة في أسواق التصدير، طالبت العمال إما بقبول تخفيض أجورهم أو مواجهة فقدان عملهم. وكان قد حصل انخفاض كبير في صادرات الفحم، كما أن الصناعة كانت تخسر مليون باوند استرليني في

الشهر⁽²⁴⁾. وفي هذه الأثناء، رفض عمال المناجم، الذين كانوا لا يزالون يكابدون جراء نزاعهم المرير ضد أصحاب العمل خلال سنتي 1921 و1922، رفضوا قبول تخفيض الأجور رفضاً قاطعاً. استمرت المفاوضات الطويلة حتى ربيع سنة 1926، وقد اشتملت على تهديدات بالإضراب وإغلاق أرباب العمل للمصانع كنوع من الضغط على العمال وإعانات حكومية مؤقتة وتشكيل محكمة للتحقيق. وقد كان رأي أحد الأعضاء المعروفين في تلك المحكمة، أن لا بديل سوى أن تتخذ صناعة تعدين الفحم موقفاً حازماً، وقال أن التهديد بالإضراب يمكن أن يُفسر «فقط على أنه نتيجة التأثيرات المباشرة والضرورية المترتبة على العودة إلى الذهب»⁽²⁵⁾.

وافق رئيس الوزراء بالدوين على ذلك، كانت تلك هي الحالة التي حذر منها بريان كل التحذير، عندما أطلق صرخة «لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب» وقد لخص بالدوين موقف أصحاب العمل بطلبه «من جميع عمال هذه البلاد الإذعان لتخفيض الأجور لتتمكن البلاد من الوقوف على قدميها». وفي الأول من شهر أيار، عندما أعلن زعيم عمال المناجم آ. ج. كوك «لن ينقص بنس واحد من الأجور، ولن تزيد دقيقة واحدة على ساعات العمل اليومية»، قام أصحاب العمل بإغلاق أبواب المصانع في وجه مليون رجل⁽²⁶⁾. أعلنت الهيئة المركزية للنقابات المهنية البريطانية، مؤتمر نقابات العمال، إضراباً وطنياً لمؤازرة عمال المناجم. أدّى الإضراب العام، كما أصبح يُعرف لاحقاً، الذي وصل إلى سنة 1926، إلى شل أجزاء كثيرة من البلاد، لكنه أيضاً أطلق أعداداً لا تحصى من المتطوعين الذين حافظوا على حركة التموينات وعلى عمل الخدمات الأساسية. ضعف زخم الإضراب العام، لكن الشعور بالمرارة في مناجم الفحم استمر حتى شهر تشرين الثاني. وعندها كان عمال المناجم قد أصبحوا على شفير المجاعة. وضع العمال حداً لمطالبهم وقبلوا معدلات الأجور الأدنى. كان أعضاء المجتمع البريطاني الأكثر ليبرالية واليساريون على

قناعة بأن العمال كانوا ضحية خيانة زعمائهم المرتشين الحمقى. وقد وصفت عالمة الاجتماع [الاشتراكية] بياتريس ديب «هؤلاء الزعماء بالمتخلفين عقلياً»⁽²⁷⁾. وازداد شعور عدم الثقة بالسياسيين ورجال المال والأجانب لدى اليسار والعمال وأصبح أعلى صوتاً وأكثر صلابة.

وسرعان ما ألقى اللوم، بسبب كل تلك الأحداث المؤسفة، على تشرشل المسكين. لقد كانت الأوضاع في المناجم مروعة بما فيه الكفاية، ولكن حصلت تطورات أكثر عمقاً وخطورة. فخلاًفاً للآمال والتوقعات الواسعة الانتشار، لم ترتفع الأسعار العالمية، بل إنها، في الواقع، كانت تتجه للانخفاض في معظم الدول، بما فيها الولايات المتحدة، التي كان يعول عليها الكثير.

لم يضع كينيز وقتاً قبل أن يتصدر حركة الاحتجاج. وشن هجوماً حاقداً، وإن كان لا يخلو من الفصاحة وقوة التعبير، على القرار، وذلك في ثلاث مقالات نشرت ليطلع عليها الرأي العام في صحيفة إيفنغ ستاندرد Evening Standard، وأعيد نشرها فيما بعد تحت عنوان «النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل». كان العنوان نوعاً من التلاعب بالكلمات. فبحكم كونه أحد كبار موظفي وزارة المالية، كان كينيز المستشار الاقتصادي الرئيسي للويد جورج في مؤتمر الصلح في فرساي. وقد هالته الشروط القاسية والمُذلة والمستحيلة المفروضة على الألمان إلى الحد الذي جعله يستقيل وهو يشعر بالاشمئزاز ليؤلف كتاباً مشهوراً شَن فيه هجوماً عنيفاً انتقد فيه ما حصل ودعاه «النتائج الاقتصادية للسلام» The Economic Consequences of The Peace. وسرعان ما لقي الكتاب رواجاً واسعاً أصبغ على كينيز صيتاً شعبياً بالغ النفوذ، وقد أحسن كينيز استخدام هذا الصيت خلال فترة الركود الكبير وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة التعمير التي تلتها.

ومع أن كينيز أكد أن الحجاج التي يسوقها لم تكن «ضد معيار الذهب بحد ذاته». إلا أنه أصر أن تشرشل كان «يسعى وراء المتاعب [نظراً] لقيامه

بالالتزام بتخفيض الأجور وكل القيم المالية بشكل قسري دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن كيفية القيام بذلك. ولماذا يُقدم على مثل هذا العمل السخيف؟.. قد يعود السبب جزئياً إلى أنه يفتقر إلى ملكة التمييز الغريزي الذي يردعه عن ارتكاب الأخطاء»⁽²⁸⁾. وبعد هذا التجريح الشخصي القاسي بحق الرجل الذي سيكتب له يوماً ما أن يقود بريطانيا إلى «أمجد لحظاتها» في مواجهة النازيين، يمضي كينيز ليعترف بأن تشرشل «قد أصمته الأصوات الصاخبة التي تتعالى من القائمين على الشؤون المالية التقليدية، والأهم، أنه كان مضللاً إلى حد كبير من قِبَل خبرائه» - وعلى رأسهم نيمير ونورمان.

ولم ينسب كينيز أي فضل لتشرشل بسبب قيامه بالضغط على خبرائه إلى أقصى مدى ليتأكد من أنه كان يفعل الصواب. وفي شهر شباط، أي قبل ثلاثة أشهر من حلول اليوم الحاسم، وزع تشرشل على نورمان ونيمير وبقية الخبراء مذكرة تفصيلية، يشار إليها في محفوظات وزارة المالية باسم «تمرين السيد تشرشل» - وهو مسعى يمثل انعكاساً واضحاً لآراء كينيز. وقد تضمنت الوثيقة ستة اعتراضات قوية ضد اتخاذ خطوة باتجاه العودة إلى الذهب، بما في ذلك الملاحظة اللافتة للنظر بأن «احتياطي الذهب ومعيار الذهب هما في الحقيقة بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات». وكان هناك اقتراح متطرف يدعو للكف عن الجهود الرامية لاسترجاع معيار الذهب والقيام، بدلاً عن ذلك، بشحن ما قيمته 100 مليون باوند استرليني من الذهب إلى نيويورك لتسديد ديون الحرب. وبالتالي، إحداث تضخم في أمريكا مما يؤدي إلى تحسن كبير في قيمة الباوند في أسواق القطع الأجنبي⁽²⁹⁾. كانت تلك هي الوثيقة التي أدت إلى الحجج والبراهين المقدمة لتشرشل من قبل نورمان ونيمير، المشار إليها أعلاه، والتي أقنعت بالمضي حسب ما كان مقدراً.



إن عودة فرنسا إلى الذهب تمثل نقيضاً صارخاً لما حدث في بريطانيا، وتجسد كل الأنماط السائدة في عشرينات القرن العشرين والمتعلقة بالاختلاف بين الأمتين: فالقادة الإنكليز، ذوو الدم البارد، يقومون بمناقشة الأمور بهدوء في مداولات مستفيضة مع الأساتذة والخبراء الماليين، بينما يقوم السياسيون الفرنسيون، ذوو الطبع الحاد، بإصدار الكثير من الجلبة وهم يتبادلون الصراخ بحيث اختفت أصوات الخبراء وسط الضجيج والهياج. كانت التجربة الفرنسية مزيجاً من المهزلة والمأساة والتذبذب والتوقعات الخيالية واللهفة المتواصلة، أي أنها كانت لا تقل أوبرالية في كل نواحيها عن التجربة البريطانية.

وخلال سعي الفرنسيين للبحث عن مجال كاف لالتقاط أنفاسهم من أجل اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، كانوا يخرجون من أزمة ليقعوا في أخرى - رغم أنه لم يكن هناك من شك بأن فرنسا لا بد وأن تنضم إلى نادي الذهب في لحظة ما. والواقع أنه بعد توقف أصوات الصراخ، تبين أن الفرنسيين قد اتخذوا قراراً كان أكثر حكمة وواقعية من قرار البريطانيين، كما أنهم كانوا أسعد حالاً بما انتهوا إليه. فبمجرد أن استقر الفرنك، اندفع نحو باريس فيض من الذهب الأجنبي ورأس المال الأجنبي. أما فكرة أن تسبب تلك المضاعفات مشاكل خطيرة للندن، فقد كانت مصدراً للرضى أكثر منها مبعثاً للقلق.

كان المأزق الفرنسي واضحاً لا يحتمل اللبس: حكومة غارقة في الخسائر. ففي أعقاب الحرب، كانت متطلبات إعادة بناء صناعة فرنسا الممزقة والمساكن والبنى التحتية تبدو وكأنها لا تعرف الشبع، وكذلك كانت أيضاً الاستغاثات الملحة من قبل ملايين المحاربين القدماء طلباً للمعونة الاجتماعية. وفي ذات الوقت، كانت العائدات الآتية إلى الخزينة تنخفض بسبب المعدل البطيء للانتعاش الاقتصادي، هذا إذا لم نذكر العادات والمهارات الفرنسية المعتادة في المراوغة لتفادي الضرائب. فحتى سنة 1926، كانت الضرائب تغطي أقل من نصف الإنفاق الحكومي.

وقد أنتج النظام البرلماني الفرنسي حكومات أضعف بكثير من الحكومات البريطانية، ففي أوقات الأزمات، كانت الهوة الأيديولوجية بين الأحزاب المتناحرة تؤدي في معظم الحالات إلى شلل أو إلى إجراءات لا معنى لها. كان اليسار يناضل في سبيل فرض ضرائب على رؤوس الأموال وفرض ضرائب دخل أعلى على الأثرياء، بينما كان اليمين يطالب بإجراء تخفيضات على الإنفاق الاجتماعي. وفي مواجهة خيارات صعبة كان تبنيها من قبيل المستحيل، صار رؤساء الوزارة ووزراء المالية يدخلون مناصبهم ويخرجون منها وكأنهم يعبرون باباً دواراً. فخلال الفترة ما بين أيلول 1924 وتموز 1926، كان هناك عشرة وزراء مالية.

لم يكن المأزق ناجماً فقط عن الهوة الواسعة بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب. بل إن أسوأ ما في العجز كان إيجاد السبيل لتمويله. ونظراً لأن الأثرياء والمصارف كانوا غير راغبين في إقراض خزينة وزارة تبدو غير قادرة على ترتيب شؤونها الداخلية، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاقتراض من بنك فرنسا. وفي كل مرة كانت فيها الحكومة تقوم بهذه الخطوة، كان ذلك يعادل اللجوء إلى مطبعة النقد. اشتدت ضغوط التضخم وبدأ الفرنك يترنح تحت وطأة الهجوم في أسواق القطع الأجنبي.

استمر الأمل يداعب كلاً من اليمين واليسار بأن كل تلك المصاعب سيتم التغلب عليها لو أن ألمانيا اضطلعت بكامل العباء ودفعت التعويضات التي نصت عليها معاهدة فرساي - وأصبح الشعار المفضل لدى المواطن الفرنسي هو (الهون سيدفعون The Hun will pay)⁽³⁰⁾ أفلم يقيم الفرنسيون سنة 1518 بدفع سبع مائة مليون فرنك إلى المنتصرين في معركة واترلو، ثم قاموا بدفع خمسة بلايين مارك إلى الألمان سنة 1871. كان الفرنسيون مصممين الآن على أن يكونوا الطرف الذي يتلقى⁽³¹⁾. وفي كانون الثاني سنة 1923، قامت الجيوش الفرنسية والبلجيكية، بهدف الحصول على التعويضات بالقوة، بغزو منطقة

الروور الألمانية، وهي قلب صناعات الفحم والحديد والفولاذ في ألمانيا. نجحت المقاومة الألمانية السلبية في جعل هذه المغامرة عديمة الجدوى، وبخاصة لأن نفقة قوات الاحتلال كانت تضيف إلى ويلات العجز المالي الفرنسي. أما الألمان الذين كانوا يعانون مشاكل داخلية رهيبة خاصة بهم، فقد كانوا عاجزين عن الوفاء بالمطالب الضخمة التي فرضها الحلفاء عليهم.



وبفضل القروض المقدمة من ج. ب. مورغان وشركاه، الذي لم يكن يبخل بالعون، والذي كان لا يزال يحاول إحداث استقرار عالمي، تم تثبيت سعر الفرنك بعد الهدنة عند قيمة 4,5 بالنسبة للدولار (18,5 سنت) وقيمة 25,22 بالنسبة للباوند. ولكن عندما استحق قرض مورغان الدفع في آذار من سنة 1919 هبط سعر الفرنك في أسواق القطع الأجنبي إلى حد تعين فيه على المواطن الفرنسي دفع أحد عشر فرنكاً لشراء دولار واحد، وفي السنة التالية ارتفع هذا الرقم ليصل إلى عشرين - وهذا يعني أن الفرد الأمريكي كان بإمكانه شراء الفرنك لقاء خمسة سنتات. وخلال السنوات الأربع التالية، استمر الفرنك بالتأرجح صعوداً وهبوطاً كالدمية النطاطة، يرتفع لدى تحسن احتمالات قيام فعالية بئاءة ليعود فيهبط رأساً على عقب عند تحول الاحتمال إلى الاتجاه المعاكس. وقد وصل الفرنك، في أسوأ حالاته، إلى قيمة 2 سنت.

وبحلول شهر آذار من سنة 1924، ومع عجز الميزانية الآخذ بالازدياد، واقترب موعد استحقاق مبلغ كبير من الدين الحكومي، رفضت الأسواق تقديم أية مساعدة لإسعاف وزارة المالية. وكانت الجهود السابقة الهادفة للوقوف في وجه النتائج المعادلة لطبع النقد، والناجمة عن الاقتراض من بنك فرنسا، قد أدت إلى عقد اتفاق كان وقتها يحول دون ذلك المصدر للتمويل. حل الذعر في 4 آذار، واندفع الفرنسيون والأجانب لتحويل فرنكاتهم إلى دولارات

وإسترليني . وسرت إشاعة تقول بأن الأمر بكامله كان نتيجة مؤامرة سرية دبرتها الحكومة الألمانية - ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي أنساق فيها الفرنسيون لإغراء الشك بأن «الغرباء» كانوا يسببون لهم المتاعب . وصار السياح الأجانب يتعرضون للهجوم في شوارع باريس . اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي كانت تفتقر للحماس والتي لم تحقق سوى أقل القليل بحيث أنها لم تسهم إلا في جعل الانحدار نحو الهاوية أكثر حدة⁽³²⁾ .

وفي غمرة اليأس ، التفت الفرنسيون مرة أخرى إلى مورغان طالبين قرضاً يبلغ 50 مليون دولار . كانت مجموعة مورغان تعتقد أن 50 مليون دولار لا تكفي وعرضت ضعف هذا المبلغ ولكن بشروط قاسية وهي : جعل الذهب ضماناً إضافية ، وزيادة في الضرائب إبطاء عملية إعادة التعمير والتوقف عن وضع برامج إنفاق جديدة . ورغم أن هذه الصفقة قد كبحت تصاعد المد وجعلت الفرنك يبدأ رحلة العودة باتجاه الأعلى ، إلا أن الشروط أغضبت الجماهير الفرنسية مما أدى لسقوط الحكومة في انتخابات شهر أيار . ومع ذلك ، تلقى المضاربون ضد الفرنك لطمة عنيفة ، وخاصة في النمسا وألمانيا . وقد كانت المجموعة المصرفية النمساوية بكاملها تقريباً ضالعة في الأمر . وبحسب ما قاله إحدى الصحف ، فإنهم وقعوا «وقوع النمل في العسل»⁽³³⁾ .

إن النصر الذي حققه الفرنك سنة 1924 لم يكن إلا نصراً عابراً ، فقد نفذ قرض مورغان وعادت الدوامة السياسية القديمة إلى الدوران كسابق عهدها . وفي وسط ذلك كله ، تم إيقاف أية قروض مستقبلية من الولايات المتحدة ، من حيث الأساس ، من قبل وزارة الخارجية ، التي التزمت بالرأي الذي كان شائعاً في أمريكا في ذلك الوقت وذلك بأن عبّرت عن معارضتها «لتقديم قروض إلى دول لم تكن قد توصلت إلى تسديد التزاماتها الناجمة عن ديون الحرب ، إلى الولايات المتحدة»⁽³⁴⁾ .

وبحلول شهر تموز من سنة 1926 ، كان الفرنك يباع بسعر 49 فرنكاً

للدولار، أي بنسبة 10 بالمائة تقريباً من قيمته المثبتة سنة 1918، بينما كانت أسعار الجملة ترتفع بمعدل شهري يبلغ 15 بالمائة تقريباً. وجاء الآن دور حكومة يمين - الوسط الحازمة تحت رئاسة ريمون بوانكاريه لتستلم زمام الأمور في بلد أنهكته النزاعات السياسية العنيفة. كان بوانكاريه يؤمن بأن الحل الوحيد هو في إقناع الفرنسيين المتخوفين والمتقلبين، الذين كانوا قد حولوا ثروات ضخمة إلى خارج البلاد، بأن الفرنك سيستقر الآن. وفي سبيل تلك الغاية، قام على الفور بخفض ضرائب الدخل على الأثرياء ورفع الضرائب التي تدفعها عامة الناس على السلع الاستهلاكية - وهي حركة تلاعب سياسية حققت هدفها الاستراتيجي.

كان التأثير على الأسواق هائلاً. فخلال الفترة ما بين شهري حزيران وتموز فقط فقد الفرنك الفرنسي ثلث قيمته بالنسبة للباوند والدولار، لكنه بحلول شهر تشرين الأول ارتفع بمقدار الثلث ثم واصل الصعود ليرتفع بمعدل ثلث آخر لدى حلول شهر تشرين الثاني، وهو مستوى ثبت عليه، مع فروقات بسيطة، خلال السنوات العشر التالية. عادت فرنسا إلى معيار الذهب ولكن على أساس الأمر الواقع.

تأكدت صحة استراتيجية بوانكاريه، فقد اختار الفرنسيون قيمة كان من الصعب على الأجانب مقاومتها - على حساب البريطانيين بشكل خاص ولكن على حساب الأمريكيين أيضاً. كما كانت تلك القيمة مغرية أيضاً للفرنسيين الذين كانوا قبلاً يضاربون ضد الفرنك عن طريق إرسال أموالهم إلى لندن بانتظار لحظة كهذه. عادت رؤوس الأموال تتدفق باتجاه فرنسا. وبعد كل تلك المعاناة، بدأت فرنسا تحصل على فائض لم ينقطع في صفقاتها الدولية وذلك خلال السنوات الأربع التالية.

ولم تكن كل تلك الأنباء مما يثلج الصدر بالنسبة للندن، فقد أتاح تدفق رأس المال الوارد لبنك فرنسا تكديس مبالغ ضخمة لصالحه في المنطقة التجارية

في لندن، من 5 مليون باوند استرليني في تشرين الثاني 1926 إلى 160 مليون باوند استرليني عند نهاية أيار 1927⁽³⁵⁾ وهو مبلغ كان بإمكان بنك فرنسا سحبه لدى الطلب، كما أنه يمثل عبئاً قابلاً للمطالبة يُثقل كاهل مخزون بريطانيا من الذهب. لكن تلك الأوضاع النسبية كانت، على أية حال، تتغير بسرعة. فقد ارتفعت موجودات بنك فرنسا من الذهب من نقطة مساوية تقريباً لاحتياطي الذهب في بنك إنجلترا سنة 1926، لتصبح ضعف موجودات بريطانيا سنة 1929، وبعد سنتين، كان المخزون الفرنسي يقارب خمسة أضعاف مخزون بريطانيا تقريباً⁽³⁶⁾.

ومن المفارقات العجيبة في تلك الفترة أن مخزون ألمانيا من الذهب قد ارتفع، فقد ازداد من 181 مليون دولار في نهاية سنة 1924 إلى 569 مليون دولار في نهاية سنة 1928، في حين راوحت بريطانيا في مكانها بين قيمتي 700 مليون دولار و800 مليون دولار⁽³⁷⁾. فقد تدفقت رؤوس الأموال من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة، إلى ألمانيا وقد جذبتها معدلات الفائدة العالية التي أبقى عليها مصرف الرايخسبانك في أعقاب فترة التضخم الهائلة في وقت سابق من ذلك العقد⁽³⁸⁾.



وقعت بريطانيا تحت ضغط مستمر يدفعها للتمسك بمخزونها الذهبي في وجه المكاسب التي كانت تجنيها فرنسا وألمانيا. وفي شباط سنة 1931، وصف نورمان وضعه بأنه كان باستمرار «تحت أشواك المِسْحَاة» (وهي أداة مجهزة بأشواك يستخدمها المزارع لتفتيت التربة).

تحول التوتر المالي المتصاعد بين لندن وباريس إلى شعور شخصي بالضيق والإحباط وذلك عندما قام إميل مورو، المدير الأسبق لبنك الجزائر، بتسليم منصب رئيس بنك فرنسا في شهر حزيران سنة 1926. كان مورو يحمل

مشاعر قومية قوية ويتمتع بالحكمة والحنكة فيما يتعلق بقضايا المال، كما كان يعي جيداً مقدار السطوة التي كان اقتناء الذهب يشي بوجودها وذلك ضمن النظام المالي لفترة ما بعد الحرب. أما من حيث الشخصية، فقد كان مورو إنساناً ذا طبيعة مختلفة عمن حوله، شخصاً مقتضب الكلام، ريفياً من مقاطعة أوفيرن يفتقر إلى تلك الكياسة التي تميز رجل المصارف المركزية. لم يكن يعبأ كثيراً بدواعي القلق الدولية ويكره السفر ولا يتقن أية لغة أجنبية.

من الصعب تخيل شخص يبعد إلى هذا الحد عن ذوق مونتاغو نورمان، الدمث الطباع، الأرستقراطي المنهمك في الشؤون الدنيوية. كان نورمان يعامل مورو بفوقية لا ترحم. فرغم أنه كان يتكلم الفرنسية بطلاقة، إلا أنه أصر دائماً على الكلام بالإنكليزية خلال اجتماعاته مع مورو، مما يعني أن مورو كان مضطراً على الدوام لوجود مترجم معه. كما أن نورمان، الذي قضى فترة من شبابه في ألمانيا، كان دائماً منحازاً إلى الألمان ويحمل شعوراً بالعداء تجاه الفرنسيين، ولم يكن من شأن صداقته الحميمة مع رئيس مصرف الرايخسبانك، هيلمار هوريس غريلي شاخت، إلا أن تزيد من شدة الاحتكاك بينه وبين مورو.

كان شاخت خبيراً مالياً جباراً متقد الذكاء، وهو المسؤول الأول عن وضع حد للتضخم الهائل الذي حدث في ألمانيا في أوائل عشرينات القرن العشرين. وفي أواخر الثلاثينات، كان يشغل كلاً من مناصبي رئيس مصرف الرايخسبانك ووزير الاقتصاد في حكومة هتلر، لكن التنافس بينه وبين هيرمان غورنغ أدى إلى إقالته سنة 1939. دخل السجن بعد محاولة اغتيال هتلر في 20 تموز سنة 1944، لكنه أيضاً مثل أمام محكمة جرائم الحرب في نورنبرغ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - حيث بُرّيء. توفي سنة 1970 وكان في الثالثة والتسعين.

وفي أول لقاء بين الرجلين، بعد شهر من تعيين مورو، لم يحاول نورمان إخفاء كرهه للفرنسيين، رغم تأكيدده بأن معظم مشاعر العداء لديه كانت موجهة

ضد السياسيين . وقد كان الهدف الكبير الذي يسعى إليه نورمان ، في الواقع ، هو إنشاء ناد دولي يضم جميع المصارف المركزية الأوروبية ، يكون فيه بنك إنجلترا هو الأول بين أكفائه . لم ترق هذه الأحلام لمورو ، الذي كان لديه برنامج الخصاص بشأن علاقات فرنسا المالية ببقية دول أوروبا ، كما شعر بالسخط حيال الاتصالات المستقلة التي كان نورمان يجريها مع بقية المصارف المركزية الأوروبية . وفي حين كان نورمان يوازي سعادة العالم بقوة بريطانيا وريائها ، كان تركيز مورو ينصب فقط على ثروات فرنسا .

حصلت أعنف خصومة بين الرجلين خلال سنة 1927 ، عندما كانت أرصدة فرنسا في لندن تزداد بمعدل سريع . أخذ مورو يتحدث عن رغبته بتحويل تلك الأرصدة إلى ذهب عن طريق السحب من مخزون الذهب في بنك إنجلترا ، وكان اقتراحه أن بوسع نورمان تجنب تلك النتيجة البغيضة إلى النفس بأن يرفع معدلات الفائدة وذلك لإقناع الفرنسيين بالتوقف عن تحويل الباوندات التي بحوزتهم . لم يكن بإمكان نورمان القيام بأمر كهذا نظراً لمعدل البطالة المرتفع الذي كانت تعاني منه بريطانيا . وأصر ، عوضاً عن ذلك ، على أن فرنسا يجب أن تقوم بإعادة العلاقة الثابتة بين الفرنك والذهب ، بشكل قانوني ، وذلك لوضع حد للتخمينات القائلة بأن الفرنك قد يرتفع ثمنه أكثر بالنسبة للباوند . وعند هذه النقطة من النزاع تدخل سترونغ ، وافق على تزويد الفرنسيين بالذهب الأمريكي لقاء أرصدتهم بالاسترليني ، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغط عن لندن .

ورغم ذلك استمرت المجادلات . وفي شهر تموز ، رتب أوغدن ميلز ، وزير الخزانة الأمريكي ، أمر عقد مؤتمر سلام في منزله في لونغ آيلند ، دعا إليه سترونغ ومورو ونورمان وشاخت . وكما هي العادة ، رفض مورو أن يسافر وأوفد بدلاً عنه ممثلاً على مستوى رفيع . اغتنم سترونغ الفرصة مرة أخرى ليتقدم بالمساعدة ، ووافق على أن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يقوم بتخفيض

معدلات الفائدة في أمريكا، وذلك لتخفيف الضغط عن الباوند في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتقديم كميات إضافية من الذهب إلى الفرنسيين لقاء بيع الفرنسيين للإسترليني.

ولم تكن إشارة سترونغ إلى معدلات الفائدة ناتجة كلياً عن الشعور بإنكار الذات، فقد كان الاقتصاد الأمريكي آنذاك يعاني من الضعف وكانت أسعار السلع تنهوى بسرعة. إن إدراك نتائج تلك الأحداث الماضية من شأنه إثارة نقد مرير لتلك الخطوة من قِبَل أولئك الذين يعتقدون بأن سياسة المال المتيسر بفائدة ضئيلة سنة 1927 قد غدّت أعنف مراحل الإزدهار الاقتصادي في وول ستريت، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تقييد كارثية بعد ذلك بأقل من سنة. وفي آذار من سنة 1929، قال ليفينغويل وهو من مؤسسة مورجان، عندما سمع بأن نورمان كان شديد الانفعال إزاء المضاربات المحمومة في سوق الأسهم، «لقد بذر مونتي وبن الريح. وأنا أتوقع أن نضطر إلى حصد الزوبعة... سنقع في أزمة أرصدة عالمية»⁽³⁹⁾. وأشار هيربرت هوفر إلى سترونغ بكلمات لاذعة واصفاً إياه «بالذيل الفكري لأوروبا»⁽⁴⁰⁾.

وبالرغم من تدخلات سترونغ الجادة استمرت الخصومة بين نورمان ومورو، مع تزايد نقمة مورو على «إمبريالية» نورمان. وفي شباط من سنة 1928، اشتكى مورو لبوانكاري من أن بريطانيا «كانت أول دولة أوروبية تعيد تأسيس نقد ثابت ومضمون [وقد] استغلت تلك الميزة لإرساء قواعد وضع أوروبا تحت سيطرة مالية حقيقية... هل نترك ذلك الوضع يستمر؟...» وعلّق وهو يشعر بالرضى «إن اهتمام السيد بوانكاريه قد استثير بالكامل»⁽⁴¹⁾. وبناء على مبادرة من رئيس الوزراء، استجمع مورو ما يكفي من القوة ليقوم فعلاً بقطع القنال الإنكليزي «ويعرض على نورمان الحرب أو السلام». ولدى وصوله إلى بنك إنجلترا، تم إبلاغه بأدب بأنه نورمان كان متوَعك الصحة. ولم يثن ذلك مورو الذي شرع في إجراء مفاوضات مع موظفي نورمان بشأن مجموعة

من الاتفاقات الملائمة . ولم يثن ذلك نورمان أيضاً . الذي شُفي بشكل أعجوبي لحظة أن غادر مورو المكان ، ولم يضع وقتاً قبل إلغاء تلك الاتفاقات .

غير أن مشاكل نورمان الفكرية والجسدية لم تكن لتنته قط . فقد كتب مورو في مذكراته في شهر نيسان (وهو يشعر بشيء من السرور؟ . .) أن «م . نورمان يعاني من عصاب مرضي نتيجة الأحداث في الأشهر الأخيرة»⁽⁴²⁾ . تلقى نورمان صدمة شخصية أخرى عندما قضى صديقه المحبوب بنيامين سترونغ صريع التدرن الرئوي في تشرين الأول من سنة 1928 . لا شك بأن نورمان افتقد سترونغ ، لكن الجو في الاحتياطي الفيدرالي كان قد بدأ بالتحول حتى قبل أن يقع سترونغ فريسة مرضه الأخير .



في الواقع ، أخذت الاعتبارات المحلية في الولايات المتحدة تحظى بالأولوية على القضايا الدولية ، وذلك عندما بدأت السلطات ترقب بقلق متزايد الزخم المدوي لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار Bull market في وول ستريت . وكما حصل في أواخر التسعينات من القرن العشرين ، كان كل ارتفاع يأخذ بالأنفاس في أسعار الأسهم لا يؤدي سوى إلى إثارة شهية المستثمرين للمزيد . وقد تضاعف المعدل الصناعي لداو جونز بين نهاية سنة 1924 وبداية سنة 1928 ، وهو إنجاز تم خلال ثلاث سنوات ولم يكن قد تحقق سوى أربع مرات في تاريخ السوق ، كان آخرها سنة 1905 . قفزت أسعار السوق بنسبة 50 بالمائة أخرى في النصف الثاني من سنة 1928 . وبعد أن بقيت على حالها خلال الأشهر الخمس الأولى من سنة 1929 ، واصلت صعودها المدوي بنسبة 25 بالمائة خلال الأشهر الثلاث التالية قبل أن تصل إلى ذروتها النهائية في آب من سنة 1929 . وفي أواخر سنة 1928 ، وعندما كتب جون ج . راسكوب ، مدير جنرال موتور وصديق دوبونت ورئيس اللجنة الديمقراطية ، في مجلة ليديز هوم

جورنال بأن «يجب على كل شخص أن يكون غنياً»، كان من الواضح أنه كان يحظى بالكثير من المؤيدين⁽⁴³⁾.

ومن الإنصاف التساؤل هنا لماذا حظيت تلك المعجزات، التي أخذت تتكشف في سوق الأسهم، باهتمام الاحتياطي الفيدرالي، الذي كان قد أسس سنة 1913 للإشراف على المصارف التجارية ومد الاقتصاد بالسيولة حسب الحاجة. لم يكن الاهتمام في غير محله. فالقسم الأكبر من سوق الأسهم الذي يلفه الهياج كان يجري تمويله من قبل أشخاص اقترضوا مالاً لشراء أسهمهم، وكان ذلك يجري غالباً بمعدلات فائدة تفوق نسبة 10 بالمائة. بدأت المصارف تفقد اهتمامها بتمويل أي شيء عدا الميل الصاحب للمضاربة. والأسوأ من ذلك، بدأ سيل من رؤوس الأموال من أقسام أخرى من الاقتصاد بالتدفق باتجاه وول ستريت. وارتفع تمويل سوق الأسهم - أي قروض السماسرة بالتعبير الفني - في المصارف من 1,5 بليون دولار سنة 1925 إلى 2,6 بليون دولار سنة 1928، بل وارتفع إلى أعلى من ذلك قبل أن تصل السوق للذروة. ولكن، وفي الوقت نفسه، ارتفعت القروض من مصادر غير مصرفية من مالا يزيد عن 1,0 بليون دولار إلى 6,6 بليون دولار عند نقطة الذروة، ويتضمن ذلك الرقم مبلغاً لا يُستهان به من مصادر خارجية⁽⁴⁴⁾. وبحلول سنة 1928، أصبحت القروض المقدمة للسماسرة - المستحقة عند الطلب - تربح أكثر بكثير من الإقراض التجاري العادي⁽⁴⁵⁾.

دخل المسؤولون عن الاحتياطي الفيدرالي في مرحلة طويلة من المشاحنات الداخلية بشأن ما الذي يتوجب عمله بهذا الشأن. كانت لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن تريد من مصارف الاحتياطي الفيدرالي المحلية الأثني عشر أن تمارس «ضغطاً مباشراً» على أي مصرف تجاري يقوم بتقديم «قروض مضاربة»، وذلك بأن تحرم ذلك المصرف من إمكانية الحصول على قرض من مصرف الاحتياطي الفيدرالي المحلي. وقد عارض مدراء المصارف

المحلية، ومدير مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل خاص، هذا الاقتراح بقوة، مصرّين على أنه غير قانوني ولا يمكن تطبيقه - إذ كيف يتسنى للمرء أن يحدد «قرض المضاربة» بطريقة لا يرقى إليها الشك؟ . . وقد دافع جورج هاريسون، خليفة سترونغ في إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، عن اقتراح كان سترونغ قد قدمه سابقاً ويقضي باتخاذ «إجراء صارم وقاطع» من أجل رفع معدلات الفائدة إلى الحد الكافي للقضاء على المضاربة على أن يتبعه فوراً هبوط في المعدلات وذلك تفادياً للقضاء على ازدهار الأعمال. بل إن سترونغ كان قد أقنع نورمان بدعم هذه الفكرة، رغم أن نورمان أدرك أن أي زيادة في المعدلات في الولايات المتحدة سيكون من شأنها تطبيق المزيد من الضغط على مخزون بنك إنجلترا من الذهب. وكانت المصارف المركزية في كل أنحاء أوروبا عاكفة على رفع معدلات الفائدة لديها طوال السنة⁽⁴⁶⁾.

بدأت مصارف الاحتياطي الفيدرالي، في سلسلة من الخطوات، برفع معدل الحسم - أي المعدل الذي كانت تفرضه على المصارف التجارية - من 3 بالمائة في سنة 1925 إلى 5 بالمائة سنة 1928. وفي شهر شباط من سنة 1929، بدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يضغط من أجل زيادة أخرى تصل إلى 6 بالمائة. ولكن واشنطن رفضت. كما تم رفض عشر مساعي إضافية ملحة قام بها هاريسون. وكان أن حل شهر آب من سنة 1929 قبل أن تمتثل واشنطن، وتحرك معدل الحسم أخيراً ليصل إلى 6 بالمائة. كانت تلك نقطة الذروة بالنسبة لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار.

لقد بقيت تلك القرارات موضع أخذ ورد منذ تلك اللحظة، إلا أن تعاقب الأحداث واضح بما فيه الكفاية. فالمعدل في مصارف الاحتياطي الفيدرالي كان حتى ذلك الوقت أدنى بكثير مما كان بالإمكان كسبه عن طريق إقراض المضاربين، بحيث أنه أخفق في تحقيق هدفه وهو القيام بدور الرادع الجدي.

وبدلاً عن ذلك، تمثل نجاحه في الارتفاع إلى حد كاف للإسهام في ضعف الاقتصاد العام، وكان الإنتاج الصناعي قد بدأ بالهبوط منذ بضعة أشهر قبل أن يضرب الانهيار الكبير سوق الأسهم في تشرين الأول. ولم تقتصر تداعيات تلك التحركات على الولايات المتحدة. فالتدفق الحيوي لأموال القروض الأمريكية إلى أوروبا، وبخاصة إلى ألمانيا، لم يكن قادراً على الصمود في وجه الارتفاع السريع في معدلات الفائدة المحلية. وعندما وصلت سوق السهم إلى نقطة الذروة، كان الإقراض الأمريكي للخارج قد نضب بشكل رئيسي ليصل إلى الصفر⁽⁴⁷⁾. والواقع أن مساراً متعاضماً من رؤوس الأموال الأوروبية كان قد بدأ منذ بعض الوقت بالاتجاه نحو نيويورك للمشاركة في بهجة الاحتفال.

لكن التدفق باتجاه الخارج لم يكن مبعث سرور في الدول التي خرجت منها رؤوس الأموال، حيث شقت معدلات الفائدة طريقها صعوداً في مسعى للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال. وعندما أنهار سوق الأسهم في تشرين الأول كانت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا قد بدأت بالسير على طريق الركود، وخلال الفترة ما بين صيف سنة 1928 ونهاية سنة 1929 كان معدل البطالة في ألمانيا وحدها قد تضاعف أربع مرّات⁽⁴⁸⁾.



لم يكن للذهب أي دور في نزاع الاحتياطي الفيدرالي ضد الازدهار الحاصل في سوق الأسهم خلال الفترة ما بين 1928 - 1929، ولكن هذه كانت إحدى المناسبات القليلة في سني ما بعد الحرب التي لم يكن الذهب فيها هو العامل المهيمن في ميدان اتخاذ القرارات السياسية. إلا أن الذهب سرعان ما عاد إلى مركز الأحداث عقب حدوث الانهيار الكبير Great crash، وذلك عندما برزت بوضوح كل حالات عدم التوافق المستعصية والمعضلات المعلقة خلال عشرينات القرن العشرين: الفوضى الشاملة لديون الحرب وتعويضاتها التي لم

تدفع، تقويم الاسترليني بأكثر من قيمته وتقويم الفرنك بأقل من قيمته، هبوط أسعار السلع والمصارف التي أفرطت في التوسع.

كان التأثير المباشر للأحداث الجائحة سنة 1929 هو أن قويت مشاعر عبادة الذهب ورُفع إلى مصاف أكثر تقديساً. وكانت النتيجة أن الأضرار الرهيبة سواء منها البشرية والمالية والاقتصادية عمت أرجاء أوروبا والولايات المتحدة قبل أن تتاح لأي شخص في موقع السلطة الفرصة لأن يتوقف لاسترجاع ما قاله تشرشل بعد تفكير من أن الذهب قد يكون «بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات». لم يكن العامل وحده من سيُصلب على صليب من ذهب.

18

نهاية عصر

في الأيام الأولى التي أعقبت انهيار سنة 1929، قدّم أندرو ميلون - وكان آنذاك، وزير الخزانة وأحد أكبر الأثرياء في الولايات المتحدة - هذه النصيحة للرئيس هوفر: «قُم بتصفية العمال والأسهم والمزارعين والعقارات... طهّر النظام من العفونة»⁽¹⁾. وفي نفس الوقت تقريباً، قدم ليفينغويل من مؤسسة مورغان وصفته بشأن الكيفية التي يتم بواسطتها إخراج الاقتصاد من حالة الركود: «يُكمن العلاج في توقف الناس عن مراقبة أجهزة التلغراف وعن الإصغاء للراديو وعن شرب الجِنِّ المهزَّب وعن الرقص على أنغام الجاز... والعودة للحياة الاقتصادية القديمة والرخاء، القائمين على أساس الادخار والعمل»⁽²⁾.

إن خطايا المضاربين قد أُلقيت على كاهل الأطفال، كما يقول المثل الذي أورده شكسبير⁽³⁾، ولكن في هذه الحالة، أُلقيت الخطايا على كاهل الخاطئين أنفسهم أيضاً، هذا إذا لم نذكر ملايين الأبرياء الذين وقعوا في دوامة من ظروف لا حيلة لهم فيها. ولم يكن يُسمح لأحد بالإفلات من تلك القبضة الخانقة التي كانت تفرضها عملية الانكماش الاقتصادي المرفقة بالخلاص الأخلاقي.

لم يكن ميلون وليفينغويل الوحيدين في التعبير عن تلك الأفكار. بل على

العكس، كانت آراؤهما تلخّص الحكمة السائدة في تلك الأيام: فالنداءات الداعية لمحاربة التضخم وللتطهير كانت تتكرر بأشكال عديدة، ولكن برتبة فظيعة تبعث على الاكتئاب. ولم يكن ذلك على أي حال أسوأ ما في الأمر. فواضعو السياسات - أي رجال المصارف المركزية والقادة السياسيون - التزموا فعلاً بتلك النصيحة وذلك عندما كانوا يترجمون البلاغة المقيمة لتلك التعابير، وبكل دقة، إلى قرارات سياسية على كل الأصعدة وفي كل بلد. وإذا نظرنا إليهم الآن من خلال السنوات الستين الماضية، ظهر هؤلاء الأشخاص وكأنهم يتكلمون لغة كوكب آخر.

لم يخل الأمر من بعض الأفراد من ذوي الجرأة الذين كانوا على قناعة بأن النظام الاقتصادي برمته، لا أخلاقيات المضاربين في سوق الأسهم، هو من يعاني من أوضاع تلوح في الأفق منذرة بسوء التعاطي مع الأمور. وكان رأيهم أن الوسيلة إلى الخروج من الركود هي محاولة وضع حد للمعاناة لا زيادتها. كما كانوا يبحثون عن وسائل لإعادة السيولة إلى النظام المصرفي المتداعي، ولوضع المال في جيوب الناس بطريقة ما بحيث يصبحون راغبين بل وقادرين على مغادرة بيوتهم لإنفاقه. لكن هؤلاء وجدوا أنفسهم في وضع كانوا فيه إما يخاطبون جداراً أصم أو يواجهون بمعارضة عنيفة مما جعلهم ينسحبون من المعركة.

أحد هؤلاء الأشخاص كان هيربرت هوثر نفسه. فقد صُنع هوثر لنصيحة ميلون، وبخاصة لأن «ميلون لم يكن قاسي القلب. بل إنه في الواقع كان كريماً ويتعاطف مع كل أنواع المعاناة»⁽⁴⁾. وأشار هوثر بحكمة إلى أن غلطة ميلون كانت إصراره على أن هذه «مجرد نكسة عادية للازدهار»، مما جعله يستهين في تقديره لخطورة الوضع الأوروبي. ومع ذلك، فإن جهود هوثر الرامية لأن يصبح داعية للقيام بتصرف فعال كانت أضعف من أن تضع حداً للإعصار الذي كان يكتسح العالم. كما أنه لم يتخل أبداً عن الفكرة التقليدية بأنه ليس بوسع

الناس اللجوء إلى الحكومة لحل مشاكلهم، مهما بلغ شعورهم بالعجز. وفي خطاب وجهه عبر الراديو في 12 شباط سنة 1931، وبدا فيه أشبه برونالد ريغان بعد ذلك بخمسين سنة - ولو أن الظروف كانت مختلفة بشكل جذري - ذكر هوفر مستمعيه قائلاً:

إن الدليل على قدرتنا على حل المشاكل الكبيرة، بشكل مستقل عن تدخل الحكومة، وعلى درجة القوة المعنوية التي سنتجاوز بها هذه المرحلة، سيحدده ما إذا كان الأفراد والجماعات المحلية تستمر في تحمّل مسؤولياتها. . . . إن النصر. . . . سيتم تحقيقه عن طريق تصميم شعبنا على خوض معاركه الخاصة. . . . وعن طريق استثارة مكامن الإبداع لديه لحل مشاكله الخاصة، وعن طريق التحلي بشجاعة إضافية ليكون سيد مصيره في الكفاح في هذه الحياة⁽⁵⁾.

وكان هناك رجل آخر يؤمن بوجوب القيام بعمل إيجابي وهو جورج هاريسون، الذي خلف سترونغ في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك^(*). وفي غضون أيام من حدوث الانهيار، اقترح هاريسون أن تقوم مصارف الاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق مالية حكومية في السوق المفتوحة Open market وذلك لضخّ بعض السيولة في النظام. وكان يعتقد بأن تلك الاستراتيجية ضرورية لإرضاء الطلب الذي لا يعرف الشبع على النقود - وهي الموجودات الوحيدة التي كانت البيوت والشركات والمؤسسات المالية تريد الحصول عليها في ظل بيئة يسودها الهلع. كان الإقراض المصرفي قد توقف

(*) عندما كنت موظفاً شاباً في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك خلال الفترة 1940 - 1942، سنحت لي الفرصة لمقابلة هاريسون شخصياً عدة مرّات. كان متزوجاً من أرملة وودرو ويلسون. والأمر الذي ترك عندي أكبر الأثر هو أنه كان يتقاضى راتباً سنوياً مقداره خمسون ألف دولار، وكان راتبي أنا 125 دولاراً في الشهر.

تماماً مما أدى لانتهاء أسعار السلع، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكاثر حوادث الإفلاس وانتهاء المصارف⁽⁶⁾. وعندما أخذت ملايين فرص العمل بالتلاشي، قام هاريسون ببذل بعض الجهود القصيرة الأمد على مسؤوليته الخاصة المؤدية لعمليات شراء في السوق المفتوحة في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومرة أخرى عملت السلطات في واشنطن ورؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي على إحباط مساعي هاريسون وموظفيه بأن دعوا إلى إيقاف تلك الأنشطة «التضخمية».

يا لهاريسون المسكين - عندما أخذت الولايات المتحدة تفقد الذهب في خريف سنة 1931، حتى هو تخلّى عن آرائه التوسعية وانخرط ضمن أصحاب وجهات النظر السائدة. وافق فوراً على رأي زملائه بأن السياسة الصائبة الوحيدة في مثل هذه الظروف هي رفع معدلات الفائدة - ورفعها إلى حد كبير. وقد سارع يوجين ماير، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن وأحد المؤيدين القلائل لأفكار هاريسون السابقة، سارع إلى الموافقة، معلناً أن الزيادة الكبيرة في معدلات الفائدة «تقتضيها كل القواعد المعروفة، وأن... الأجانب سيعتبرون الإحجام عنها ضرباً من الجبن»⁽⁷⁾.

وفي تلك اللحظة، كانت أسعار مبيعات الجملة في الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة 24 بالمائة عما كانت عليه سنة 1929، ووصل معدل البطالة إلى ما يزيد عن 15 بالمائة من القوة العاملة كما أفلس ثلاثة آلاف مصرف. وفي تلك الأيام، لم يكن هناك ما يدعى بتأمين الودائع، ويعني ذلك أن المودعين قد خسروا كل دولار موجود في إيداعاتهم في كل بنك أصيب بالإفلاس. لقد تبخر ذلك المال في الهواء بكل بساطة. ولدى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة أكثر من ذلك، هبطت الأسعار بنسبة 10 بالمائة أخرى، ووصل معدل البطالة إلى 25 بالمائة من القوة العاملة، كما أغلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف مصرف أبوابه⁽⁸⁾.

كان ماير مصيباً دون شك: فسياسة الانكماش كانت تقتضيها كل القواعد المعروفة. ويكشف تحليله مدى عمق سيطرة الأفكار الأساسية المتعلقة بمعيار الذهب على واضعي القرار السياسي. لدرجة أوصلت الأمور إلى مرحلة الركود - وهو وضع اعتبره، حتى هربرت هوفر، أمراً لم يكن له سابقة في التاريخ. لقد استمر الساسة والهيئات المالية ومدراء دور الأعمال والمصرفيون، وحتى معظم الأكاديميين، في الركوع أمام سبائك الذهب وكأن تلك الذخائر البراقة هي كل ما لديهم. ونسوا أن تلك كانت المادة التي سكبها البارثيون في حلق كراسوس بعد أن هُزم في المعركة.

إن وباء الكوارث المُعدي، الذي نتج عن ذلك، لم يؤد إلا لتقوية الإيمان الذي لا يلين في الأساليب القديمة. والواقع أنه لدى ضعف حركة تجارة الصادرات في دولة بعد أخرى، بدا وكأنه لا خيار سوى كبح الطلب في سبيل خفض الواردات. وأن الفشل في التصرف وفق تلك القواعد سيؤدي دون شك إلى عاقبة وخيمة: انتقال الذهب إلى دول أخرى. إن المثال الحي عن الكيفية التي شوّه بها الذهب النظام الاقتصادي البريطاني، وجره إلى الانكماش اعتباراً من 1925، كان جلياً أمام أعين الجميع، لكن السبيل الذي سلكته بريطانيا كان، على ما يبدو، الدليل الوحيد المتوفر الذي يجب السير على هذاه لتدبر أمر كارثة الثلاثينات العنيفة. ورغم أن الضغوط الداعية للانكماش كانت في ألمانيا من الشدة بحيث دفعت بهتلر إلى السلطة وهو يرغي ويزبد، ورغم أن معدل البطالة المتزايد وانتشار حالات الإفلاس بين المصارف ودور الأعمال في كل أنحاء العالم كانا يهزان أسس النظام الرأسمالي، إلا أن تلك الأمور المرعبة لم تؤد سوى لتقوية العزم على الحفاظ على احتياطات الذهب فوق كل شيء آخر. إن القواعد المعروفة قد حددت السياسة الوحيدة الصائبة وذلك عندما خرجت كل الأمور عن نطاق السيطرة.



كانت الأحداث خلال السنة الأولى من الانهيار الكبير تدعو إلى القلق، ولكن إذا أعدنا النظر في سنة 1930 لرأينا أنه يشبه بطرق عدة، الهدوء الذي يسبق العاصفة. في السابع من آذار، قال الرئيس هوفر في تقرير له «تشير جميع الأدلة إلى أن أسوأ تداعيات الانهيار على البطالة ستنجلي خلال الأيام الستين القادمة»⁽⁹⁾. وضمن تلك الظروف، لم تكن هذه بالنبوءة السيئة. ولم يتضح تأثير الانهيارات المتتالية، الناتجة عن أزمة كبرى، قبل نهاية سنة 1930، وبدأ الأمر بانهيار مصرف كالديويل آند كومباني، وهو مصرف في تينيسي، الذي جر في أعقابه شركات صناعية وشركات تأمين ومصارف تجارية صغيرة، ثم جاء انهيار مصرف صغير في نيويورك يحمل اسماً كبيراً، وهو بنك الولايات المتحدة. وخلال الأشهر القليلة التالية لحق بالركب 2300 مصرف تقريباً⁽¹⁰⁾. أما في بريطانيا، فقد كانت النتيجة الأولى سلسلة من خسائر لا يستهان بها في الذهب. وفي 13 كانون الثاني كان نورمان قد حذر وزير المالية من أنه لن يستطيع أكثر من ذلك تأجيل اتخاذ تلك الخطوة البغيضة وهي رفع معدلات الفائدة.

كانت فتائل التفجير قد وُضعت في مواقعها. تم إشعالها في 11 أيار عندما صُنع العالم لدى انفجار نبأ انهيار مصرف كريديتانشالت بانك في فيينا. وكان أضخم مصرف تجاري في النمسا، ويضم أكثر من نصف ودائع كل المصارف النمساوية. وبلغتنا المعاصرة يمكن أن نصف كريديتانشالت بأنه مؤسسة أضخم من أن تنهار، وقد كان أضخم من أن ينهار سنة 1931 أيضاً، واضطرت الحكومة النمساوية لأن تكفله ولكن دون جدوى. إذ أن انهيار كريديتانشالت قد أدى، كما قال رالف هوتري أحد مسؤولي وزارة المالية البريطانية، «إلى إطلاق موجة من الفزع أصابت كل المراكز المالية في العالم»⁽¹¹⁾. أدّت هذه الموجة أولاً إلى التهافت على سحب الودائع من بقية المصارف النمساوية من ثم ضربت الشلن Schilling في أسواق القطع الأجنبي. وفي غمرة اليأس،

حاول مصرف أوستريان ناشينال بانك اقتراض عملات أجنبية من مصارف مركزية أخرى. لكن بنك فرنسا أصرَّ على أنه لن يكون بالإمكان تقديم أية قروض إلا إذا تخلّى النمساويون عن عزمهم على إقامة اتحاد جمركي مع ألمانيا، الأمر الذي رفضته الحكومة النمساوية. وفي هذه الأثناء استطاع بنك فرنسا، الذي كان مشغولاً باستبدال الإيداعات في المصارف المركزية الأجنبية بالذهب، الحصول على ما قيمته 539 مليون دولار ذهباً - أي ما يعادل أكثر من 25 بالمائة من كامل الإنتاج السنوي للمناجم من الذهب⁽¹²⁾. ورغم ذلك نجح مونتاغو نورمان، الذي كان ما يزال يخوض حربه الشخصية ضد الفرنسيين، في إثارة غضب عدوه مرة أخرى بأن مضى قدماً في تقديم قرض إلى النمساويين من بنك إنجلترا.

كان الوقت قد فات. إذ أن كل شيء قد تركز على حماية تلك الأكذاس الذهبية من المزيد من الضرر. ولم تفلح الجهود المتواضعة التي قام بها نورمان في أن تكون أكثر من بديل مؤقت عابر. وخلال مدة قصيرة، وخلال فترات قصيرة، أدى هرع الناس إلى المصارف في النمسا لسحب إيداعاتهم إلى أحداث مماثلة في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولونيا. وكانت هذه الحالات من الفرع كافية لنشر الرعب في أقطار أخرى، وكانت أخطر التداعيات تلك التي ضربت ألمانيا.

جاء رد فعل المستشار الألماني هنريك برونغ عصبياً، فقد عمد إلى تخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضاً كبيراً. كما حاول برونغ امتصاص النقمة، التي أثارته معدلات البطالة الإضافية والضغط الداعية للانكماش، بأن صرَّح بأن ألمانيا لم يعد بمقدورها بعد ذلك دفع التعويضات. وقد يكون تصريحه قد لاقى ترحيباً داخل وطنه، لكنه أدى إلى البدء بالتهرب من المارك الألماني REICHSMARK بشكل جدي. وتحولت الأزمة إلى مصدر للتهدة بحيث قام الرئيس هوفر، في 19 حزيران، بناء على اقتراح قدمه ليفينغويل، بعرض تأجيل

دفع الديون مدة سنة واحدة، وذلك بالنسبة لدفعات التعويضات الألمانية ودفعات الحلفاء الخاصة بديون الحرب إلى الولايات المتحدة. اشتعل غضب الفرنسيين بسبب تقديم هذا التنازل للألمان ورفضوا في بادئ الأمر الإشتراك في أية مباحثات. ومع أنه تم تدبير قروض مؤقتة لألمانيا، إلا أن المساومات حول اقتراح هوفر استمرت طويلاً إلى الحد الذي جعل الذعر يدب من جديد وجعل النزف الألماني من الذهب والعملات الأجنبية يتسارع. وفي محاولة لاحتواء الضرر، بدأ الألمان بفرض نظام من الضوابط على صفقات القطع الأجنبي بلغ حداً من الصرامة والتعقيد أدى إلى أن تكف ألمانيا، سنة 1932، بشكل فعلي عن اعتماد معيار الذهب.



وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة القائمة في أوروبا الوسطى إلى الباوندر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود الفرنسيين بهذا الشأن. بدأت بريطانيا الآن تعاني خسائر كبيرة في الذهب وسحوبات ضخمة من الأرصدة بالإسترليني المملوكة من قبل أجنبي. وقد توضحت أزمة الإسترليني بهذا الشكل لأن الأسعار في بريطانيا كانت قد انخفضت بمعدل 38 بالمائة عن المستوى الذي كانت عليه سنة 1925 عندما أعيد العمل بمعيار الذهب⁽¹³⁾. وقد بدا الوضع يائساً إلى الحد الذي دفع بونستون تشرشل، الذي كان يُمضي إجازة في بيارتيز، لأن يقول «إن كل شخص ألقاه يبدو وكأنه يشعر بفزع غامض من أن شيئاً فظيعاً يتعلق بالمال سوف يحدث. وإذا حدث ذلك، أمل أن نقوم بشئ مونتاغو نورمان. ولا شك بأنني سأشهد ضده مقابل إطلاق سراحه»⁽¹⁴⁾.

والواقع أن نورمان كان يشعر بالضيق شأن أي شخص آخر. فعندما أبرق إليه هاريسون من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في 15 تموز قائلاً «نحن نشعر بالقلق والدهشة من الهبوط المفاجيء للإسترليني اليوم» كان رد

نورمان، «أنا لا أستطيع تفسير هذا الهبوط، لقد كان مفاجئاً وغير متوقع»⁽¹⁵⁾.

ولا يسع المرء إلا أن يَعْجب من الأسلوب الذي تفادى به نورمان تساؤل هاريسون. فقبل ذلك بيومين، كان نشر التقرير النهائي، المتعلق بالنتائج التي توصلت إليها لجنة حكومية خاصة، قد كشف النقاب عن تدهور ينذر بالخطر عن وضع التجارة الخارجية في بريطانيا، فقد كانت الواردات تفوق الصادرات بهامش لا يكف عن الاتساع. كما أن مصدراً للمتاعب أكثر مباشرة كان أيضاً قد بلغ نقطة الذروة. فقد كان رجال المال اللندنيون يقترحون بمعدلات فائدة منخفضة في باريس ويقومون بإقراض العوائد إلى الألمان بمعدلات فائدة أعلى بكثير، لكن رجال المال الفرنسيين، الذين كانوا يشعرون بالقلق بشأن مستقبل الباوند، أخذوا يطالبون بتسديد القروض التي قدموها إلى لندن. كان الأمر يتعلق بمبلغ يثير الدهول وهو 750 مليون باوند إسترليني⁽¹⁶⁾.

وبعد أسبوع، بلغ الوضع حداً جعل نورمان يتخذ قراراً استثنائياً بإرسال أحد مدراء بنك إنجلترا لطلب قرض فوري من بنك فرنسا. كان الفرنسيون لا يمانعون في تقديم القرض في حال قامت الحكومة البريطانية - بل دافعوا الضرائب البريطانيون في الواقع - بضمان القرض. ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفض ذلك، فانهارت المفاوضات وتابع الباوند انحداره^(*).

كان مسار الأحداث أكبر مما يحتمله نورمان. ففي 28 تموز، غادر المصرف وذهب إلى بيته، وقد أنهكه تعاقب خيبات أمله وأحلامه، «وهو يشعر بتوعلك»⁽¹⁷⁾. وبعد أسبوع قضاه في الفراش، أبحر إلى كندا في إجازة للراحة التامة. أما الفصل الأخير من المسرحية التي كان قد أسهم إلى حد كبير بتأليفها وإخراجها، فقد كان مقدراً له أن يُنقذ نفسه بنفسه دون وجود نورمان. ولن

(*) أسهم الفرنسيون فعلاً بتقديم قروض لبريطانيا، قروض قليلة جداً ومتأخرة جداً، وذلك في أواخر شهر آب، عندما بلغت الأزمة ذروتها.

نعرف قط ما إذا كان فعلاً قد بلغ من المرض حداً جعله غير قادر على التعامل مع الأزمة، أم أنه كان عاجزاً عن مواجهة الخيبة التامة لجهوده التي كانت تلوح في الأفق.

وبعد ذلك بيومين، أصدرت وزارة المالية تقريراً مفزِعاً عن حالة العجز المتنامي في ميزانية الحكومة. وجاء فيه أن العجز سنة 1932 أصبح 170 مليون باوند إسترليني، أي أنه أعلى من التقدير السابق بمبلغ 50 مليون باوند إسترليني. وقد هزت هذه الأنباء العالم المالي بأسره. ولم يستطع أحد أن يفهم سبب نشر التقرير في تلك اللحظة البالغة الحساسية، وقد وصفه كينيذ بقوله «أكثر الوثائق حماقة، والتي جعلتني أقرأ سوء طالعي طيلة حياتي»⁽¹⁸⁾.

ومع استمرار هجرة موجودات الذهب البريطانية إلى الخارج، تكاثرت الآراء التي تدعو الحكومة لاتخاذ إجراء متطرف لتنظيم أمورها المالية. وكانت حالة الاقتصاد تجعل من هذه المهمة أمراً بغيضاً إلى أقصى الحدود: فبحلول شهر آب، كان كل عامل من بين أربعة عمال تقريباً دون عمل، وذلك بالمقارنة مع كل عامل من بين كل ستة عمال في السنة السابقة، بينما كانت الأسعار والأجور مستمرة في التدني. وقد اختارت الإيكونوميست في عددها الصادر في 22 آب، تلك اللحظة لتعلن أن بريطانيا كانت تعيش بشكل يفوق إمكانياتها، وأن الميزانية يجب أن تجري موازنتها وأن «كل تبذير في الإعانات [مساعدات العاطلين عن العمل] والنفقات الأخرى يجب التوقف عنه. كان هذا النوع من الكلام قد أخذ يتردد من حين لآخر منذ الحرب، لكن الآن لم يعد مجرد كلام. ومع ذلك، فإن وجود حزب العمال في السلطة، برئاسة رامزي ماكدونالد، جعل قرار قطع الإعانات يبدو أكثر إيلاماً منه في حال كان المحافظون يتزعمون الحكم. وبُذل جهد طارئ آخر للاقتراض من مصارف فرنسية وأمريكية، بما في ذلك مصرف ج. ب مورغان، لكن المصرفيين رفضوا تقديم قروض أخرى دون فرض تخفيضات على الموازنة كانت أكثر مما يمكن للحكومة قبولها،

وبخاصة في مجال الإعانات. وقد أحدث ذكر شروط المصرفيين حالة من «الهرج» في غرفة مجلس الوزراء⁽¹⁹⁾.

ومع ذلك، كان لا بد من عمل شيء ما. في 24 آب، دعا الملك جورج ماكدونالد لتشكيل حكومة وطنية، ائتلاف من أحزاب العمال والأحرار والمحافظين، وذلك لجعل الألم المترتب على تخفيضات الميزانية أكثر قبولاً من الناحية السياسية. ويتضح القلق الذي كان يعصف بقيادة البلاد بجلاء في رسالة وجهها الملك إلى رئيس الوزراء بتاريخ 12 أيلول، وقد قرأها ماكدونالد على أعضاء البرلمان خلال جلسة طارئة. وقد أعرب جلالته عن الرغبة «نظراً للوضع المالي الخطير الذي تواجهه الأمة، بأن يشارك شخصياً بالحركة الرامية إلى تخفيض الإنفاق الوطني». واقترح الملك أن يستغني هو عن 50,000 باوند إسترليني في السنة من مخصصاته السنوية، وهو تخفيض تبلغ نسبته 10 بالمائة تقريباً. ولدى ترحيب ماكدونالد بعرض الملك - مذكراً بالتضحية الكبيرة لسيدني كارتون في إحدى قصص ديكنز - أعلن بأن «من الأفضل لنا جميعاً، إلى حد كبير، أن نمضي ونحن نشد الأحزمة باتجاه الاستقرار من أن نرخي تلك الأحزمة ونمضي نحو الفوضى». ثم مضى يعبر عن تصميمه على التصرف وفق هذا المبدأ وذلك بالتأكيد للبلاد بأنه سيبقي البرلمان في جلسة طارئة حتى «يقتنع العالم مرة أخرى بأنه لا سبيل إلى النيل من الإسترليني»⁽²⁰⁾.

ومن حسن الحظ أن أحداً لم يبال بإلزام ماكدونالد بوعده. ولو حصل ذلك، لكان البرلمان لا يزال منعقداً في تلك الجلسة الطارئة حتى الآن.

لقد كان صوت كينيز هو الصوت الوحيد المعارض لمسار التفكير العام القائل بأن الاقتصاد في الإنفاق هو الدواء الوحيد لأمراض العالم الاقتصادية المخيفة. وفي حديث إذاعي له، في كانون الثاني من سنة 1931، قال كينيز «لنفترض أننا توقفنا عن إنفاق مداخلنا بالكامل ووفرنا المبلغ، سيخسر الجميع أعمالهم... لذا أدعوكن يا ربات البيوت الوطنيات، انطلقن غداً صباحاً باكراً

إلى الشوارع واقصودن متاجر التنزيلات الرائعة التي تملأ إعلاناتها كل مكان . ستقدمن إلى أنفسكن خدمة رائعة . . . فلم يسبق أن كانت البضائع بمثل هذا الرخص . . . كما أنكن ستشعرن بالمزيد من البهجة لقيامكن بزيادة معدل التوظيف [و] لمساهمتكن في ثروة البلاد لأنكن تقمن بتشغيل أنشطة مفيدة»⁽²¹⁾ .

ربما يكون منطق كينيز يبدو ذا معنى بالنسبة لربات البيوت الوطنيات ، ولكن لم يكن له أي تأثير على نوايا القادة السياسيين للأمة . فقد اشتمل مشروع قانون الموازنة والاقتصاد الوطني الحكومي على تخفيض بلغ 70 مليون باوند إسترليني من الإنفاق الحكومي وعلى زيادة في الضرائب بلغت 86 مليون باوند إسترليني . وقد بادر كينيز على الفور لوصف هذا القانون بقوله «يزخر بالحماقة والظلم» . ومع ذلك ، فإن الحكومة كانت مقتنعة بأن الدفاع عن الإسترليني هو الغاية الأولى ، مهما كان الثمن الإنساني داخل بريطانيا . كما تم رفع معدل البنك - وهو المعدل الذي يفرضه بنك إنجلترا على المصارف التي تحتاج قروضاً سريعة - في قفزة جبارة إلى 6 بالمائة من معدل 2,5 بالمائة في شهر حزيران ، وذلك كعامل إضافي لتشجيع الأجانب على الاحتفاظ بما في حوزتهم من الإسترليني . إن ارتفاع الضرائب ، مضافاً إليه خفض النفقات ومعدلات فائدة أعلى ، كان قاتلاً . فقد تدهور الاقتصاد أكثر وارتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى ، مما خفض عوائد الضرائب مع تقلص الرواتب والأرباح . وفي النهاية ، وجدت الحكومة نفسها في مواجهة عجز فاق توقعات الخبراء .

وقبل أن تتاح الفرصة لمشروع قانون الاقتصاد لإنقاذ الباوند ، وقعت حادثة غريبة صاعقة بينما كان النقاش قائماً حول القانون ، وكانت الحادثة ترجيعاً غريباً لغزو فيشغارد في شباط من سنة 1797 . فقد أعلنت فرقة صغيرة من البحارة ، في محطة البحرية البريطانية في أنفرغوردون ، الإضراب احتجاجاً على تخفيض الأجور الذي نص عليه القانون المقترح . أبرزت الصحافة ، المحلية

والأجنبية، أنباء ذلك التمرد الصغير تحت عناوين ضخمة. تلقى الأجانب هذا النبأ بخوف كبير: إذا كان شيء كهذا يمكن أن يحدث في البحرية البريطانية، وهي على ما هي عليه، فلا بد أن تكون البلاد بكاملها على شفير الثورة. وخلال أسبوع واحد، تم سحب ما يقارب 40 مليون باوند إسترليني من أقبية بنك إنجلترا، ومنذ منتصف تموز كانت الخسارة قد وصلت إلى 200 مليون باوند إسترليني.

وفي الأسبوع الثالث من أيلول، وصلت الأمور إلى أقصى مداها. فقد طلب بنك إنجلترا من الحكومة إعفاءه في الحال من الالتزام بتوفير سبائك الذهب عند الطلب، وهو التزام كان سارياً لمدة ست سنوات فقط. تم إقرار القانون المطلوب في مجلس العموم في 21 أيلول. وأعلنت مجلة الايكونومست «نهاية عصر». وفي رفضها الاعتراف بنتائج الغزو النورماندي بقيمة 4,86 دولار للباوند، ألقت المجلة باللوم على «الركود الذي أعقب تبذير الازدهار الأمريكي [الذي] أظهر النقائص العديدة، بكل ما فيها من فجاجة - التي منعت معيار الذهب من لعب دوره بشكل مناسب وأدت إلى الكساد التجاري». أما ملاحظات كينيز في 27 أيلول، فقد كانت أكثر تحديداً وقرباً من الموضوع، نظر كينيز إلى الأمام بدل الالتفات إلى الخلف. وكتب يقول: «هناك قلة من الإنكليز لا تشعر بالابتهاج لكسر الأغلال الذهبية. فنحن نشعر بأننا قد تحررنا أخيراً وأصبح بإمكاننا القيام بما هو معقول... وفي اعتقادي أن الأحداث الكبيرة التي وقعت الأسبوع الماضي قد تفتح فصلاً جديداً في التاريخ المالي للعالم. ويحدوني الأمل بأنها قد تحطم الحواجز التي كانت تبدو وكأن لا سبيل لتجاوزها»^{(22)(*)}. وقد جاء التعليق الأكثر لذعاً على لسان توم

(*) إن هذا المقال الرائع يستحق أن يُقرأ بالكامل، سواء من حيث تحليله للماضي أو دقة تكهناته للمستقبل.

جونسون، وهو وزير عمالي سابق، فقد قال: «إنهم لم يبلغونا قط بأن بمقدورهم القيام بذلك»⁽²³⁾.

قبل أيام قليلة من تلك الأحداث، كان نورمان قد أبحر من كندا على ظهر سفينة متوجهة إلى إنكلترا وقد شعر بتحسن كبير وبأنه مستعد للعودة للعمل، كان يجهل تماماً ما ينتظره من أخبار عن الانهيار الكبير لكل مساعيه. كان زملاؤه في بنك إنكلترا يشعرون بأن من الواجب إبلاغه بالقرار الخطير الذي كان يوشك أن يدخل حيز التنفيذ في غيابه، لكنهم لم يكونوا راغبين في أن يتسرب النبأ قبل الأوان. وفي يوم السبت الذي سبق يوم الاثنين الذي كان سيجري فيه الإعلان الرسمي، وفي إشارة إلى عجوز شارع ثريد نيدل - وهو الاسم التهكمي المفضل الذي يُطلق على بنك إنكلترا - أبرق إليه زملاؤه يقولون «العجوز سترحل يوم الاثنين». وظن نورمان المسكين، نظراً لبعده عن مسرح الأحداث، أنهم كانوا يشيرون إلى مخططات والدته للذهاب في إجازة⁽²⁴⁾. ترى ما هي نوع الصدمة التي تلقاها عندما رست السفينة في ساوثامبتون.



خلال الأشهر الثلاثة التالية، هبط سعر الجنيه هبوطاً حاداً في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأنه لم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب. وأصبح بإمكان الأجانب، الذين كان بحوزتهم باوندات إسترلينية في 21 أيلول، أي اليوم الذي تحررت فيه بريطانيا من قيودها، أن يصرفوا باونداتهم بسعر 3,75 دولار فقط عوضاً عن 4,86 - وهي خسارة هائلة، وفي كانون الأول، وصل السعر إلى 25,3 دولاراً. وسرعان ما فقدت المصارف المركزية في أرجاء العالم حماسها للاحتفاظ بموجوداتها بشكل عملات الدول الأخرى، حتى الدولار نفسه بجلالة قدره. إذاً، لم تكن هناك أية بدائل للذهب.

أسرعت أربع وعشرون دولة، من أصل 47 دولة قائمة على معيار

الذهب، إلى التسابق على المسار الذي كانت بريطانيا قد شقته للتو عبر أدغال الفوضى الاقتصادية: فقد علّقت تلك الدول إمكانية التحويل إلى ذهب خلال أيام من قيام بريطانيا بذلك. وبعد سنة، لم يبق على معيار الذهب سوى الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا، وبعد ست سنوات، لم تكن هناك دولة واحدة تسمح لمواطنيها بتحويل عملتهم أو ودائعهم المصرفية إلى ذهب⁽²⁵⁾. أصبح الدفاع عن المخزون الذهبي يتجلى في جعله خامداً.

لقد أوقع التسابق على الذهب ضربة قاسية بأمريكا. فقد كان ذلك الإلحاح المتعجل للتخلص من الدولارات يثير الدهشة، لأن مخزون الذهب الرسمي في الولايات المتحدة، في تلك اللحظة، كان يبلغ ما قيمته 4,5 بليون دولار - أي أكثر بأربعين بالمائة من احتياطات الذهب في كل المصارف المركزية ووزارات المالية في سائر أرجاء العالم، وأكثر بخمس وستين بالمائة من موجودات الذهب في فرنسا⁽²⁶⁾. ومع ذلك، قام المصرف الوطني البلجيكي، في 22 أيلول 1931، بسحب ما قيمته 106 مليون دولار ذهباً من نيويورك بضربة واحدة قاتلة، وسحبت فرنسا ما قيمته 50 مليوناً في نفس اليوم، وما قيمته 70 مليوناً أخرى بعد بضعة أسابيع. وخلال الفترة ما بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول، خرج من الولايات المتحدة ما مجموعه 755 مليون دولار بشكل ذهب، ذهب نصفها إلى فرنسا وذهب الباقي، بشكل رئيسي، إلى بلجيكا وسويسرا وهولندا. أي أن سبيكة ذهبية من أصل كل سبع سبائك في أقبية مصارف الاحتياطي الفيدرالي رحلت من مكانها⁽²⁷⁾. وقد أدى الفزع الذي أثارته تلك الأنباء بالأمريكيين إلى التصرف بالمثل فقاموا بإجراء سحبيات كبيرة من المصارف التجارية بشكل نقد وعملة ذهبية، مما أدى على الفور إلى إفلاس ثمانمائة مصرف آخر.

ومرة أخرى كانت الوصفة اللازمة للتعاطي مع هذه الأزمة، هي الوصفة التقليدية: وقف التضخم وخلق البطالة. لم يضع الاحتياطي الفيدرالي وقتاً،

فقد رفع معدل الحسم إلى أكثر من الضعف، وجعله يصل في خطوة واحدة جبارة من 1,5 بالمائة إلى 3,5 بالمائة. أدت هذه الوصفة ما كان متوقعا منها. توقف تدفق الذهب - ولكن للوقت الراهن فقط. كما أن الانكماش ورفع معدلات البطالة قد تما أيضاً بنجاح. وخلال الأشهر الستة التالية، هبط الإنتاج الصناعي، الذي كان أصلاً قد هبط بمعدل الثلث عن مستواه سنة 1929، بنسبة 25 بالمائة إضافية، وتضاعف معدل البطالة من النسبة المقلقة وهي 10 بالمائة من القوة العاملة، إلى ما يزيد عن 20 بالمائة، في الوقت الذي هبطت فيه أسعار الجملة بنسبة 25 بالمائة، لتصبح في سنة 1932 أدنى مما كانت عليه سنة 1929 بنسبة وصلت إلى 40 بالمائة تقريباً.

وهنا، أصبح تخزين العملة وقطع النقد من قبل العامة يحد أكثر من إمكانية المصارف على تقديم القروض لزمائها. وفي منتصف سنة 1930، كان الأمريكيون يحتفظون بأحد عشر دولاراً في ودائعهم المصرفية مقابل كل دولار من النقد الموجود في جيوبهم وسجلاتهم النقدية، لكن هذه النسبة هبطت خلال الأشهر الاثني عشر التالية إلى 6 دولارات فقط في الودائع لكل دولار من النقد المتداول⁽²⁸⁾. وعندها، طلب الرئيس هوفر من الكولونيل فرانك نوكس من شيكاغو القيام بحملة تثقيفية لثني الناس عن التخزين، ولا بد أن نوكس كان ممثلاً مبيعات لا بأس به، إذ أن أسلوبه قد عمل على الأقل على تهدئة وتيرة الانحدار في المعدل ولو إلى حين^{(29)(*)}.

إن التدهور الرهيب الذي لحق بالأوضاع الاقتصادية قد دفع بالقائمين على الاحتياطي الفيدرالي إلى الاستنتاج بأنهم قد فرضوا سياسة وقف التضخم

(*) أشهر نوكس، الذي كان وزير الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، بما قاله عن اليابانيين عندما وضع ذراعه على كتف السفير الصيني، ت. ف. تسونغ، «لا تقلق ت. ف. سنقضي على هؤلاء الأوغاد الصفر».

إلى حد كاف. ولم يعد بالإمكان تأجيل اتخاذ إجراء إيجابي أكثر من ذلك. في ربيع سنة 1932، اشتركت مصارف الاحتياطي ما قيمته 1 بليون دولار من الأوراق المالية الحكومية، وهي حركة وصفها رالف هوتري، الخبير الاقتصادي في وزارة المالية البريطانية، بأنها «بطولية»⁽³⁰⁾ ورغم أن عدد 30 أيار، 1932، من مجلة التايم حمل على غلافه صورة مدير الاحتياطي الفيدرالي يوجين ماير (كما تضمن نقاشاً فنياً يثير الدهشة حول عمليات الاحتياطي الأمريكي في سوق الأوراق المالية الحكومية)، إلا أن عملية الشراء ذات القيمة البالغة بليون دولار، ثبت بأنها لم تكن ذات نفع كبير للاقتصاد. وبدأت موجة أخرى من مشاعر الهم والقلق، أثارتها المخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي كان يعمل على زيادة التضخم. وكل ما فعلته تلك الخطوة البطولية هو أنها أدت إلى تدفق الذهب إلى الخارج.

وعند ذلك بدأت الأحداث، التي أدت إلى الأزمة النهائية في الحكومة البريطانية سنة 1931، تتكرر بشكل يبعث الرعدة في الأوصال: جهود محمومة لوقف العجز المتزايد في الميزانية وذلك لدى تضاؤل عائدات الضرائب بينما ازداد الطلب بشكل ملح على مساعدة الحكومة للعاطلين عن العمل. في السنة المالية التي انتهت في حزيران من سنة 1923، قُدر العجز بمبلغ 2 بليون دولار، أي أكثر بنسبة 3 بالمائة من مجموع الناتج الوطني (وهو رقم مذهل في ذلك الوقت)، وقد تجاوز الرقم الفعلي هذا المبلغ⁽³¹⁾. وقام هوثر، وهو يقتفي خطى بروننغ وماكدونالد بكل حرص، بِحَثِّ الكونغرس على تخفيض هذا العجز البغيض عن طريق خفض النفقات وزيادة الضرائب. وأكد للكونغرس «إن الاقتصاد المتين هو الطريق الحقيقي لتخفيف الأعباء عن مالكي البيوت والمزارعين والعمال وكل فئات الشعب. وإن واجبنا الأول كأمة، هو تنظيم الشؤون الداخلية لحكومتنا»⁽³²⁾.

إن عزيمة هوثر فيما يتعلق بتلك المسألة لم تفتر، لكن الكونغرس كان أقل ميلاً من الرئيس نحو تلك الأهداف النبيلة. فقد كانت تخفيضات الإنفاق

والزيادات في الضرائب أقل مما كان هوفر يصبو إليه . ومع ذلك ، فإن التأثير الاقتصادي لتلك الإجراءات ، أضاف إلى الضغوط السائدة باتجاه الانكماش ، وأدّى بالتالي إلى عجز أكبر في الميزانية سنة 1933.



بقيت الأمور تراوح جيئة وذهاباً حتى موعد انتخابات تشرين الثاني سنة 1932 ، عندما حقق فرانكلين د. روزفلت انتصاراً كاسحاً على هيربرت هوفر . غير أن لحظة اتخاذ إجراء ما لإنعاش الاقتصاد لم تكن قد حانت بعد ، لأن احتفال التنصيب الرسمي كان في ذلك الوقت يجري في 4 آذار ، لا في العشرين من كانون الثاني . وظل الرئيس المهزوم والكونغرس يقبعان في مكانهما لمدة أربعة أشهر طويلة .

ورغم الجهود التي لم تلن ، لجعل روزفلت يعمل معه ، كان هوفر يشكو للرأي العام مرة بعد أخرى رفض روزفلت القاطع للتعاون في اتخاذ أي إجراء مهما كان نوعه حتى يتم تنصيبه ويستلم السلطة⁽³³⁾ . وكانت الجهود التي استغرقت وقتاً أطول من غيرها ، والتي بذلها هوفر للحصول على مشاركة روزفلت ، تتعلق بخطط تهدف لعقد مؤتمر اقتصادي دولي كبير بشأن الركود العالمي وديون الحرب . وقد ناشد هوفر روزفلت قائلاً :

منذ أن هبَّت العاصفة على أوروبا ، ظلت الولايات المتحدة متمسكة بقوة بمعيار الذهب . . . لقد قمنا . . . بالمحافظة على ذلك الحصن المنيع للاستقرار في العالم وأسهمنا في وقف الاندفاع نحو الفوضى . . . إن كتلة من الذهب تندفع إلى هنا وإلى هناك من دولة لأخرى ، ساعة وراء أقصى درجات الأمان ، كانت أشبه بمدفع قد أطلق من عقاله على ظهر سفينة العالم لدى هبوب العاصفة . . . إن الثقة لا يمكن استعادتها عن طريق التخلي عن الذهب كمعيار في هذا العالم⁽³⁴⁾ .

وحتى تلك الكلمات القوية أخفقت في إقناع روزفلت بالتعاون. وكانت النتيجة أن مرت أربعة شهور صعبة قبل أن يحين حفل التنصيب، تنامي فيها القلق إزاء ما سيحدث بعد تنصيب الرئيس الجديد. وقد كان للوعد الذي قطعه روزفلت أثناء حملته الانتخابية بأن الحكومة ستؤمن عملاً لكل العاطلين، تأثيراً معاكساً بأن أثار موجة جديدة من البطالة كان السبب فيها رجال الأعمال الذين ساورتهم المخاوف من الاشتراكية ومن الإنفاق الحكومي المتهور.

وسرعان ما انتشرت إشاعات تفيد بأن الإدارة الجديدة ستبدأ «بإصلاح العملة بشكل أخرق». وفي 2 كانون الثاني من سنة 1933، عبّر ثلاثون اقتصادياً بارزاً عن قلقهم وأصرّوا على أن «معيار الذهب بوزنه ونقاؤه الحاليين يجب أن تتم المحافظة عليه دون تراخ... وأن الاهتياج والتجارب من شأنهما الإضرار بالثقة وإعاقة الشفاء»⁽³⁵⁾. وفي حالة لا تخفى من القلق، قام رجل المال الشهير برنارد باروخ، الذي كان قد دعم روزفلت، بإخبار إحدى لجان مجلس الشيوخ في 13 شباط بأن التضخم هو السبيل نحو الخراب «وأنتم إذا ما شرعتم بالحديث عن [تخفيض قيمة العملة] فلن تجدوا في منظومة الاحتياطي من الذهب ما يساوي خمسة سنتات بعد غد»⁽³⁶⁾.

لم تؤد تلك النصائح إلا لزيادة الخوف الذي كان منتشرًا، لكن الدعوات إلى الحفاظ على معيار الذهب استؤنفت في الصحافة، وبين كبار أعضاء الكونغرس، ومن جورج هاريسون، من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نفسه. وفي 31 كانون الثاني، قام هنري واليس، الذي كان قد أشير إليه بأنه عضو في الوزارة الجديدة، بتحدي الآراء المتصلبة بأن صرح قائلاً: «إن الشيء الصائب هو الابتعاد عن معيار الذهب بأكثر قليلاً مما ابتعدت إنكلترا». وفي 18 شباط، أعلنت الصحف أن السيناتور غلاس، أحد الخبراء الرئيسيين بشؤون الذهب والنقد في الكونغرس، قد رفض دعوة روزفلت بأن يتقلد منصب وزير الخزانة، وذلك لأن الرئيس المنتخب لم يقدم له تأكيدات كافية بشأن الحفاظ على معيار الذهب⁽³⁷⁾.

انضم الآن الأمريكيون الخائفون إلى صفوف الأجانب المهتاجين في السعي نحو الأمان بأن نقلوا رؤوس أموالهم إلى الخارج أو حولوها إلى ذهب. وكانت النتيجة حركة جديدة من التهافت على المصارف لسحب مخزون الذهب الأمريكي، أن غادر ما قيمته 160 مليون دولار ذهباً إلى أجواء أجنبية في شباط 1933، تلاها ما قيمته 160 مليون دولار أخرى في الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار التي كانت تسبق حفل تنصيب روزفلت. وقد شمل الذعر المتزايد سحبات نقد ذهبي من المصارف التجارية، بلغت أكثر من 80 مليون دولار في الأيام العشرة الأخيرة من شهر شباط، كما زادت عن 200 مليون دولار خلال الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار/ مارس⁽³⁸⁾.

ووقعت مصادفة مثيرة في كامبردج في ولاية ماساتشوستيس، عندما قام البروفيسور آرثر ديوينغ، وكان أشهر أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة الأعمال بجامعة هارفرد، بالتوجه إلى مكاتب مصرف هارفرد تراست كومباني في ساحة هارفرد، وسحب حسابه المصرفي الكبير بالعملة الذهبية ووضع النقود في صندوق الودائع الخاص به. وعندما نقلت الجماهير التي كانت داخل المصرف إلى الناس في الشارع ما فعله ديوينغ، تجمع جمهور في الساحة، وأخذ الناس يتدافعون للدخول إلى المصرف ليقوموا بما قام به البروفيسور المعروف. وكانت النتيجة أن استدعي ديوينغ من قبل عميد مدرسة الأعمال الذي عنفه على ذلك التصرف الذي يعتبر سلوكاً منافياً للشعور الوطني. وبعد ذلك بوقت قصير، سارع ديونغ إلى مغادرة الجامعة^(*).

لقد صمد مصرف هارفرد تراست كومباني، لكن آلاف المصارف الأخرى

(*) لقد سمعت تلك القصة عندما كنت تلميذاً في هارفرد في أواخر الثلاثينات، وقد تفضّل البروفيسور بول صاموئيلسون من معهد ماساتشوستيس للتكنولوجيا بتأكيدها في رسالة شخصية.

التي عانت من تهافت الناس على سحب ودائعها منها لم تصمد. وخلال سنة 1933، اختفى من مسرح الأحداث أكثر من عشرة آلاف مصرف، وعندها أصبح مجموع عدد المصارف في الولايات المتحدة أقل من عشرة آلاف مصرف بعد أن كان ثلاثين ألف مصرف سنة 1925، وخمس وعشرين سنة 1929⁽³⁹⁾. إن التصفية المحمومة للحسابات المصرفية جعلت نسبة الودائع المصرفية إلى العملات المتداولة تهبط بحدة من 6 دولارات من الودائع لكل دولار قيد التداول في نهاية سنة 1932 إلى ما لا يزيد عن 4 دولارات لكل دولار قيد التداول في آذار من سنة 1933 - أي ثلث ما كانت عليه النسبة قبل سنة 1929⁽⁴⁰⁾.

أين كان الاحتياطي الفيدرالي عندما جرت كل تلك الأحداث؟ . . . يجب كل من الاقتصاديين البارزين ميلتون فريدمان وأنا شوارتز على هذا السؤال في عملهما الهام حول التاريخ المالي للولايات المتحدة: «كان النظام يعاني من ضعف الروح المعنوية [و] يسهم في جو الفزع العام الذي كان يسري ضمن مجموعة الأسرة المالية والمجتمع ككل. كما أن غياب الدور القيادي، الذي كان من المفروض أن يمنحه للسوق نظاماً مصرفي مركزي مستقل، . . . كان شديداً الواضح»⁽⁴¹⁾.



في 5 آذار، وفي اليوم الذي أعقب التنصيب، أكد وزير الخزانة الجديد للبلاد أن معيار الذهب كان ما يزال سليماً لم يمس. وخلال اليومين التاليين، اشتركت كل من الصحافة الداخلية والخارجية في ترداد تلك الآراء. وفي 8 آذار، عقد روزفلت أول مؤتمر صحفي له وصرح بأن معيار الذهب كان في أمان.

نكتفي الآن بهذا القدر من الحديث حول هذا الموضوع. في 9 آذار، قام

روزفلت بتقديم قانون الصرافة الطارئ لسنة 1933 إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويخوله هذا القانون تنظيم، أو منع، تصدير الذهب أو الفضة أو تخزينهما، كما يخول وزير الخزانة المطالبة بتسليم كل العملات الذهبية والسبائك والشهادات (أوراق نقدية مضمونة بالذهب بالكامل) الموجودة بحوزة العامة⁽⁴²⁾. أخذ العامة قانون 9 آذار على أنه قانون مؤقت. هداً القلق وبدأ الذهب والعملية الورقية يعودان إلى النظام المصرفي.

ولعدة أسابيع، بدا كل شيء رائعاً، حتى بدأ السوق يشك بأن روزفلت كان فعلاً يريد خفض قيمة الذهب من الدولار. ولم يكن هو يخفي عزمه على وضع حد لدورة الانكماش والبدء برفع الأسعار، لأنه كان على ثقة من أن القيام بخطوات جريئة في ذلك الاتجاه من شأنها تشجيع قطاع الأعمال على البدء بإعادة الاستخدام وعلى رفع مستوى الإنتاج الذي كان قد تأثر بالكساد. وعندما تكاثرت الإشاعات المتعلقة بالذهب استؤنف التهافت على الدولار من جديد، ولسبب وجيه: فبتاريخ 18 نيسان، تم إقرار قانون يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات في مجال الاقتصاد، بما في ذلك تخفيض محتوى الذهب في الدولار.

إن مذكرات هوثر لا تدخر وسعاً في شن هجوم عنيف على سياسات روزفلت. ويدّعي هوثر أن التخلي عن معيار الذهب القابل للتحويل يشكل الخطوة الأولى باتجاه «الشيوعية والفاشية والاشتراكية والاقتصاد الموجه والاقتصاد المخطط». ويضيف قائلاً أن الذهب ضروري لمنع الحكومات من «مصادرة مدخرات المواطنين عن طريق التلاعب بالتضخم والانكماش». ويمضي مطولاً في هذا النوع من الحديث، وفي إحدى الحواشي يذكر مثلاً قديماً يقول: «لدينا الذهب لأننا لا نستطيع أن نثق بالحكومات»⁽⁴³⁾.

كان روزفلت مصمماً على المضي قدماً. ففي 5 نيسان، بعد شهر فقط من تنصيبه، قام، بموجب الصلاحيات الممنوحة له في قانون التجارة مع

العدو، الصادر سنة 1917، وقانون الصرافة الطارىء، الذي جرى إقراره في شهر آذار، قام بإصدار أمر تنفيذي طالب فيه الجميع بتسليم كل ما بحوزتهم من نقد ذهبي وشهادات مضمونة بالذهب وسبائك إلى المصارف مقابل عملة ورقية أو ودائع مصرفية، كما طالب المصارف بتسليم الذهب إلى الاحتياطي الفيدرالي. وتبعاً لما قاله هوثر، لم يصل إلى المصارف سوى ما قيمته 400 مليون دولار ذهباً، أي زيادة لا تصل إلى 10 بالمائة من مخزون الذهب الموجود أصلاً.

وصدر قانون آخر في شهر نيسان يخول رئيس الجمهورية بعض السلطات ومنها سلطة تثبيت وزن الذهب في الدولار ضمن حد لا يقل عن خمسين بالمائة أو لا يزيد عن ستين بالمائة دون الوزن الذي كان قد حدد أونصة الذهب بمبلغ 20,67 دولار سنة 1837، أي قبل مائة سنة تقريباً. وقد دفع هذا القانون بلويس دوغلاس، مدير الموازنة للتنبؤ قائلاً «إنها نهاية المدنية الغربية»⁽⁴⁴⁾. لم تنته الأمور عند هذا الحد. فقد نص قرار في إحدى اجتماعات الكونغرس، بتاريخ 5 حزيران، على أن أي فقرة في أي عقد تشترط الدفع بالذهب تعتبر الآن لاغية - بما في ذلك التزامات حكومة الولايات المتحدة.

وقد أدى إلغاء فقرة الذهب من التزامات حكومة الولايات المتحدة إلى سلسلة متلاحقة من الدعاوى القانونية التي انتهت إلى المحكمة العليا. وافقت المحكمة على أنه لا يحق للكونغرس إلغاء التعهد بتسديد الديون بالذهب بناء على خيار المالك. لكن القضاة أعلنوا بعد ذلك أنه نظراً لأن الملكية الخاصة للذهب لم تعد قانونية، فإن مطالبة المدعي بتعويضات تعادل التغيير في قيمة الذهب بالنسبة للدولار من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار، لا تتمتع بالأهلية⁽⁴⁵⁾.

في 3 تموز، أصدر روزفلت بياناً - عُرف فيما بعد باسم الرسالة «القبلة» - قال فيه أن الجهود الرامية لجلب الاستقرار إلى معدلات الصرف، عن طريق

العودة إلى العلاقات الصارمة مع الذهب كانت «نوعاً من الولع البدائي من قِبل من يُدعَوْنَ بالمصرفيين الدوليين» وأن استقرار معدل الصرف كان «مغالطة خادعة»⁽⁴⁶⁾. وقد استنكر البيانُ معظمُ السياسيين المحافظين ورجال المال والخبراء الأكاديميين، لكن كان هناك مؤيد واحد للرئيس وهو مينارد الذي صرح بأن «روزفلت كان مصيباً RIGHT إلى حد كبير». وعلق ريموند موللي، أحد أكبر مستشاري الرئيس، فيما بعد ساخراً: «إن كينيز يعني أن روزفلت كان يسارياً LEFT إلى حد كبير»⁽⁴⁷⁾.

كان سعر الدولار يتقلب من يوم لآخر في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأن وزير الخزانة مورغينثو كان ينفذ أوامر روزفلت القاضية بالقيام تدريجياً بتخفيض كمية الذهب التي يستطيع الدولار شراءها - أو بعبارة أخرى، زيادة عدد الدولارات اللازمة لشراء أونصة ذهب. ونقرأ في مذكرات الوزير مورغينثو طرفة شهيرة من تلك الفترة، عندما كان هو واثنان من المسؤولين يجتمعون كل صباح في غرفة نوم الرئيس لوضع سعر الذهب في ذلك اليوم:

كان روزفلت يستلقي مرتاحاً في سريره الضخم القديم الطراز المصنوع من خشب الماهوغني... لم يكن للسعر الفعلي [للذهب] في أي يوم بعينه يعني شيئاً. كان هدفنا، ببساطة، هو إبقاء المسار صاعداً بالتدرج بأمل أن تتبعه أسعار السلع. وفي أحد الأيام، ولا بد أنني قد جئت وأنا أشعر بالقلق أكثر من المعتاد بشأن الأوضاع في العالم [كان هتلر قد استلم السلطة لتوه في ألمانيا]، كنا نخطط من أجل إحداث زيادة من 9 إلى 22 سنتاً. ألقى روزفلت عليّ نظرة ثم اقترح زيادة 21 سنتاً. ثم قال وهو يضحك «إنه رقم يجلب الحظ، لأنه حاصل ضرب سبعة بثلاثة»...

كانت تروقه الصدمة التي كانت سياسته تسببها للمصرفيين العالميين. وكان مونتاجو نورمان من بنك إنجلترا، الذي كان فرانكلين روزفلت يدعوه «العجوز ذو الشاربين الورديين» قد رفع عقيرته بالشكوى عبر المحيط، «هذا أفظع شيء حصل حتى الآن. إن العالم بأسره سيصاب بالإفلاس».

ونظرت أنا والرئيس إلى بعضنا، ونحن نتخيل المصرفيين الأجانب وقد وقف شعر رؤوسهم من الفزع. بدأت أضحك وانفجر روزفلت بالضحك»⁽⁴⁸⁾.

ولمرة واحدة فقط وقف كينيز في صف خصمه التقليدي نورمان ورفض الاشتراك في المهزلة وشبه حركة الدولار الدورانية «وكأنها ترنح معيار الذهب المخمور»⁽⁴⁹⁾.

وفي 30 كانون الثاني 1934، وصلت اللعبة إلى نهايتها، وذلك عندما تم تثبيت سعر الذهب، عن طريق قرار إجرائي، عند 35,00 دولار للأونصة، ويعني هذا زيادة تبلغ 69 بالمائة عن القيمة السابقة. بقي هذا السعر سائداً دون انقطاع لمدة 37 سنة، أي مدة أطول بثلاث سنوات من مدة العمل بالقيمة الشرعية البالغة 20,67 دولار والمحددة في قانون معيار الذهب الصادر سنة 1900. ورغم وجود عوامل أخرى لها تأثيرها، إلا أننا يجب أن نذكر هنا أنه خلال الفترة ما بين 1933 - 1937 قفز الإنتاج الصناعي بمعدل 60 بالمائة، وارتفعت أسعار الجملة بنسبة 31 بالمائة بينما هبط معدل البطالة من 25 بالمائة إلى 14 بالمائة. وفي بداية سنة 1937، توقف مؤشر المعدل الصناعي لداو جونز عند 200 نقطة، وهي قفزة جبارة من نقطة الحضيض البالغة 40 نقطة، التي وصل إليها خلال أحلك أيام سنة 1932. وها قد عادت الأيام السعيدة.

لم يشمل ذلك الفرنسيين والسويسريين والهولنديين والبلجيكيين الذين بقوا مستمرين على الصليب لمدة لا بأس بها خلال الثلاثينات. ظل الهولنديون والبلجيكيون متمسكين بنسبهم التكافؤية لسنة 1913 وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. أما الفرنك الفرنسي، الذي كان قد جعل البضائع الفرنسية في السابق تبدو شديدة الرخص بالنسبة للبضائع البريطانية، بعد أن تحقق له الاستقرار سنة 1925، فقد بدا وكأن سعره يزداد بصورة متنامية بعد انفصال الباوند عن الذهب سنة 1931. ثم التقط الفرنسيون عدوى داء الانكماش، الذي

أدى الانفصال عن الذهب إلى شفاء بريطانيا والولايات المتحدة منه . انخفضت الأسعار في فرنسا بنسبة 25 بالمائة تقريباً خلال الفترة ما بين 1931 - 1935 ، في حين تدنى الدخل القومي الفرنسي بمقدار الثلث⁽⁵⁰⁾ .

وفي سنة 1936 ، بلغت مشاعر الخوف الشديد حداً جعل فرنسا محاصرة بإضرابات اعتصامية غاضبة . أدت الفوضى السياسية إلى تشكيل حكومة جبهة شعبية شملت الشيوعيين والاشتراكيين - ولم تكن تلك بالتولية المناسبة لإعادة الثقة الدولية بالفرنك . حصل الانفصال عن الذهب وخفضت قيمة الفرنك في شهر أيلول تحت غطاء الاتفاقية الثلاثية مع بريطانيا والولايات المتحدة . لم تضيف الاتفاقية الكثير إلى إجراءات التصرف الفعلية ، لكنها أعادت ، على الأقل ، التعاون الدولي إلى وضع أفضل من وضع الخلاف والنميمة المستمر الذي طبع العلاقات المالية الدولية بطابعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى⁽⁵¹⁾ .



وفي تلك الأثناء ، كان هناك شيء غريب يجري للذهب . فلدى انفصال كل عملة عن الذهب وتخفيض قيمتها ، صار بإمكان وحدة هذه العملة أن تشتري كمية من الذهب أقل من السابق - وبكلمات أخرى ، ارتفع سعر الذهب ، مثلما كان قد ارتفع في الولايات المتحدة من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار . وبالمقابل ، انخفضت أسعار السلع والخدمات في كل الدول بمعدلات كبيرة . وكانت النتيجة أن أونصة الذهب في منتصف الثلاثينات أصبح بإمكانها شراء ضعف السلع والخدمات التي كانت تستطيع شراءها سنة 1929⁽⁵²⁾ .

وفي سنة كان فيها الإنتاج مصاباً بركود كبير فيما يتعلق بكل ما يحتاجه الناس بشدة دون أن يستطيعوا دفع ثمنه - كالطعام والملبس والسكن - كانت هذه القفزة في سعر الذهب بمثابة الكنز لأصحاب مناجم الذهب كما أنها كانت تعادل فورة ذهب جديدة للاقتصاد العالمي . ارتفع إنتاج الذهب بمعدلات

عالية. وقد جاء معظم الذهب الجديد من جنوب إفريقيا بشكل رئيسي، رغم أن روسيا ظلت، كما في السابق، منتجاً مهماً. وفوق ذلك، قامت آسيا - وقد أحدق بها الركود الكبير كما أحدق بالجميع - ولأول مرة في التاريخ بإخراج الذهب المخزون وشحنت ما قيمته 100 مليون دولار ذهباً إلى الغرب. وفي سنة 1932، كان المليونني طن من الذهب المستخرج من المناجم العالمية يساويان حوالى نصف مجموع الذهب المضروب بشكل نقد والمتراكم من فجر التاريخ وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي سنة 1938، ارتفع الإنتاج بنسبة 50 بالمائة أخرى عما كان عليه سنة 1932⁽⁵³⁾.

وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت احتياطات الذهب في المصارف المركزية والأرصدة الحكومية المتعلقة بها، من حوالى أربعين مليون طن سنة 1929 (ويعني ذلك 10 بلايين دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة) إلى ستين مليون طن (25 بليون دولار بسعر 35,00 دولار للأونصة)⁽⁵⁴⁾ كان تزايد الذهب بشكل نقد في العالم بأسره كبيراً بحيث أنه في سنة 1939، أصبح هناك من الذهب في الاحتياطات المالية العالمية ما يكفي للاستعاضة عن كل النقد العادي بنقد ذهبي بنسبة مائة بالمائة⁽⁵⁵⁾.

كانت تلك إحدى اللحظات النادرة التي بدا فيها وكأن هناك الكثير من الذهب بحيث لم يكن أحد يدري ماذا يفعل به. وقد بدا أن هنالك حلاً واحداً فقط يمكن القبول به: إرسال الذهب عبر المحيطات إلى نيويورك، حيث كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادها لشراء كل ما هو موجود بسعر 35 دولار للأونصة. وكانت النتيجة أن معظم ذلك الذهب الجديد، والكثير من الذهب القديم، عبر المحيطات باتجاه نيويورك. وقد وصف اقتصاديان معاصران، وهما فرانك غراهام وشارل ويتليسي، ما حصل بأنه «انهيار ذهبي». وخلال الفترة ما بين 1900 - 1913، بلغ معدل ارتفاع مقدار الذهب بشكل نقد في الولايات المتحدة ما يقارب 70 مليون دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة (122

مليون دولار بسعر 35 دولار). وخلال الفترة ما بين 1934 - 1939، كانت أقل زيادة في احتياطي الذهب الأمريكي تبلغ 1,1 بليون دولار⁽⁵⁶⁾. كما بلغ مجموع واردات الولايات المتحدة من الذهب خلال الفترة ما بين 1934 - 1939 مقداراً هائلاً وهو 9,6 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 3,3 بليون دولار عن الإنتاج المتزايد للذهب خلال تلك السنوات، وقد جاء 20 بالمائة تقريباً من هذا الدفق من فرنسا، ولكن ضمن هذه المعاناة من الركود، كانت حتى الهند تصدر الذهب إلى الولايات المتحدة⁽⁵⁷⁾. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان ما يقارب 20 بليون دولار أو 60 بالمائة من النقد الذهبي العالمي، قد استقر في الولايات المتحدة مقارنة بمعدل لم يكن يزيد عن 38 بالمائة سنة 1929 و23 بالمائة سنة 1913⁽⁵⁸⁾. كان ذلك المخزون الهائل يزن أكثر من خمسة عشر ألف طن، كما كان يعادل في ذلك الوقت الإنتاج العالمي من الذهب خلال اثنتي عشرة سنة، ويالها من كومة. إن غرفة أتاهوالبا، بعد أن ملئت بالذهب، لم تكن لتحتوي سوى ستة أطنان - تلك الكمية كانت أكبر من مجموع الإنتاج السنوي للذهب في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر.

كيف يمكن تفسير ظاهرة هجرة الذهب من سائر أرجاء العالم إلى الولايات المتحدة؟. لقد أثار ذلك الكم الهائل من الإنتاج الجديد أسئلة بشأن ما إذا كان سعر الذهب سوف يهبط فعلياً، مع بقية السلع في العالم، وفي هذه الحالة، كانت أفضل استراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة من الذهب إلى الولايات المتحدة بسعر 35 دولاراً ما دامت الفرصة متوفرة. لكن الدافع الأكثر أهمية كان دافعاً سياسياً: فقد كانت تلك الأيام تثير الرعب في أوروبا، كان هتلر قد بدأ مسيرته، وإلى جانبه موسوليني وإمبراطور اليابان يصلصلان بسيفيهما. رفض هتلر شروط اتفاقية فرساي، وفي سنة 1935 أعاد القوات الألمانية إلى منطقة راينلاند المنزوعة السلاح - الملاصقة للحدود الفرنسية - وأطلق برنامجاً جباراً علنياً لإعادة التسليح فور تسلمه زعامة ألمانيا. وبينما كانت الدول الأخرى

لا تزال تتخبط في مأزق الركود، نجح الإنفاق السخي لهتلر على السلاح في إخراج ألمانيا من الركود بنفس السرعة التي عجلت فيها سياسات روزفلت الجديدة بشفاء الولايات المتحدة. قامت إيطاليا بغزو الحبشة (أثيوبيا الحالية) سنة 1935. وقام النازيون بغزو النمسا سنة 1938، ثم تشيكوسلوفاكيا في أوائل سنة 1939، استولى هتلر على احتياطهما من الذهب بمجرد أن دخلت قواته فيينا وبراغ. وفي هذه الأثناء، كان النظام الشيوعي مزدهراً في روسيا، حيث ظل معدل الإنتاج ومعدل التوظيف في تصاعد خلال الثلاثينات.

وفي مثل هذا الجو المثير للخوف، بدا شحن الرساميل، وبخاصة بشكل ذهب، إلى أمريكا عبر الأطلسي أمراً يفرضه المنطق السليم. كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي بدت مستعدة لشراء الذهب بكميات غير محدودة بسعر لا يتغير وهو 35,00 دولار. أما الدول الأخرى، فكانت إما قد توقفت عن شراء الذهب أو أنها كانت تدفع أسعاراً تتغير حسب معدل صرف عملاتها بالنسبة للدولار. كانت علاقة الدولار - الذهب بمثابة النجم الثابت في السماء الذي تنجذب إليه، دون مقاومة، سائر الكواكب ومجموعات النجوم الأخرى.

غير أن أغرب ما في الأمر أن الولايات المتحدة قد امتصّت كل ذلك الذهب، المقدّرة قيمته ببلايين الدولارات، دون صدور أية إشارة عن تلك القوة الطبيعية التي تقوم بتغيير اتجاه العملية بشكل معاكس. ماذا حدث. لملاحظة ديفيد هيوم القيمة، التي أبدّاها سنة 1752، بأنه «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»؟. لم تحدث أي من الخطوات اللازمة لتحقيق تكهنات هيوم. فإيداعات المصارف التي تلقّاها أولئك الذين صدّروا الذهب إلى الولايات المتحدة كانت تقبع خاملة أو أنها كانت تُستثمر بمعدلات فائدة تصل إلى أقل من 1 بالمائة سنوياً. لم يكن الوقت مناسباً لركوب المخاطر. أما المصارف التي أُتخِمَ احتياطها بالذهب المستورد فقد كان

لديها نفس الشعور: لم يكن هناك في تلك الأيام، أجمل من منظر كومة جميلة دسمة من النقد. وخلاصة القول، استمر المال في التكدس في أمريكا إلى أكثر من مستواه الملائم لا لهدف سوى أن يقبع هناك بهدوء في انتظار سكون العاصفة. وقد عُرفت العملية باسم «فخ السيولة». فلم يجر استخدام تلك الأكوام من النقد إلا فيما بعد، وعندما فرضت ذلك ضغوط الإنفاق في أوقات الحرب.



وهكذا واجه معيار الذهب الفيكتوري العظيم مية بشعة ومؤلمة وطويلة، وهي عملية تعود إلى زمن الموانع التي فرضت على قابلية التحويل والتي فُرضت بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولم يُكتب للتركيبة القديمة أن تعود إلى سابق عهدها بعد سنة 1918. إن الناحية التي تسترعي الانتباه في هذه الحكاية هي أن العديد من الناس كانوا يعتقدون أن بإمكانهم إنعاش ذلك النظام في عالم غيرته الحرب لدرجة تعذر معها التعرف على ملامحه.

من السهل تفهّم الحنين إلى عالم ما قبل الحرب، وهو الحنين الذي شجع الصراع الهادف للعودة إلى الذهب. كما أن من السهل تفهّم الرغبة في نظام لا سبيل إلى مجاراته في تاريخ المال، من حيث بساطته وأناقته. ومن السهل تفهّم شعور الافتتان بالذهب - وهو شعور لم يضعف منذ أيام موسى وجيسون وكرويسوس وبيزارو وحتى أيام موتاغو ونورمان.

ولكن ما لا يسهل فهمه هو أن يقوم الناس باتخاذ قرارات بهذه الأهمية على أساس رؤى عفا عليها الزمن، لا على أساس تحليل موضوعي، رافضين بإصرار التفكير بأي حل آخر للمشكلة القائمة⁽⁵⁹⁾. كما أن من أصعب الأمور فُهم كيف أن القلة فقط بدت واعية - إلى أن تأخر الوقت - للعبّر التي قدمها المثال البريطاني عن الكيفية التي يمكن بها لقرار بسيط أن يؤدي إلى معاناة

اقتصادية لا مثيل لها. إن الفكرة القائلة بأن الذهب يقدم الحل الأمثل لكل الأمور، هي فكرة مقلوبة رأساً على عقب: بإمكان الذهب تقديم الحل الأمثل لكل الأمور فقط عندما تكون تلك الأمور في الوضع الأمثل في المقام الأول. لقد كان ذلك هو المعنى الحقيقي وراء تأكيد دزرائيلي سنة 1895 بأن معيار الذهب في بريطانيا كان النتيجة لا السبب لازدهارها التجاري.

وكما يحدث غالباً، تتوضح الأخطاء باطراد بعد حدوث الواقعة. ويقول ب. ج. غريغ، السكرتير الشخصي الرئيسي لتشرتشل، «إن ونستون يكاد يتوصل للقناعة [في أواخر أيامه] بأن قراره بالعودة إلى الذهب كان أكبر خطأ ارتكبه في حياته»⁽⁶⁰⁾. ويعتبر ذلك رأياً لافتاً للنظر من قبل تشرتشل بالنظر للكابوس الماثل في دوره الرئيسي في كارثة غاليبولي سنة 1915⁽⁶¹⁾. بوصفه اللورد الأول للأميرالية.

وماذا عن نورمان نفسه؟.. جاء في رسالة بعثها راسل ليفينغويل إلى نورمان سنة 1944، «لشد ما كافحنا سوياً، أنت وبن [سترونغ]، وشركائي وأنا، لإعادة إعمار العالم بعد الحرب الأخيرة - وانظر الآن إلى الوضع الحالي اللعين»^{(62)(*)}. وقد أقره نورمان قائلاً: «عندما أستعيد الماضي، أرى أننا، رغم كل الأفكار والجهد والنوايا الحسنة التي قدمناها، إلا أننا لم نحقق شيئاً على الإطلاق... وعلى العموم، فإن ما من شيء قمت به أنا، والقليل جداً مما قام به ذلك العجوز بن... كان له تأثير جيد»⁽⁶³⁾.

(*) كان ليفينغويل يرسل إلى نورمان بانتظام رزم الطعام خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ثابر بنشاط على مراسلة صديقه القديم.

19

القيمة المتفوقة

عندما توقفت أعمال القصف وإراقة الدماء والاضطهاد في الحرب العالمية الثانية في صيف سنة 1945، كانت أوروبا وآسيا أشلاء ممزقة. أما الصناعات والمدن وأنظمة المواصلات فلم تزد كثيراً عن كونها أكواماً من الخراب، أصبح الملايين دون مأوى أو دون عمل، بمن في ذلك كثيرون ممن أبعادوا قسراً عن مواطنهم، - كانت العملات في معظم البلاد بلا قيمة - في ألمانيا مثلاً، كانت السجائر وجوارب النايلون هي الشكل المفضل من المدفوعات. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، لم يخرج من الحرب سوى بريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين بأنظمة حكومية حافظت على وجودها، كما أن جوزيف ستالين وشيانغ كاي تشيك وحدهما من بين سائر قادة الدول أثناء الحرب، ظلّا في الحكم. إذ أن تشرشل كان قد غادر منصبه بعد أن أخرجته الانتخابات في الفوز الكاسح لحزب العمال خلال أشهر من توقف القتال.

ولكن خلال أقل من عشرين سنة، تلاشت كل مظاهر الخراب الذي أحدثته الحرب. وفي بداية الستينات، كانت حتى ألمانيا الغربية والاتحاد السوفياتي واليابان، التي عاشت أسوأ الويلات، قد تحولت إلى اقتصاديات تنبض بالحياة وتتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، وقادرة إلى حد كبير

على منافسة الدولة الكبرى الوحيدة التي خرجت من الحرب دون أن تُخدش - وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنرى الآن كيف أنه، بالرغم من كل ذلك التقدم الباهر، فإن كل الخطط الموضوعة بعناية فائقة من قبل كل من القادة والتابعين، انتهى بها المطاف بعيداً جداً عن أهدافها المعلنة. وتبين أن الوغد في تلك المسرحية لم يكن سوى الذهب. فقد أصبح الذهب، في خضم كل ذلك التمزق والنزاعات والمفاجآت غير السارة التي تطورت على مسار الستينات، أصبح هو نقطة التركيز كما أصبح، من وجهات عدة، مصدراً للمتاعب. وتتضمن هذه الحكاية الكثير من اللحظات التي سبب فيها الذهب من الضوضاء والجلبة ما جعل معظم السلطات تتمنى زواله ليكف عن إزعاجها. لكننا نرى أيضاً في التاريخ مناسبات عدة، انتهت فيها مساعي البشر إلى نتيجة شديدة البعد عن مقاصدهم الأصلية. وحيث يكون للذهب ضلوع في الأمر، نادراً ما تتحقق الأحلام. وكما يذكرنا راسكين، إن من يملك الذهب غالباً ما يتعرض للخداع.



إن الزعيم الأكثر تركيزاً على الذهب هو الجنرال شارل ديغول، الذي قاد قوات فرنسا الحرة ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان رئيس الجمهورية الفرنسية خلال معظم فترة الستينات. ظل ديغول يشعر بالمرارة، حتى بعد عشرين سنة، مما اعتبره إهانة لا تغتفر بالنسبة له شخصياً وفرنسا وذلك عندما قام روزفلت وتشرشل باستبعاده من أهم المشاورات التي أجريها ومن لقاءاتهما مع ستالين خلال زمن الحرب. لم يكن هنالك من شيء يمكن أن يُرضي ديغول أكثر من رؤيته الأنجلو - ساكسون راكعين أمامه. وكان مقتنعاً بأنه يستطيع تحقيق هذا الهدف لو أن العالم اتبع نصيحته في إعادة الذهب كعملة دولية رئيسية وكوسيلة للمدفوعات - وبذلك يستأصل الدولار من موقعه المتفوق في ذلك الوقت.

في الرابع من شباط سنة 1965، جمع ديغول ألفاً من الصحفيين في قصر الإليزيه، المقر الرسمي لرئيس الجمهورية الفرنسي، واستقبلهم في قاعة الاحتفالات Salles des fêtes المذهبة. لقد كان الطلاء الذهبي الذي غطى كل شيء في ذلك المكان المترف، من المقاعد وحتى الجدران، ملائماً، لأن الجنرال كان قد طلب عقد ذلك المؤتمر الصحفي لكي يطالب بالعودة إلى معيار الذهب الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، ولن يرضى بأقل من ذلك. وقد أُلح على أنه «في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك مقياس آخر، ولا معيار آخر، غير الذهب - الذهب الذي لا يتغير أبداً، الذي يمكن جعله قوالب وسبائك وقطع نقدية، الذهب الذي لا يقتصر على جنسية دون غيرها، والذي سيظل مقبولاً إلى الأبد، وفي كل مكان، كقيمة تحمل ثقة راسخة لا ينازعها شيء»⁽¹⁾.

ذَكَرَ ديغول الحضور بأن «طبيعة القيمة المتفوقة التي تُعزى للدولار قد فقدت أساسها الأولي، ألا وهو امتلاك أمريكا للقسم الأكبر من ذهب العالم». إن الحقائق التي أوردها لم تكن لتحتل الجدل. ففي أوائل سنة 1965، كان مخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر آذار سنة 1937. وقد انخفض المخزون إلى 15 بليون دولار بالمقارنة مع الذروة التي وصل إليها طوال الفترة منذ سنة 1949 وهي 25 بليون دولار، كما تقلصت حصة أمريكا من مجموع المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد من 75 بالمائة إلى أقل من 50 بالمائة. وفي نهاية الستينات، أصبحت حصة الولايات المتحدة دون نسبة 30 بالمائة.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلن جاك روييف، وهو اقتصادي فرنسي مشهور وكبير مستشاري الرئيس في قضايا من هذا النوع، أن ديغول هو رجل الساعة، «السياسي الذي سيعيد المال الحقيقي». وأن النظام الراهن كان «سخيفاً... ويمثل عقبة كأداء في طريق التطور الاجتماعي». وبعد ذلك بستة

أيام، قام وزير المالية الفرنسي، ذو الاسم الذي يتسم بالأناقة، فاليري جيسكار ديستانغ، بإلقاء محاضرة بجامعة باريس أمام حشد يبلغ ثلاثة آلاف طالب، كان معظمهم يستمعون وقوفاً، دعا فيها إلى إصدار «بيان رزين واضح» من قبل القوى المالية الكبرى يتعلق باستخدام الذهب لتسوية كل حالات العجز في المدفوعات الدولية. وأكد أن هذا الإجراء سيكون من شأنه «وقف تفسخ النظام المالي العالمي». ومضى ليعلن أن فرنسا ستكون السباقة بأن تبدأ بتحويل كل الدولارات المتراكمة لديها حديثاً إلى ذهب⁽²⁾.

تابع الفرنسيون شرح وجهة نظرهم بتعابير لا تحتمل اللبس. في أغلب الأحيان، تعتمد الدول الأخرى التي تصرف دولاراتها بالذهب إلى ترك الذهب الجديد مصوناً في أبنية مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. أما السلطات الفرنسية فقد تصدرت صفحات الجرائد لدى إعلانها أن كل زيادة في مخزونها الذهبي ستبحر عبر الأطلسي على متن سفن فرنسية من عابرات المحيطات لتستقر على الشواطئ الآمنة للوطن الأم.

أين كان يكمن الخطأ؟.. لقد كانت لدى واضعي خطط مرحلة ما بعد الحرب كل الأسباب التي تدعوهم للاعتقاد بأنهم قاموا وبكل براعة باحتواء ذلك الوحش الذهبي الذي عاث فساداً خلال العشرينات والثلاثينات. إلا أنه، وكما جَهِدَ الجنرال ديغول في محاولاته للتوضيح، كان الذهب أقوى من أن يظل سجيناً. ولم يكن المؤتمر الصحفي في قاعة الاحتفالات سوى حلقة من سلسلة أحداث الستينات التي بدت وكأنها تتجه نحو وضع الدولار في الظل وإعادة الذهب إلى سابق مجده. لكن الأمور كانت تتجه نحو الأسوأ. ومع ذلك، وعندما حانت اللحظة التي حطّم فيها الذهب أغلاله وحلّق عالياً ليصل إلى الأوج في وهج من المجد، تبين أن ذلك الوهج أكثر سطوعاً وحرارة وروعة من أن يُكتب له البقاء. واعتباراً من بداية الستينات، دار العالم دورة كاملة على نحو

غريب ومفاجيء، ليعود الدولار ويكتسب تلك القيمة المتفوقة بينما قبع الذهب في الظل.



تبدأ القصة عقب كارثة الحرب العالمية الثانية مباشرة، في لحظة من تلك اللحظات النادرة التي يتخذ فيها الناس كل القرارات الصائبة، كان القسم الأعظم من العالم خارج الولايات المتحدة يعيش حالة من الفوضى بحيث أن القائمين على صياغة مرحلة ما بعد الحرب تهيأت لهم فرصة فريدة لرسم شكل التركيبة الجديدة على خلفية خالية من العوائق، ولتحقيق أحلام عصر التنوير والعصر الفيكتوري في نهاية المطاف. لقد كانت الخطوط العريضة لما يجب عمله واضحة: إن تلاحق الأخطاء المفجعة في العشرينات والثلاثينات قد قدم لقادة الدول في فترة ما بعد الحرب الثانية برنامجاً كاملاً لما ينبغي تجنبه. وكما قال جون مينارد كينيز «في سنة 1918 كانت الفكرة الوحيدة التي تراود الناس هي العودة إلى ما قبل سنة 1914. أما اليوم فلا أحد يحمل نفس الشعور نحو سنة 1939»⁽³⁾.

فبدلاً من فرض دفع التعويضات، قام الحلفاء بجهود مالية وسياسية نشطة تهدف إلى إدخال ألمانيا وإيطاليا واليابان ضمن المسار العام للمجتمع الديمقراطي. وبدلاً من الإلحاح على تسديد المبالغ الضخمة الناتجة عن المساعدة العسكرية التي كانت الولايات المتحدة قد قدمتها خلال الحرب، اكتفى الأمريكيون بحديث سطحي وعابر بشأن المطالبة بالدفع. بل إنهم قاموا، عوضاً عن ذلك، بتحويل معظم مساهمتهم، في الجهود الحربية للحلفاء، إلى هبات - وأردفوا ذلك بتقديم مساعدة ضخمة من خلال خطة مارشال أضافوا إليها فيما بعد مشاريع معونة كبيرة أخرى. وبدلاً من عالم كانت فيه كل دولة تسعى بعناد وراء مصلحتها الخاصة، أنشئت الأمم المتحدة لتسيير شؤون عالم

من التعاون والانسجام الدوليين، وبخلاف ما كانت عليه عصبة الأمم، فإن خطط إنشاء الأمم المتحدة تضمنت المشاركة التي يملؤها الحماس للولايات المتحدة.

تم وضع الخطط المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد من قبل 730 مندوباً من 44 دولة، اجتمعوا في منتجع وايت ماونتن في بريتون وودز، بولاية نيوهامبشاير، سنة 1944. وقد وضع القسم الأكبر من المخطط النهائي كلاً من جون مينارد كينيز، ممثلاً عن وزارة المالية البريطانية ونظيره هاري وايت من وزارة الخزانة الأمريكية^(*). وقد بدت الخطة التي أعدها كينيز ووايت، في ذلك الوقت، خطة لا يتطرق الشك إلى وضوحها.

وبدلاً من اقتصاد عالمي يضع كل دولة تحت رحمة مخزونها من الذهب، جعل النظام الجديد الدولار الأمريكي في مقام المركز من التركيبية. كان الدولار الجبار حينذاك مدعوماً بخمس وسبعين بالمائة من المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد. ولم يكن الاقتصاد الأمريكي الضخم قد عانى من أية أضرار بسبب الحرب، كما أنه كان أكثر إنتاجية منه في أي وقت مضى في تاريخه. وقد جاء في التقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية في شهر كانون الثاني من سنة 1947، أن البلاد قد حققت «أسرع وأضخم تحول أمكن لأي دولة أن تحققه من الحرب إلى السلم». كان مجمل الإنتاج سنة 1947 أعلى بثلاثين بالمائة عنه في سنة 1941، أي آخر إنتاج سنة كاملة في زمن السلم.

نصّت الترتيبات الجديدة على أن الولايات المتحدة - التي تنعم بالنسبة

(*) توفي الرجلان قبل أن تتاح لهما فرصة رؤية ثمار جهودهما، توفي كينيز في نيسان من سنة 1946، وتوفي وايت في شهر آب من سنة 1948. ولدى رؤية الشكل النهائي لنظام بريتون وودز، هناك ما يجعلنا نعتقد أن وايت كان الشريك الأقوى، بينما لعب كينيز - الذي كان يمثل الطرف الأضعف - دوراً ثانوياً.

الأكبر من مخزون الذهب العالمي - ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب بمعدل ثابت، وكما في أيام ما قبل الحرب، اقتصرتم ميزة التحويل هذه، على أية حال، على الخزانات القومية والمصارف المركزية، لا الجهات الخاصة. كانت باقي الأقطار الأخرى مُلزَمة ببذل أقصى ما في وسعها لجعل عملاتها قابلة للتحويل إلى دولارات من قبل أي شخص، لكن لم يكن مطلوباً منها الحفاظ على إمكانية التحويل إلى ذهب. حُدّد معدل التحويل بين الدولار والذهب على أنه 35 دولار للأونصة، ومن ثم حددت بقية دول العالم عملاتها حسب أسعار الدولار لا الذهب.

ولو اقتصر الأمر على ذلك، لكان النظام الجديد قد ترك الدول كل بمفردها أسيرة الدولار كما كانت في السابق أسيرة لمخزونها من الذهب. لم يكن قد تبقى لدى دول الحلفاء الكثير من الدولارات بعد دفعها لنفقات الحرب الهائلة، فحتى رغم المساعدة الأمريكية، كانت بريطانيا مدينة بمبالغ ضخمة لمستعمراتها الإمبراطورية، أما الدول المعادية فكانت مفلسة تماماً. والنتيجة، أن العلاقة بين الذهب والدولار عند معدل 35 دولار للأونصة، كانت العلاقة الوحيدة التي يُتوقع أن تكون دائمة - أي راسخة، كما في السابق - ولكن وُضعت ترتيبات مختلفة بشأن العلاقة بين الدولار وبقية العملات الأخرى. وكان يُتوقع من هذه العلاقة، التي تعرف باسم «القيَم الإسمية القانونية»، أن تكون ثابتة أيضاً أثناء مسار الأمور بشكل طبيعي، ولكن وضعت شروط تنص على إجراء تغييرات في القيم الإسمية القانونية في حال واجهت مساعي الدولة، للوفاء بالتزاماتها الدولية من المدفوعات، بعض المشاكل، تلك المشاكل التي كان يغلب احتمال أن تكون دائمة لا مؤقتة. إن تحديد القيم الإسمية عند مستوى تستطيع كل دولة تدبير أمر الإبقاء عليه، لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق. لم تستطع ألمانيا واليابان تحديد قيمها حتى سنة 1953، أما إيطاليا فكان عليها الانتظار حتى سنة 1960. كما أن معظم القيم المحددة الأصلية تم

تغييرها أكثر من مرة قبل حدوث الانهيار النهائي للنظام بعد سنة 1971. ومن حيث الواقع، وحتى تاريخ متأخر من الستينات، لم يكن هناك سوى كندا وسويسرا والولايات المتحدة، من بين الدول المتطورة، ممن تسمح بخروج رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى دون أية عوائق.

إن الترتيبات الخاصة بالتغييرات في القيم الإسمية القانونية، لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذها واضعو النظام لتفادي حالات الانكماش والبطالة الحادثتين التي كان التقيد الأعمى بمعيار الذهب القديم يفرضها في الماضي. وفي تلك الحالات المتكررة، التي تكون فيها المصاعب أمراً عابراً، كان لا بد من تأمين مبالغ من القطع الأجنبي المتوفرة لتقديم قروض تساعد الدول على تجاوز تلك الحالات، وقد تم ذلك عن طريق إنشاء منظمة جديدة دُعيت باسم صندوق النقد الدولي. وكان على هذا الصندوق أن يقوم بدور المقرض للحكومات والمصارف المركزية التي كانت بحاجة لقروض قصيرة الأجل لم يكن بالإمكان تأمينها من مصادر تقليدية.

ومع ذلك لم يفقد الذهب مكانته تماماً. فالموارد المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي من أجل القروض، كانت تأتي من إسهامات الدول الأعضاء في الصندوق بصورتين. كانت نسبة خمس وسبعين بالمائة تأتي بصورة عملات الدول الأعضاء - كان الفرنسيون يدفعون بالفرنك والهولنديون بالغيلدر والولايات المتحدة بالدولار وهكذا. أما نسبة الخمس والعشرين المتبقية، فكان ينبغي أن تدفع بالذهب، رغم أن الدول غير القادرة على الدفع كانت تُمنح نسبة أقل. وبمرور الوقت، تم عقد الكثير من الصفقات بالذهب بين الصندوق والدول الأعضاء فيه.

جوبهت الخطة الجديدة، بما فيها من التزامات دولية غير مألوفة، بالمعارضة من قبل المتخوفين من النظم الجديدة. وقد حفز موقف هؤلاء كينيز على الدفاع بحرارة عن تلك التركيبة الجديدة التي أسهم فيها بالكثير: «لقد

استنفذت قواي في إقناع مواطني، والعالم بأسره، بتغيير مبادئهم التقليدية... ألم أكن أنا من كتب، عندما كان الكثيرون من المناوئين الحاليين لتوقيع الرموز لا يزالون على عبادة العجل، أن «الذهب هو من بقايا البربرية؟»⁽⁴⁾.



تمضي القصة بعد ذلك في درب سهل المسالك.

كان هناك افتراض ضمني حاسم قام بدعم البنية بكاملها: وهو أن الدولار سيستمر في الظهور بمظهر الذي لا يُقهر - جيد كالذهب - وبالتالي فهو سيبقى مقبولاً على الدوام ومهما كانت الظروف. كان ذلك افتراضاً لم يفكر كثيرون بالتوقف، ولو للحظة، للتساؤل بشأنه أثناء عملية وضع الترتيبات، أو خلال السنوات العشر الأولى بعد البدء بتطبيق تلك الترتيبات. ولكن ومهما كان رأي العالم بقوة الأمريكيين غير المحدودة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية سنة 1945، إلا أنه لم يكن هناك من سبب يحمل على التوقع بأن ذلك الوضع سيستمر إلى الأبد.

بل على النقيض من ذلك. فالخطة بكاملها قد وُضعت بهدف رئيسي، وهو جعل أوروبا واليابان تقفان على أقدامهما من جديد. وبمجرد أن تحقق ذلك الهدف، مرت الديناميكيات بتحول عميق. لقد أصبحت المنشآت الصناعية الأوروبية واليابانية النشيطة تشكل منافساً للصناعة الأمريكية. كما أنها أصبحت مواقع جذابة للاستثمارات الأمريكية. وكانت النتيجة أن انتهى المطاف بالأمريكيين لإنفاق مبالغ ضخمة متزايدة على الواردات وعلى الاستثمارات في دول أجنبية لدرجة أن مخزونهم الذهبي الضخم انخفض إلى أدنى من مستوياته الأصلية الكبيرة كما ازدادت ديونهم للأجانب لتتجاوز المستويات التي كانت عليها في الأربعينات.

استجاب الأمريكيون، والبهجة تملؤهم، بأن انغمسوا في موجة عارمة من الإنفاق. وبينما كان اقتصاد كل من أوروبا وآسيا ينتعش حسب الخطة المرسومة ونتيجة للمساعدة الأمريكية، أدى إغراء دافع الربح إلى سحب مبالغ هائلة من رؤوس الأموال الخاصة من الولايات المتحدة لإدخالها في آلاف المشاريع عبر البحار، كما أدى إلى جذب كميات متزايدة من الواردات من البضائع لأجنبية إلى السواحل الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة قامت بتقديم مساعدات اقتصادية دولية لم يسبق لها مثيل، وبدأت بتنفيذ برامج اجتماعية داخلية على نطاق واسع، ونشرت القوة العسكرية الأمريكية حول العالم وخاضت غمار حربين طاحنتين في آسيا إضافة للحرب الباردة ضد الروس. وقبل أن تنته اللعبة، وجد الأمريكيون أنفسهم محاصرين من قبل أعدائهم الاقتصاديين وقد أجبرهم الذهب على الركوع أمام أصدقائهم.

ولدى نهاية الخمسينات، كان تأثير العملية على الوضع المالي العالمي لأمريكا قد توضح للعيان. فمخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد، الذي ظل ثابتاً بحدود 22 بليون دولار خلال الفترة 1950 - 1958، انخفض بأكثر من 3 بلايين دولار بين نهاية سنة 1958 ونهاية سنة 1960. وفي الوقت نفسه، وبينما كان الأمريكيون ينفقون دولاراتهم خارج بلادهم، ارتفعت ملكية الأجانب للودائع المصرفية في المصارف الأمريكية، وللتزامات القصيرة الأجل لوزارة الخزانة الأمريكية، من 8 بليون دولار سنة 1950 إلى أكثر من 20 بليون دولار سنة 1960. ولو خطر للأجانب في تلك اللحظة تحويل كل موجوداتهم من الدولارات النقدية إلى ذهب لاستنفذوا مخزون الذهب الأمريكي⁽⁵⁾.

وفي 27 تشرين الأول من سنة 1960، قفز سعر الذهب إلى 40 دولاراً للأونصة في سوق الذهب في لندن، حيث كان يجري بيع الذهب وشراؤه بحرية بشكل سبائك، لا نقد، وحيث كانت دولة جنوب أفريقيا هي مصدر

معظم الكميات الجديدة الواردة، وكان السبب وراء ارتفاع سعر الذهب الأنباء القائلة بأن جون ف. كيندي، الليبرالي الاتجاه، كان على الأرجح سيهزم ريتشارد نيكسون في انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في الأسبوع التالي. فاز كيندي في الانتخابات في بلاده، ولكن الحكم المعاكس الذي نطقت به سوق الذهب جعله يشعر بالقلق. وفور انتخابه أخبر كيندي مستشاريه بأنه كان يولي مشكلة الدولار المقام الأول بين المسائل التي تدعوه للقلق⁽⁶⁾.

لم تكن تلك باللحظة المناسبة لظهور أزمة تصيب الدولار. ولكن لم يكن ينبغي لأحد أن يتوقع أن يدوم إلى الأبد وضع كانت فيه كمية الذهب الأمريكي تتجاوز التزامات أمريكا تجاه الأجانب، وهو ما كان عليه الأمر عند نهاية الحرب العالمية الثانية - أكثر من 20 بليون دولار ذهباً مع التزامات لا تصل إلى 10 بلايين دولار. فقد كان ذلك خللاً موروثاً من تلك الأيام الكثيرة في أواخر الثلاثينات ومن التضحيات التي قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب في سبيل قهر ألمانيا واليابان. ومع مجيء السلام وبدء عملية إعادة التعمير، كان لا مناص من العودة إلى علاقة أكثر طبيعية تكون فيها مخزونات الذهب أقل من الالتزامات المستحقة للأجانب.

وهنا لابد من الاعتراف بأن العملية لم تكن مثيرة للقلق بالشكل الذي حاولت به الصحافة ومعلقو التلفزيون أن توهم العامة. فلم يكن هناك من يرغم الأجانب على الاحتفاظ بتلك الكمية الكبيرة من الدولارات. وكان مالكو الدولارات الأجانب يتصرفون بعقلانية تامة. كما أن الدولارات كانت مقبولة في كل مكان لدفع الالتزامات ولتسوية الحسابات بين الدول وبين شركات الأعمال. ولم يكن هناك دولة أخرى بإمكانها مجاراة حجم المستندات المالية، التي تهيئها الأسواق المالية الأمريكية، أو مجاراة تنوعها الكبير. وبالعكس الذهب، كان من السهل انتقال الدولارات من مالك لآخر. كما أن حيابة الدولارات كانت مصدراً لدخل يأتي من الفائدة، مما جعلها احتياطياً أكثر جاذبية من الذهب. وطالما استمر الدولار في أن يكون الوسيلة الأكثر قبولاً

للمدفوعات في كل مكان، لم يكن لأحد حاجة، أو حتى دافع، لصرف دولاراته وتخزين الذهب أو لحيازة عملة دولة أخرى عوضاً عنها.

من حيث الواقع، كانت الولايات المتحدة تقوم بدور المصرف لبقية العالم، تماماً كما كانت بريطانيا تقوم بدور المصرف لبقية العالم قبل الحرب العالمية الأولى، ولنفس السبب. فقد كان لدى بنك إنجلترا مخزوناً صغيراً من الذهب بالنسبة لالتزاماته، لأن الإسترليني كان يشكل العملة المفضلة لاحتياطي القطع الأجنبي كما أن أسواق الرساميل في المنطقة التجارية في لندن توفر سيولة جاهزة بشكل مستندات ذات تنوع كبير. وفي الوقت نفسه، كانت مكاسب الاستثمارات البريطانية في الخارج تؤمن للدولة التي تعمل فيها دفقاً مستمراً من القطع الأجنبي. وهكذا، كان الإسترليني هو الوسيلة الجاهزة للدفع لا للشعب الإنكليزي فحسب ولكن للعالم بأسره. كانت معظم المصارف تحتفظ باحتياطات نقدية متواضعة بالنسبة لالتزاماتها المودعة لأن زبائنهم كانوا يشعرون تماماً بأن تحويل تلك الودائع جيئة وذهاباً بين بعضهم البعض - أي عن طريق كتابة الشيكات - هو وسيلة دفع أكثر ملائمة وفاعلية من سحب نقد يقومون بإرساله إلى دائنيهم^(*).

وضمن ظروف من هذا النوع، كان التضخم هو القوة الوحيدة التي يمكن لها أن تهدد قابلية الدولار على البقاء. وهنا يكمن مصدر الأسئلة التي بدأت

(*) انظر ديسبريس وآخرون، 1966. يذكر هنا أن الولايات المتحدة، مثل أي مصرف، كانت تقرض أو تستثمر في الخارج على أساس طويل الأجل، بينما تقترض من الأجانب على أجل قصير. وهؤلاء الخبراء، الذين كانوا يشعرون بقلق شديد بشأن معدلات النمو العالية في التزامات الولايات المتحدة تجاه الأجانب، كانوا ضحية وهم محاسبي. فليس هناك من مصرف يمكنه المحافظة على بقائه في عالم تحليلي بهذا الشكل [حيث] يصر فيه أصحاب الثروة... على ما يعتقدونه وسيلة دفع أكثر «جوهرية». وفي حال كان المصرف سليماً، تأتي المتاعب من «لا عقلانية» المودعين.

تُطرح . لاشك بأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يكن يعاني من ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من الخمسينات، رغم المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، بل إن أسعار المستهلك، في الواقع، قد انخفضت خلال سنة 1954. بدأت أول بوادر المشكلة تظهر خلال الفترة ما بين 1956 - 1957، عندما بلغت دورة الأعمال ذروتها ووصل التضخم إلى نسبة 3 بالمائة. وحتى نسبة التضخم هذه كان بالإمكان تحمّلها في المراحل الأخيرة من فترة توسّع اقتصادي، لكن الزيادة البالغة 2,7 بالمائة في أسعار المستهلك، اعتباراً من نهاية 1957 وحتى نهاية 1958، جاءت بمثابة الصدمة. في ذلك الوقت كانت مرحلة الازدهار قد انتهت، وبدأ انحدار خطير في نشاط دنيا الأعمال. كانت البطالة قد ارتفعت إلى أكثر من مليون شخص، مما دفع بمعدل البطالة إلى ما يقرب من 7 بالمائة من القوة العاملة.

لم يسبق أن حدث شيء كهذا. ففي فترات الانحسار والكساد كانت الأسعار دائماً تنخفض. وقد بلغ القلق بالاحتياطي الفيدرالي حداً جعله يرفع معدل الحسم خلال وقت قصير من 1,5 بالمائة إلى 4 بالمائة، وهي خطوة أدت إلى وضع حد لعملية التعافي من الكساد بعد سنتين من بدايتها. وقد صرح ويليام ماكشيزني مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، أنه يعتبر التضخم تهديداً، لا يقل خطراً عن الشيوعية، لأمن ومستقبل الولايات المتحدة.

ويبدو أن وقفة مارتن الحازمة ضد عدوه الكريه قد أعطت النتائج المرجوة. إذ أنه ما إن اختفت أخبار سنة 1958 المزعجة عن الأنظار، حتى أصبحت الزيادة في أسعار المستهلك، خلال سنوات التعافي بين 1959 - 1960، أقل منها في سنة 1958. بل إن سياسة الاحتياطي الفيدرالي الصدمية قد أقنعت موظفي وستنغهاوس وجنرال إلكتريك بالتخلي عن الفقرات الخاصة بغلاء المعيشة في عقودهم، كما أقنعت عمال موانئ الساحل الغربي الصعبي المراس بإطلاق يد أرباب العمل في تطبيق آلية الاقتصاد في عدد العمال.

وخلال الفترة ما بين 1958 - 1964، لم يزد معدل التضخم عن 1,4 بالمائة سنوياً، رغم معدل التوسع الاقتصادي السنوي البالغ 5 بالمائة. أما في الفترة ما بين 1959 - 1971، فقد كان كل من معدل التضخم ومعدل النمو في مقدار النقد المتوفر في الولايات المتحدة أقل منهما في أي من الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية⁽⁷⁾.

ربما كانت أرقام التضخم تلك كافية لتهدئة مشاعر القلق حيال الدولار، إلا أن إحصائيات اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة أدت إلى تناقص متسارع في المخزون الذهبي. فخلال السنوات الخمس 1960 - 1964، بلغ مجموع الواردات أكثر من 80 بليون دولار، كما أنفقت الحكومة مبلغ 11 بليون دولار للحفاظ على قواتها المسلحة خارج الولايات المتحدة، وأنفق قطاع الأعمال الأمريكي 29 بليون دولار بشكل استثمارات في شركات أوروبا وآسيا أو لتعزيز موجوداتهم المالية في دول أخرى، بينما استهلك السفر إلى الخارج والخدمات الأخرى والمعونة الخارجية مبلغ 18 بليون دولار أخرى. من جهة، كان رأس المال الأمريكي ومجموع السياح الأمريكيين الأسخياء يلقون الترحيب، ومن جهة أخرى، كان السخط إزاء العرض السوقي للشراء الأمريكي يملأ أجواء الستينات^(*). كان الفرنسيون هم الأعلى صوتاً في التعبير عن قلقهم كما كانوا مصممين على قص جناحي العنقاء الأمريكية.



في النصف الثاني من الستينات، بلغت مشكلة التضخم أبعاداً أكثر خطورة، وذلك عندما هبط معدل البطالة من أكثر من 5 بالمائة من القوة العاملة سنة 1965 إلى ما لا يزيد عن 5.3 بالمائة سنة 1969. ارتفعت الأسعار بمعدل 3,4

(*) كان هذا الموقف لا يزال موجوداً وواضحاً لدى بداية الألفية الجديدة.

بالمائة في سنة خلال الفترة 1965 - 1968 ومن ثم ارتفعت بمعدل 5,5 سنة 1969 وصلت الأمور إلى درجة كافية من السوء، لكن الأسعار ارتفعت بمعدل 5,7 بالمائة سنة 1970 التي تميّزت بالانحسار الاقتصادي، أي سابقة تاريخية خارقة مرة أخرى. ثم ظهرت بوادر أخرى لاقتصاد أمريكي ذي نشاط مفرط وذلك عندما وصلت الزيادة الكبيرة في السلع المصدّرة عن الواردات، التي ظلت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى نقطة الذروة سنة 1964، وهي 6,8 بليون دولار، ثم هبطت لتصل إلى 600 مليون دولار سنة 1969. وفي نفس الوقت، استمر حجم رأس المال الأمريكي في التدفق على دور الأعمال الأجنبية بكثافته المعهودة.

كان تشديد التزام الولايات المتحدة بالحرب في فيتنام هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية. فالنفقات الدفاعية ازدادت بمعدل 60 بالمائة خلال النصف الثاني من الستينات. وكانت الحكومة الاتحادية قد حققت فوائض خلال سنة 1966، ولكن العجز في الميزانية بلغ سنة 1967 أكثر من 8 بلايين دولار، وأعقب ذلك عجز آخر سنة 1968 بلغ 26 بليون دولار. وفي مظهر نادر من مظاهر الإجماع الذي يكاد يكون كاملاً، حثّ الاقتصاديون المختصون من كافة الشرائح الرئيس جونسون على تمويل نفقات الدفاع المتعاظمة عن طريق زيادة الضرائب. رفض جونسون الأخذ بنصيحتهم. ومما زاد من صعوبة الأمر، أن معظم العائدات الناجمة عن الإنفاق العسكري المتزايد في فيتنام كان مآلها المصارف الفرنسية.

واجهت الحكومات الأجنبية صعوبات جمة في محاولة إيجاد سبيل للمضي عبر هذا التآكل في الاقتصاد الأمريكي. فما من أحد كان يود التخلي عن الدولار: إذ أنه لم يكن هناك عملة أخرى مؤهلة بهذا الشكل الكبير للقيام بدور الاحتياطي العالمي ووسيلة الدفع. بل على العكس، فإن تدافع الناس لاستبدال الدولار وهبوط قيمته إزاء أسعار العملات الأخرى لن يؤدي سوى إلى

خسارات كبيرة لبلايين الدولارات التي كانت بحوزة الأجانب في ذلك الوقت . وقد يكون تأثير ذلك حدوث فوضى شاملة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل تلك الهواجس ، ظل الذهب - كما كان شأنه دائماً - بديلاً مغرياً ، لجزء على الأقل ، من الموجودات الأجنبية المتزايدة من الدولارات .

وكانت النتيجة ، أن مخزون الذهب الأمريكي استمر في التناقص رغم وضع مجموعة من التدابير المعقدة الخاصة بقروض قصيرة الأجل بحيث تتوفر للولايات المتحدة عملات أخرى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها خارج البلاد عوضاً عن استنفاد مخزونها الذهبي . وقد حاول الاحتياطي الفيدرالي أن يحافظ على معدلات فائدة قصيرة الأجل عالية بحيث تجعل الدولار أكثر جاذبية من المارك الألماني أو الفرنك السويسري وأفضل بالطبع من الذهب الذي لا يجلب أية فائدة . ودفعت الحكومة بكل من مجموعات الأعمال ونقابات العمال إلى عقد اتفاقات «طوعية» لوقف التضخم المحلي عن طريق تحديد الأسعار والزيادات في الأجور .

ولم يكن ذلك كل شيء . ففي أيلول من سنة 1964 ، تم فرض ضريبة خاصة دُعيت بضريبة تعادل الفائدة Interest Equalization ، وذلك بهدف الحد من الاستثمارات الأمريكية خارج البلاد وذلك عن طريق فرض ضريبة على الفائدة المكتسبة من الإيداعات والسندات بالعملات الأجنبية . ثم ألحقت تلك الضريبة بإجراءات إضافية ، وذلك عندما أعلن الرئيس جونسون في الأول من كانون الثاني سنة 1968 ، بأنه سيضع «كل ما إمكانيات من أجل دعم الدولار وللإبقاء على ترتيب شؤوننا المالية الداخلية»⁽⁸⁾ . جرى وضع ضوابط للاستثمارات الأمريكية في الشركات الموجودة في القارة الأوروبية : فقد طُلب من الشركات أن تعيد إلى الوطن جزءاً من الأرباح المكتسبة في ما وراء البحار . وحُدِّد الاقتراض المصرفي في الخارج . وجرى حث المسافرين الأمريكيين على البقاء في وطنهم لاستكشاف مواطن الجمال في بلدهم عوضاً عن إنفاق

الدولارات الثمينة في السياحة في بلاد الآخرين . وبعد فوز ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية سنة 1968 ، تم فرض ضريبة رسم إضافي بمعدل 10 بالمائة وذلك للتقليل من العجز في الميزانية - وهو نقيض ، جاء متأخراً ، لمعارضة ليندون جونسون العنيدة لخطوة من هذا النوع .

ولم يكن أي شيء ليفي بالغرض . فتكديس الموجودات الأجنبية المنتجة والرابحة من قبل الشركات الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين لم يساو سوى القليل . تابع مخزون الذهب هبوطه سنة بعد سنة خلال الفترة 1958 - 1971 ، وذلك من 19 بليون دولار ليصل إلى 10 بلايين دولار ، في الوقت الذي زادت فيه الالتزامات الأمريكية النقدية تجاه الاجانب من سنة إلى سنة خلال نفس الفترة حتى وصلت إلى أكثر من 60 بليون دولار⁽⁹⁾ . وكما قال الاقتصادي الفرنسي جاك روييف في 20 تشرين الأول سنة 1967 ، عندما كان مخزون الذهب 12 بليون دولار بينما بلغت الالتزامات 33 بليون دولار ، كانت الولايات المتحدة قد استنفذت قدرتها على الدفع بالذهب لدائنيها : «يبدو الأمر كمن يطلب من الأصلع تسريح شعره . ولكن ليس لديه أي شعر على الإطلاق»⁽¹⁰⁾ .



بدأت الولايات المتحدة وكأنها عاجزة عن استرجاع التوازن إلى موقفها الدولي . استمرت السبائك الذهبية في الانتقال من الملكية الأمريكية في فورت نوكس إلى ملكيات أجنبية مخزونة بقصد الأمان في أقبية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (أو في بنك فرنسا ، فيما يتعلق بالفرنسيين) . لقد كسب الأوروبيون الذهب ، لكن هذا التدفق باتجاههم فشل في تحريك الطلب لديهم على الواردات من الولايات المتحدة بصورة تكفي لعكس حركة انتقال الذهب المتجهة شرقاً . وقد تحدّى الأوروبيون ، شأنهم شأن الآسيويين فيما مضى ، نبوءة آدم سميث بأنه «عندما تتجاوز كمية الذهب والفضة الواردة إلى بلد ما ،

الطلب الفعلي، فلن تنفع جهود الحكومة الاحترازية في منع تصديرهما». وبدأ أن «الطلب الفعلي» في الستينات لم يكن يعرف حداً.

إن ما كان يبدو وكأنه سلسلة لا تنتهي من الأنباء السيئة لأي إنسان آخر، بدأ أبناء عظمة لأولئك المتشائمين الذين كانوا على قناعة بأن الذهب كان الوقاء الوحيد في حالات اليأس. وكان مهووسو الذهب، كما أصبحوا يعرفون فيما بعد، يكدسون الذهب في سوق لندن منذ أواخر الخمسينات. كانت القوى المالية الرئيسية تخشى من أن عمليات الشراء هذه قد تؤدي إلى رفع قيمة الذهب إلى ما فوق السعر الرسمي البالغ 35 دولاراً للأونصة، مما يؤدي إلى اندفاع لا يمكن ضبطه على الذهب الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض النظام بكامله. وفي سنة 1961، انضمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا وبلجيكا في مسعى مشترك لضم مصادرها في صندوق مشترك بهدف حمل هؤلاء المضاربين على تخفيض أسعارهم. وكان هذا الصندوق المشترك سيقوم ببيع الذهب في السوق كلما ظهرت بوادر حركة تفوق بضعة سنتات فوق 35 دولار.

في بداية الأمر، ومع ورود كميات كبيرة من الإنتاج الجديد إلى لندن، كان بإمكان ذلك الصندوق أن يشتري من الذهب بسعر 35 دولار أكثر مما كان مضطراً للبيع. وتحول النزاع مع المضاربين ليصبح آحادي الجانب أكثر فأكثر، عندما بدأ الجنرال ديغول يقرع الطبول داعياً إلى زيادة سعر الذهب، بعد أن قام خلال سنة 1967 بسحب فرنسا من صندوق الذهب المشترك. في أوائل آذار من سنة 1968، اضطرت الولايات المتحدة لنقل ما قيمته 950 مليون دولار ذهباً إلى لندن للإبقاء على سعره قريباً من 35 دولار وكان قد تم إنفاق ما يقارب 5.2 بليون دولار، من فورت نوكس، اعتباراً من 18 تشرين الثاني 1967، وذلك عندما اضطرت البريطانيون لتخفيض قيمة الإسترليني للمرة الثانية اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي 17 آذار 1968، وبعد سبع سنوات عقيمة من قيام أعضاء صندوق الذهب المشترك بصب ثرواتهم في حلوق المضاربين، قرروا إنهاء اللعبة. وصرحوا بأنهم، من الآن فصاعداً، لن يقوموا بتزويد سوق لندن بالذهب، أو أي سوق آخر، كما أنهم لا ينوون شراء الذهب من تلك المصادر في المستقبل. استمرت الصفقات الرسمية بالذهب بين المصارف المركزية بسعر 35 دولار للأونصة، كما أن المصارف المركزية كانت حرة في شراء الذهب من الولايات المتحدة لقاء الدولار بنفس السعر. واعتباراً من تلك اللحظة فصاعداً، تُرك سعر الذهب في السوق الحرة لتقرره الجهات الخاصة.

إن ذلك القرار بحل الصندوق المشترك للذهب لم يكن فقط قد جاء متأخراً جداً، بل إن ذلك التجمع ما كان ينبغي له أن يتم أصلاً. وإلى أن جاء الوقت الذي أبدى فيه الميزان الأمريكي للصفقات الدولية بعض التحسن الجوهري، كان كل ما يقوم به الشركاء في الصندوق هو صب مخزوناتهم الذهبية في سوق لندن في جهد عبثي لا يمكن فيه للصندوق سوى أن يخسر بينما كان المضاربون يقدمون على مخاطرة من الصعب مقاومتها. فمع قيام الولايات المتحدة بتحديد الحد الأدنى لسعر الذهب لدى استعادها لشراء كل الذهب المعروض بسعر 35 دولار، ومع استمرار أعضاء الصندوق بعرض كميات من الذهب تكفي لتثبيت سعر السوق الحرة بحدود 20.35 دولار، كان المضاربون في وضع لا يخسرون فيه سوى ذلك الفرق الضئيل بين ما يدفعونه وبين 35 دولار. لكن الربح المحتمل قد يكون كبيراً^(*). كما أن الطلبات التي لا تتوقف للمضاربين قد تؤدي مع الوقت إلى استنزاف مخزونات الذهب الرسمية للدول الأعضاء في الصندوق إلى حد تبدو معه العملات الرئيسية وكأن

(*) في المصطلحات الفنية المعاصرة يطلق على هذا النوع من التجارة التي تتضمن الاختيار

ما بين المخاطرة والربح اسم الخيار الحر free option.

لم يعد لديها دعم ذهبي كاف . وعندها لن يكون أمام السلطات خيار سوى زيادة السعر الرسمي للذهب زيادة كبيرة . فمن بمقدوره رفض صفقة كهذه؟ . .

وعند ذلك ، شرع الجنرال ديغول يعلن أن استراتيجية صندوق الذهب المشترك بكاملها هي شيء صوري وأنها لا تعدو أن تكون بديلاً مؤقتاً على طريق التخفيض النهائي لسعر الدولار . ولقد كان بالامكان اعتبار تصريحاته الفجة مجرد مسعى آخر من مساعيه التي لا تنتهي للنيل من الدولار لو لم يُظهر ويليام ماكتشيزني مارتن ، مدير الاحتياطي الفيدرالي ، قدراً من الطيش الذي دفعه لترداد توقعات ديغول : ففي خطاب ألقاه مارتن في ديترويت في 20 آذار 1968 ، بعد ثلاثة أيام من حل صندوق الذهب المشترك ، عبر عن رأيه قائلاً : «قد نكون على طريق التخفيض»⁽¹¹⁾ . وأدت حالة الهياج إلى رفع سعر الذهب في لندن إلى 41 دولار خلال شهري نيسان وأيار . وعندما حل ربيع 1969 ، كان السعر قد تجاوز 43 دولاراً .

وهنا ظهر احتمال آخر يثير القلق . فقد كان صندوق الذهب المشترك قد نُظِم بحيث كان إسهام كل دولة من الأعضاء محدداً ، وذلك للتحكم في أية عملية بيع للذهب قد ترغب إحدى الدول الأعضاء القيام بها .

والآن تم حل ذلك الصندوق ووصل سعر الذهب إلى أكثر من 40 دولاراً . ما الذي سيمنع المصارف المركزية ، التي كانت أعضاء في الصندوق ، من صرف دولاراتها بالذهب بسعر 35 دولاراً في نيويورك وتغذية سوق لندن بالذهب بهدوء لقاء ربح وفير؟ . . وما دام الصندوق المشترك قد أوقف أعماله ، فإن إغراء الغش قد يكون أصعب من أن يقاوم .

لقد كان الخطر واضحاً ، وكان لا بد من القيام بشيء ما . لم يكن هناك أي تأكيد حول عقد اتفاق رسمي ، لكن شائعات سرت حول وجود اتفاق ودي غير رسمي بشأن التعاطي مع هذه المشكلة . فقد اتفق الأعضاء الأوروبيون في الصندوق فيما بينهم على الإحجام عن تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب .

على الأقل طوال استمرار حرب فيتنام. كانت تلك النقطة الحاسمة، التي كان يُتوقع بعدها أن يصبح الأمريكيون قادرين أخيراً، على التصدي للخلل المتعاظم بين ما يرُدُّهم من الأقطار الأخرى وبين مدفوعاتهم في الخارج. وكان الألمان قد قاموا قبل سنة بسابقة وضع ترتيبات كهذه، عندما تعهدوا علناً بعدم صرف موجوداتهم من الدولارات بالذهب.

إن استعداد الأوروبيين لإبداء روح تعاونية لم يأت دون مقابل. فقد كان على الأمريكيين، لقاء ذلك أن يتلَّعوا ذلك الدواء القديم المعروف، وهو ضبط الموازنة ورفع معدلات الفائدة، الذي كان أمراً روتينياً في العشرينات وأوائل الثلاثينات. وقد تم إقناع نيكسون، بعد جهد، بدعم الرسم الإضافي البالغ 10 بالمائة على جميع ضرائب الدخل، الذي أصبح ساري المفعول سنة 1969، وهو عامه الأول في الحكم، وأحدث فائضاً صغيراً، وإن كان عابراً، في الموازنة. وقام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الحسم في سلسلة من الخطوات، من 4 بالمائة في نهاية سنة 1967 إلى 6 بالمائة لدى منتصف سنة 1969. وكانت النتيجة الانحسار الخفيف الذي حصل سنة 1970، ولكن حتى ذلك، لم ينجز سوى القليل على طريق تهدئة الحمى التضخمية بما أن معدل زيادة الأسعار لم يُظهر أية علامات دالة على الاتجاه للهبوط.



وبينما كان يجري كل ذلك، كان الجنرال ديغول مشغولاً. فقد كان مصمماً على إعادة فرنسا إلى أيام مجدها وعلى مهاجمة الأنجلو - ساكسون حيث أمكنه ذلك. فقد صوّت مرتين ضد دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، حتى أنه في المرة الثانية صوّت حتى ضد إجراء مفاوضات تتعلق بدخولها. وطالب بإجراء «تغيير شامل في تركيبة كندا». مع رفع كوبيك «إلى مرتبة دولة ذات سيادة»، لأن كوبيك «يجب أن تتصدي لغزو الولايات

المتحدة»⁽¹²⁾. كما دعا المتحدرين من أصل فرنسي في ولاية لويزيانا إلى وضع تراثهم فوق جنسيتهم الأمريكية. وحد من تعاونه مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعبر عن تصميمه على بناء قوة نووية فرنسية مستقلة. وانتقد تزايد انتقال الصناعات الفرنسية إلى الأمريكيين الذين كانوا ينفقون دولاراتهم بتلك الكثرة داخل بلده العظيم.

وقام ديغول ومساعدوه، مدعومين بالحماية الفكرية التي أمّنها لهم جاك روفيف، بالمطالبة برفع سعر الذهب إلى 70 دولاراً، مما سيؤدي إلى رفع السعر بالدولار، لكل ذهب العالم النقدي، إلى الضعف. وكانت هذه الخطوة ستؤمن ربحاً مثمراً للفرنسيين الذين كانوا يمتلكون الحصة الأكبر من الذهب النقدي خارج الولايات المتحدة. ومضى روفيف في المجادلة بأنه على الولايات المتحدة التخلي عن أرباحها من هذا الكسب غير المتوقع وذلك بأن تستخدم ذهبها لدفع ما كان يعتبره هو التزاماتها المتضخمة للأجانب. واعتباراً من تلك اللحظة، كان على الدول التي تنفق خارج بلادها أكثر مما تتلقاه من المدفوعات من الأجانب، كان عليها تسوية الفرق عن طريق تحويلات الذهب.

كان الهدف النهائي الذي رمى إليه ديغول هو وضع حد للمكانة الخاصة التي تشغلها الولايات المتحدة، وهي المكانة التي كانت تسمح للأمريكيين بتعويض العجز في صفقاتهم الدولية، بكل بساطة، بالدفع بالدولار - أي بعملتهم الخاصة - للأجانب، بينما تعين على الآخرين تسوية مدفوعاتهم بعملة دولة أخرى أو بالذهب. لم يكن ديغول الوحيد الذي يشعر بالسخط حيال تلك العملية التي تسمح للولايات المتحدة وحدها بتمويل إنفاقها خارج بلادها عن طريق إجراء لا يعدو في جوهره طبع الدولارات، بينما كان يترتب على بقية دول العالم «كسب» قطعها الأجنبي أو ذهبها عن طريق تأمين فائض في صفقاتها مع الدول الأجنبية.

لقد كان الحل الذي أوصى به ديغول هو الذي فشل في الحصول على أي

دعم. فقد رفضت السلطات في الدول ذات النفوذ المالي الرئيسي تصريحه الذي قصد به استطلاع آرائهم. إذ أنه فضلاً عن احتمال التضخم الناشئ عن مضاعفة القاعدة النقدية العالمية، فإن ذلك الكسب الناشئ عن جرّة قلم سيكون بمثابة ثروة وفيرة لأكبر منتجي الذهب في العالم، وهما جنوب أفريقيا وروسيا، ولم تكن أي من الدولتين لتتمتع بالشعبية الكافية لدى الدول الغربية في ذلك الوقت.

ولم يلبث أن تبين أن ذلك المسعى كان الشبهة الأخيرة للجنرال. ففي شهر نيسان من سنة 1968، جاء في صحيفة لوموند الفرنسية، التي تتمتع بالموثوقية، أن «ضعف الموقف [الفرنسي] ناشئ عن غياب اقتراحات مضادة معقدة للمنظومة المشوشة، ولكن المتماسكة، للأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين»⁽¹³⁾. وقد كانت لوموند حتى تلك اللحظة مناثراً متحمساً للدولار. لذلك فإن تراجعها عن موقفها اعتُبر إشارة واضحة على أن حملة ديغول قد بدأت بالتفتت.

جاءت الضربة القاصمة في أيار سنة 1968، لفت فرنسا دوامة عنيفة من حركات التمرد والاضطرابات. كانت تلك الاضطرابات الصاخبة تماثل في شدتها الثورات الغاضبة في الولايات المتحدة والتي كانت تتقد في ذات الوقت، لكن ما كان يدفع الفرنسيين هو مطالبتهم بأجور أعلى لا احتجاجهم على الحرب في فيتنام. وقد ألحقت تلك الاضطرابات ضربة كبرى بالاقتصاد الفرنسي، وكلفته ما يزيد على 750 مليون ساعة عمل، كما نتج عنها ارتفاع حاد في تكاليف العمالة، مما أدى بدوره إلى ازدياد التوقعات بخفض قيمة الفرنك. وقد أدى العنف الصاعق للثورة إلى هروب رأس المال، مما يذكر بالذعر الذي ساد في العشرينات، رافقه ضغط قوي باتجاه متصاعد على المارك الألماني والفرنك السويسري كونهما يشكلان في ذلك الوقت الملاذ المناسب الأكثر أماناً. وعندما انجلى الموقف، جازف ديغول وطرح فترة حكمه في استفتاء

شعبي أرغمه على تقديم استقالته من الحكم - وقد أدى ذلك القرار إلى إثارة زعر أكبر في الأسواق بالنسبة للفرنك⁽¹⁴⁾.

نكتفي بهذا القدر من الحديث عن حملة الجنرال لإرغام الدولار على العودة إلى معيار الذهب القديم.

كانت أحداث سنة 1968 نقطة تحول في التاريخ. ويعتبر تأثيرها على الذهب جزءاً من التحول العميق في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي برمته.



لقد تميزت سنة 1968 بمظاهر راديكالية واضطرابات اجتماعية كانت على مستوى لم يُشهد له مثيل منذ الثلاثينات، وليس فقط في الولايات المتحدة وفرنسا. في الولايات المتحدة، جاءت سنة 1968 بأول فوز للجمهوريين في الانتخابات منذ سنة 1956. وضمن ذلك المسعى العقيم لإحراز نصر في فيتنام، انتهت سلسلة البرامج الاجتماعية المُجددة في فترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ذروتها في برنامج ليندون جونسون المسمى المجتمع العظيم Great Society، انتهت نهاية هادئة دون مشاكل. وانشغل القادة السياسيون في أرجاء العالم في معركة كبيرة ضد التهديدات والتمزقات الناجمة عن التضخم المتسارع - وهو صراع دام لأكثر من عقد من الزمن وأدى إلى حدوث تغييرات ثورية في دور الحكومات وفي تركيبة النظم المالية ومؤسساتها وفي الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالي بحد ذاته.

إن نقطة التحول للذهب كانت في القرار الصادر في 17 آذار 1968، والقاضي بحل صندوق الذهب المشترك. ومنذ تلك اللحظة، قامت الحكومات المعنية بتحذير المضاربين وأولئك الذين يلتزمون الحذر بأن الذهب أصبح لهم يلعبون به كيف يشاؤون وعلى مسؤوليتهم. ولن يكون هناك بعد الآن حد أدنى

ولا سقف لسعر الذهب في الأسواق الحرة. ومع أن ذلك التهديد كان موجهاً إلى الأسواق العامة، إلا أنه كان بداية النهاية، بالنسبة للذهب كمعيار للنقد. كان ذلك المفهوم، كما رأينا، قد أصبح مهلهلاً، لكن الدولار، بوصفه نقطة الارتكاز في النظام المالي، كان لا يزال مرتبطاً بالذهب بالسعر القديم وهو 35 دولاراً للأونصة. والمشكلة الآن هو أن الدولار نفسه قد أصبح مهلهلاً، وأن احتياطات الولايات المتحدة من الذهب قد استنزفت بحيث أن النظام بكامله كان منطلقاً باتجاه ذروة سينجلي عنها شيء مختلف تمام الاختلاف. إذ أنه ما إن تخلت السلطات عن ممارسة أي إشراف على سعر الذهب في الأسواق الحرة، حتى لم يبق أمام السياسيين من خيار سوى أن يتضافروا للانعتاق من الأغلال الذهبية. ولمدة طويلة، ظل السياسيون يسبقون الأسواق المالية في هذا المسعى.

يمكن أن نستخلص درساً من كل ما جرى، درساً كانت قد تنبأت به هزيمة الجنرال ديغول الشنيعة، ولكن ذات المغزى الهام. إن ديغول يذكرنا بالملك ميداس المسكين، الذي حول ابنته المحبوبة إلى تمثال من ذهب عندما عانقها - أو بمونتاغو نورمان، الذي جعله إيمانه الأعشى بالذهب يشعر، كما يذكرنا تشرتشل، «بسعادة تامة لمرأى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع مليون إنسان يعانون البطالة».

كان الطموح الذي يدفع ديغول هو الثأر من الأنكلو - ساكسون وجعلهم يركعون أمام فرنسا. وكان سلاحه المفضل هو «الذهب الذي لا يتغير أبداً... الذي سيظل مقبولاً إلى الأبد وفي كل مكان». وقد كان جاك روفيف، الموجّه الفكري لديغول، يصر على أن أي نظام غير معيار الذهب الصافي سيكون «عقبة كأداء في وجه التطور الاجتماعي». ورغم ذلك، وفي نهاية الأمر، فإن مخزون فرنسا من الذهب كان هو العقبة الكأداء في وجه التطور الاجتماعي، وهو الذي دفع بالجنرال ديغول للتقاعد والانسحاب من معترك الحياة العامة. وبينما كان

الجنرال ديغول ينظر بازدراء من خلف أنفه الضخم إلى الدولار الأمريكي ويتأمل بحبور الذهب الذي كانت فرنسا تشحنه عبر الأطلسي بكل كبرياء، كان الأمريكيون يستهلكون الكثير من الطعام الفرنسي اللذيذ ويشربون العديد من زجاجات المشروب الفرنسي الرائع، تداعب أنوفهم العطور الفرنسية الشدية، ويصبحون، ولكن ليس عن طريق الصدفة، مالكين لشركات فرنسية كبرى مثل شركة تصنيع الحواسيب ماشينز بول. ولو كان المواطنون الفرنسيون وبقية الأوروبيين ينفقون بسخاء كالأمريكيين، لكان تعاقب الأحداث قد اختلف كلياً.

لقد أحاق الإحباط وخيبة الأمل والهزيمة بكل شخص في التاريخ أعماه السعي وراء تخزين الذهب بحيث لم يستطع تمييز الفرق بين معدن لا قيمة له وبين ثروة حقيقية. ويبدو أن القادة السياسيين، في العقود الثلاثة التي تلت الستينات، قد وعوا هذا الدرس. لنرى الآن كيف أدت اضطرابات سنة 1968 إلى بدء مسيرة الذهب على الدرب الذي أوصله إلى المكانة التي يشغلها حالياً في العالم.

20

الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

بينما كان التضخم يستجمع قواه خلال سنة 1968، كان نظام برايتون وودز، الخاص بمعدلات الصرف الثابتة، يبدو أشبه بقيد لا يُحتمل يكبح مساعي رجال السياسة الذين يبذلون أقصى جهودهم في سبيل إيجاد سبل لتمويل التكاليف المتنامية للحكومات. وكانت النتيجة تَجَدُّد الاهتمام بالذهب بين العامة كوقاء آمن مقدَّر له أن يحقق القول المأثور الذي رماه هربرت هوفر في وجه الرئيس المُنتخَب روزفلت سنة 1933: «لدينا الذهب لأننا لا نشق بالحكومات». لكن الحكومات لم تكن مطلقة السراج فيما يمكن أن تفعله في حال كانت راغبة في بقاء قيمة عملاتها في أسواق القطع الأجنبي ثابتة لا تتحرك، حسب قواعد نظام برايتون وودز. إن ارتفاع الإنفاق الحكومي يحرك الطلب المحلي، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع الأسعار وإلى استهلاك الواردات بشراهة، وهي عين الشروط التي تجعل الناس يرغبون في تجنب عملة ما والتحول باتجاه دول ذات نظام أكثر محافظة في تدبير شؤونها الاقتصادية والمالية - أو باتجاه الذهب. وكلما كثرت محاولات الحكومات للتحايل على

الضوابط التي يفرضها نظام بريتون وودز، كلما زاد التزام العامة والمضاربين بمبدأ هوفر وزاد تحولهم نحو الذهب على أنه الوقاء الأساسي ضد سلوك الحكومات اللامسؤول.

وبالفعل، لم يكن أحد يشعر بالرضى عن الطريقة التي تطورت بموجبها الظروف. لقد خلق واضعو نظام ما بعد الحرب تصميمًا بارعًا، لكن الانحسار الاقتصادي والانكماش كانا العاملين الرئيسيين اللذين أثرا على ما قاموا به من عمل. كما أن البيئة الاقتصادية المضطربة، الناتجة عن الإغراق في التفاؤل وعن السياسات الحكومية الصدامية خلال عقد الستينات، كانت ما تزال حديثة العهد بحيث أنه لم يخطر ببال أحد أن يقترح وضع بديل لنظام بريتون وودز. وما إن خرج مارد التضخم من القمقم، حتى عَدِمَ النظام إيجاد وسيلة سهلة لإعادته إليه.



وبعد سنة 1968، تحول التضخم إلى نبوءة حققت ذاتها بذاتها حيث أضافت زخماً إلى قوى التضخم الأساسية التي كانت تسري في النظام. ارتفع تعويض الموظفين في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية فاقت نسبة 7 بالمائة خلال سنة 1970 وذلك لقاء معدل بطالة ارتفع من 3,5 بالمائة إلى ما يزيد على 6 بالمائة من القوة العاملة. كانت قناعة نقابات العمال أن عليها أن تُبقي سرعة ارتفاع الأجور أعلى من سرعة التضخم، بينما كانت قناعة إدارات الأعمال أن عليها أن تحافظ على استمرار ارتفاع الأسعار لتغطية التكاليف المتزايدة للعمالة. خلقت تلك العملية ديناميكية خاصة بها كانت مستمرة في الاندفاع بغض النظر عن معدل البطالة أو معدل الربح أو معدل الفائدة أو معدل الضريبة أو أي قوة أخرى كانت ستقوم بترويض تلك الديناميكية لو كانت الظروف مختلفة. وقد أضافت تلك الضغوط التضخمية العنيدة مزيداً من التوتر على مشكلة الدولار والمخزون المتناقص للذهب.

ولم تكن إدارة نيكسون ترى سوى طريقتين للخروج من هذه المعضلات. كان البديل الأول، والتقليدي، الذي كان البريطانيون قد رسموا خطوطه العامة سنة 1931، بعد صراع مرير، هو رفع الضرائب ومعدلات الفائدة إلى مستويات تدفع بالاقتصاد إلى انحسار جدي، لا إلى مجرد فترة توقف كما في سنة 1970. إن خطوة كهذه كان من شأنها القضاء على ذهنية التضخم وإنقاذ الدولار، ولكن بكلفة إنسانية غير مقبولة، هذا عدا عن النتائج التي ستعكس على رجل سياسة منتخب ويقوم باختيار استراتيجية كهذه.

أما الخيار الآخر، وهو محاولة شن هجوم مباشر على الأسعار المتصاعدة، فسيكون من شأنه إقحام الحكومة في إدارة نظام ضوابط وذلك لتقييد الزيادات في كل من الأجور والأسعار. وعن طريق التحكم بالأجور، فإن تلك السياسة ستُطْمِئِن شركات الأعمال بأن بإمكانها العمل دون أن تلجأ بصورة دائمة لرفع أسعارها لحماية أرباحها، وعن طريق التحكم بالأسعار، فإن تلك السياسة ستطمئن العاملين بأن التضخم في كلفة المعيشة لن يؤدي بعد الآن إلى تآكل القوة الشرائية لمكاسبهم. إن هذا النهج، الذي عُرف بالاسم المُلطَّف «سياسة المداخيل»، قد بدا في نظر الكثيرين على أنه الخيار المفضل. وفي حال استطاعت الضوابط كبح جماح التضخم، فلن تكون هناك حاجة للضغط على التوسع في الأعمال ورفع معدل البطالة. كما أن تخفيف التضخم قد يؤدي أيضاً إلى تلطيف أزمة الدولار ومخزون الذهب. إن الضوابط قد تعني التدخل في نظام السوق الحرة، لكنها بدت أيضاً وكأنها تؤمن أفضل العوالم الممكنة. لقد كان كثير من الديمقراطيين يدعون إلى اتخاذ هذا المسار، أما الآن فقد بدأت تظهر بوادر دعم من جهات أكثر محافظة. وفي آب من سنة 1970، أقر الكونغرس قانوناً منح رئيس الجمهورية سلطة فرض ضوابط شاملة على الأجور والأسعار وفق ما يراه هو مناسباً.

لم يكن نيكسون شديد الحماس للفكرة. فقد علمته تجربته في أيام

الحرب، كموظف في دائرة تدبير شؤون الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، درساً طيباً بشأن الكيفية التي يمكن بها لاقترادات وسياسات ضوابط الأسعار والأجور، أن تكون مصدراً للتحدي. في البداية، لم يقم بأكثر من حركة رمزية نحو فرض تلك الضوابط إضافة لعدد من الإجراءات الفارغة من المعنى ولكن ذات الصدى الرنان، مثل تعيين لجنة قومية للإنتاجية، أو إصدار الأوامر لمجلس المستشارين الاقتصاديين بنشر «إنذارات بشأن التضخم» كانت ذات طبيعة إحصائية وتحليلية أكثر منها توصيات باتخاذ إجراءات مباشرة.

وقد أدرك الرئيس، بالرغم من هواجسه، أن الظروف كانت تحد من حريته في الحركة. ففي شهر كانون الأول، قام باتخاذ خطوة رئيسية باتجاه سياسة أكثر فاعلية وذلك بتعيينه جون كونيلى كوزير للخزانة وكان كونيلى حاكماً سابقاً لولاية تكساس، وقد حظي باهتمام وطني عندما جرح بينما كان يركب السيارة لدى اغتيال الرئيس كينيدي في دالاس. كان كونيلى سياسياً محنكاً كما كان رجلاً وسيماً ذا شعر فضي وحضور طاغ. ولم تكن لديه أية أفكار مسبقة بشأن السياسة. كانت إحدى تعابيره المفضلة هي «بإمكاني أن ألعبها مداورة وبإمكاني أن ألعبها مباشرة، وحسبك أن تقول لي كيف تريدني أن ألعبها»⁽¹⁾. لقد كان كونيلى هو الرجل المناسب للتغلب على تردد نيكسون في القيام بتحركات دراماتيكية في السياسة الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، كان تدهور المركز المالي العالمي للولايات المتحدة هو المسؤولية الرئيسية لكونيلى، بوصفه وزير الخزانة، وهنا، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة، تأجيل القيام بإجراء ما أكثر من ذلك.

قرر نيكسون وكونيلى دراسة خطوة ذات شقين. وللوهلة الأولى، بدا عنصراً ذلك الإجراء وكأن لا علاقة واضحة تربط بعضهما ببعض، ولكن، وعندما بدأت الأمور بالتحسن، اتحد العنصران ببراعة ليشكلا برنامجاً متكاملًا⁽²⁾.

صُمِّمت الخطوة الأولى لتحل مشكلة الذهب في الولايات المتحدة بشكل نهائي. وكل ما كان على وزارة الخزانة أن تقوم به هو إغلاق كوة الذهب، أي أن ترفض بيع الذهب بسعر 35 دولار للأونصة إلى الحكومات أو المصارف المركزية التي تقصد الوزارة لصرف دولاراتها. وقد شكلت هذه الخطوة الجذرية الفصل الختامي الكبير لإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، تلك الإمكانية التي ظلت سارية المفعول لما يقارب مائتي سنة، عدا فترة الحرب الأهلية. وتحرر الدولار أخيراً من أغلال الذهب، أسوة بباقي العملات في العالم. وأصبح، بعد أن تخلص من كل ما يثبته في المكان، حراً «ليعوم» في أسواق القطع الأجنبي.

إن من المهم هنا فهم المعنى الكامل لهذا التعبير. لقد حُدِّدت كل معدلات صرف القطع الأجنبي، في البداية، في سوق يعمل فيه العرض والطلب على تحديد سعر العملة، كما في أسواق الأسهم العادية أو القمح أو النفط. لنفترض أن مصرفاً تجارياً فرنسياً بدأ يتراكم لديه من الدولارات أكثر مما يحتاجه لأن السياح الأمريكيين يقومون بصرف مبالغ ضخمة بشكل شيكات سياحية بالدولار إلى فرنكات. هناك سوق يستطيع فيه المصرف بيع تلك الدولارات الزائدة إلى المتعاملين بالقطع الأجنبي أو إلى أفراد أو مؤسسات ترغب بشراء الدولارات ودفع ثمنها بالفرنكات الفرنسية. إن هذه الكمية من الدولارات الواردة حديثاً إلى السوق قد تؤدي إلى هبوط سعر الدولار بالنسبة للفرنك. ما يعني أن بائعي الدولار سيحصلون على فرنكات أقل، ولكن مشتري الدولار، على أية حال، سيدفعون لقاء فرنكات أقل.

في حال كان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد يقوم بنك فرنسا بشراء الدولارات غير المرغوب فيها من المصرف التجاري، لأن البنك يستطيع تحويل تلك الدولارات إلى ذهب في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بسعر لن يتدنّى - أي أن الدولار يشبه الذهب من حيث الجودة. وفي

ظل هذه الظروف، يميل معدل صرف الدولار - الفرنك للاستقرار لا للتدهور نتيجة وجود كمية زائدة من الدولارات المعروضة للبيع.

ولكن ماذا يحدث عندما تكون عملة ما غير قابلة للتحويل إلى ذهب، عندما تُغلق كوة الذهب في واشنطن؟ . . عندما لا تكون هناك حدود آلية لما يمكن أن يمضي إليه معدل صرف العملة صعوداً أو هبوطاً بالنسبة لقيم العملات الأخرى. عندها تكون العملة عائمة. والطريقة الوحيدة لمنع الدولار من التدهور في ظروف كهذه هي في قيام بنك فرنسا بشراء تلك الدولارات والاحتفاظ بها، أو في قيام وزارة الخزانة الأمريكية ببيع فرنكات فرنسية من احتياطاتها (وهي سياسة تدعى «بالتعويم القذر»). وفي حال تنحى بنك فرنسا جانباً، أو في حال كان احتياطي وزارة الخزانة الأمريكية من الفرنكات أقل من المطلوب، ينخفض عندها سعر الدولار ويرتفع سعر الفرنك.

وإذا ما أُغلقت كوة الذهب، يكون نيكسون وكونيللي قد أجبرا المصارف المركزية الأجنبية على مواجهة مجموعة من البدائل البغيضة. كان الأمر أشبه بلعبة بأوراق الكوبة يقوم فيها الأمريكيون بإعطاء خصومهم ورقة ملكة البستوني. إن بإمكان المصارف المركزية الاستمرار في شراء كل الدولارات المعروضة للبيع، ولكن ذلك سيؤدي إلى تضخم في أوضاعها الغارقة بالدولار من الأصل - حسب تعبير وول ستريت، أي يصبح لديها فائض من الدولارات. وفي حال أحجمت المصارف عن الشراء، يهبط سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى. مما يعني خسارة كبيرة لمواطني دول تلك المصارف الذين كانوا قد اشتروا في الماضي دولارات أو موجودات مسعرة بالدولار، لا تزال بحوزتهم حتى تلك اللحظة. وفضلاً عن ذلك، في حال أصبحت الفرنكات الفرنسية تكلف الأمريكيين دولارات أكثر من ذي قبل، سيلجأ الأمريكيون إلى شراء كمية أقل من العطور الفرنسية والمشروبات الفرنسية، وفي الوقت نفسه، يتعين على

الفرنسيين دفع فرنكات أقل لشراء ما قيمته 1000 دولار من السلع والخدمات الأمريكية، مما يزيد واردات فرنسا من الولايات المتحدة.

تلك تماماً هي النتيجة التي كان نيكسون وكونيللي يأملان في تحقيقها. وسيعود كل ذلك بالنفع على الأعمال والوظائف الأمريكية. إضافة إلى حقيقة أن جعل الصادرات الأمريكية أكثر جاذبية والواردات الأجنبية أقل جاذبية، قد يؤدي بعملية تخفيض قيمة الدولار إلى تصحيح نفسها بنفسها وذلك لدى تناقص الطلب الأمريكي على العملات الأجنبية وزيادة الطلب الأجنبي على الدولار.

أما الجزء الثاني من استراتيجية كونيللي - نيكسون فقد وُضع بحيث يؤدي إلى إعاقة النتائج التضخمية المحتملة لعملية إنعاش الأعمال. ومن أجل إقناع العالم (بما في ذلك الأمريكيين أنفسهم) بأن نهاية إمكانية التحويل إلى ذهب ليست بالضرورة الخطوة الأخيرة على الطريق الأكيد المؤدي لتضخم جامح، أدرك نيكسون وكونيللي أن عليهما إرفاق عملية القضاء على الرابطة مع الذهب بعملية وضع ضوابط للأسعار والأجور تؤكد التزامهما بمحاربة التضخم.



كان نيكسون مقتنعاً أن زمن أنصاف الحلول قد ولى. وكان في نيته أن يقضي على كل انتقاد يوجه له بالتلكؤ بأن يتحرك بأسلوب، وصفه هو بقوله، «يجعله يتجاوز الجميع بوثة واحدة»⁽³⁾. لم يكن يتوقع الكثير من المصاعب. فالجمع بين التخلي عن معيار الذهب وتبني ضوابط إلزامية للأسعار والأجور كان يشكل تركيبة متكاملة. لا شك بأن دوافع الجاذبية الاقتصادية كانت قوية، لكن كل من نيكسون وكونيللي كانا يهتمان أكثر بالجاذبية السياسية لسياستهما الجديدة: فقد أعجب المحافظون بالمدلولات المتعلقة بالسوق الحرة في الانفصال عن الذهب، بينما أعجب الليبراليون بالسياسة الفعالة المتضمنة ضوابط الأجور والأسعار.

وقد جاءت القشة الأخيرة خلال أسبوع التاسع من آب، وعلى نحو يحفل بالسخرية، وذلك عندما توجه الممثل الاقتصادي البريطاني شخصياً إلى وزارة الخزانة وطلب ما قيمته 3 بلايين دولار ذهباً. وفي يوم الجمعة الذي تلا ذلك، وكان الثالث عشر من الشهر، أمر الرئيس بشكل مفاجيء ستة عشر من كبار واضعي السياسة الاقتصادية في إدارته بمرافقته في طائرة مروحية إلى كامب ديفيد. وللتأكد من عدم تسرب أي شيء حول المداولات، عمد الرئيس إلى عزل تلك المجموعة عن أي اتصال بالعالم الخارجي. وقد وصف هيربرت شتاين، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين آنذاك، تلك المناسبة بقوله: «واحد من أكثر الأحداث إثارة ودراماتيكية في تاريخ السياسة الاقتصادية»⁽⁴⁾.

وتمخضت اجتماعات تلك المجموعة عما أطلق عليه اسم سياسة اقتصادية جديدة، كانت تجمع بين إغلاق كوة الذهب مع تثبيت إلزامي وشامل للأسعار والأجور. كانت مدة التثبيت المقررة تسعين يوماً، لكن التوقعات ذهبت إلى أن تلك الخطوة الأولية ستتبعها قيود طوعية تفرضها دور الأعمال والعمال. وبالإضافة للقرارات المتعلقة بالضوابط والذهب، تضمنت السياسة الجديدة توصيات بإجراء خفض للضرائب على الأعمال وتخفيضات على الإنفاق الحكومي وبفرض رسم إضافي تبلغ نسبته 10 بالمائة على نصف واردات الولايات المتحدة تقريباً. كان الرسم الإضافي على الواردات يعادل تخفيض قيمة الدولار، حتى دون حدوث أي تغيير في أسواق القطع الأجنبي، وذلك لأنه يرفع ثمن تلك الواردات بالنسبة للأمريكيين بشكل آلي. وقد أجمع المشاركون على أن إعلان تلك السياسة الاقتصادية الجديدة يجب أن يتم التخطيط له بحيث يحدث أثراً كبيراً في العالم بأسره. وألحوا على الرئيس بإذاعة تصريح عام عبر التلفزيون أثناء فترة البث الرئيسية في مساء ذلك الأحد. لأن إذاعة قراراته قبل أن تفتح الأسواق صباح يوم الاثنين سيقطع على الإشاعات أو الأنباء المتسربة الطريق لإضعاف زخم كلماته. اعترض نيكسون:

الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

فقد كان متردداً في إذاعة خطابه مساء الأحد خوف إزعاج الناس بالحديث خلال الوقت المخصص لمسلسل بونانزا، وهو أكثر المسلسلات شعبية في تلك الفترة⁽⁵⁾.

وتحت ضغط مستشاريه، تدبر نيكسون أمر وضع المصلحة العامة فوق راحة عشاق بونانزا. وقد ظهر خبر الخطاب الذي ألقاه خلال فترة البث الرئيسية بعنوانين بارزة تصدرت الصحف الصباحية يوم الاثنين. كانت كلمات الرئيس واضحة وصریحة:

لقد أعطيت توجيهاتي لوزارة الخزانة بالدفاع عن الدولار ضد المضاربين... والآن، وبعد أن أصبحت الدول الأخرى قوية اقتصادياً، حان لها الوقت لأن تنهض بحصتها العادلة من عبء الدفاع عن الحرية في أرجاء العالم. لقد حان الوقت لإعادة معدلات الصرف إلى وضعها الصحيح... ولم تعد للولايات المتحدة حاجة للصراع وإحدى يديها مكبله خلف ظهرها... ونحن لن نتراخى ونفقد زعامتنا الاقتصادية في العالم⁽⁶⁾.

«لقد أطلقوا النار من كلا ماسورتي البندقية»، كان هذا تعليق رئيس شركة بانكرز ترست كومباني صباح يوم الاثنين. وأكد پول صامويلسون، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، في مقالة كتبها لصحيفة نيويورك تايمز أن «الرئيس لم يكن لديه فرصة حقيقية للاختيار. لقد أرغم على التصرف بسبب النزيف الهائل لاحتياطيات الدولار في الأسابيع الأخيرة... فلا أكثر من عقد، ظل الدولار الأمريكي عملة مقومة بأكثر من قيمتها... [والسياسة الجديدة] تساعد اليابان أيضاً... إذ أن من حماقة بالنسبة لليابان أن توزع السلع دون أن يدفع لها الثمن بسلع مكافئة. وفي وول ستريت، هتف أحد البائعين «إن جميع المضاربين اليوم هم أسعد الناس على سطح الأرض». وبينما حلقت أسعار

السندات، ارتفعت معدلات سوق الأسهم بنسبة 4 بالمائة تقريباً، وبلغ حجم العمليات التجارية رقماً قياسياً لم يسبق أن وصل إليه قبل ذلك التاريخ⁽⁷⁾.

ظهرت بعض ردود الفعل الناقمة. فقد شعر جورج ماكغفرن، المرشح الديمقراطي الوحيد المُعلن للترشيح للرئاسة، بالتهاسة: «عار على أمة عظيمة كأمنا أن تُنهي إمكانية تحويل الدولار بهذه الطريقة... . وسنصبح، بسبب هذا التصرف، المنبوذين الاقتصاديين في العالم»⁽⁸⁾. كما صرح الاتحاد الأمريكي للعمال ومؤتمر المنظمات الصناعية، باسم اتحاد النقابات المهنية، وقد أغضبهما احتمال فرض ضوابط على زيادة الأجور، صرحاً بأن «لا ثقة لهما على الإطلاق بقدرة الرئيس نيكسون على أن يدير شؤون البلاد الاقتصادية بنجاح»⁽⁹⁾.

لقد فات تلك الآراء السلبية إدراك جوهر الموضوع برمته. فاعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، أغلق الأمريكيون على أنفسهم باب سجن ذهبي لم يكن من شأنه سوى تأجيل يوم تصفية الحسابات. وحاولوا بكل الطرق الحفاظ على الرابطة مع الذهب حتى عندما كانوا يضطرون لإنفاق مبالغ كبيرة من المال على الواردات وعلى الاستثمارات في الدول الأجنبية. اقترضوا من أصدقائهم وتملقوا هؤلاء الأصدقاء، وفرضوا الضرائب على مواطنيهم، وشنوا الحرب على المضاربين، ووضعوا عوائق أمام استثمارات شركاتهم في الخارج. لكن الخطوة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تتيح لهم الاحتفاظ بذهبهم - وهي السياسة التقليدية القائمة على الضغط على الاقتصاد ورفع معدلات البطالة - هذه الخطوة لم تكن مقبولة في عالم ما بعد الحرب.

كان البديل الوحيد هو التخلي عن الذهب قبل سنة 1971 بفترة طويلة. وقد تجرأت قلة من غريبي الأطوار على اقتراح هذا الحل، ولكن جرى إسكات هؤلاء بالقوة. وكان الأجانب يفضلون إبقاء كوة الذهب مفتوحة ليتمكنوا من تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب كما يشاءون. كما حالت العجرفة بين

القادة الأمريكيين وبين اتخاذ أي إجراء عنيف حتى اللحظة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، كان الأوروبيون واليابانيون يخافون من تخفيض قيمة الدولار لأن ذلك سينعكس سلباً على أعمالهم كما أنه سيسبب خسارة لمواطنيهم الذين كانوا قد قاموا في الماضي بتكديس الدولارات والموجودات المسعرة بالدولار. كما أن تخفيض قيمة الدولار تعني أيضاً صادرات أقل إلى أمريكا ومنافسة أكبر مع الواردات من أمريكا. ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة الدولار كان على الأرجح سيؤدي إلى جعل الأجانب المترددين أكثر إقبالاً على السلع والخدمات الأمريكية وإلى إعادة التوازن إلى النظام.



لدى الانعتاق من الأثقال الذهبية بشكل نهائي، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى خلق بلبلة فورية خارج البلاد. وخلافاً لول ستريت، هبطت أسواق الأسهم الأجنبية هبوطاً حاداً. ففي سوق طوكيو، دب زعر حقيقي وصفته جريدة نيويورك تايمز بقولها «مع ورود أوامر البيع بأي سعر هبطت الأسعار هبوطاً حاداً»⁽¹⁰⁾. وعندما قام أحد الأمريكيين، وكان يريد شراء رغيف من الخبز في باريس، بتقديم ورقة نقدية من فئة الدولار إلى الخباز، قال له الخباز: «لم تعد لهذه أية قيمة»⁽¹¹⁾.

وقد كان البديل الوحيد لحدوث هبوط في قيمة الدولار بالنسبة لعملات العالم هو استعداد الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية لشراء كل الدولارات المعروضة للبيع من قبل جهات خاصة لم تعد ترى أي سبب يدفعها للاستمرار في مخاطرة حيازة الدولارات. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات تجهد نفسها بالتفكير بما ينبغي اتخاذه من إجراءات، أغلقت أسواق القطع الأجنبي، ولم يعد يُسمح بإجراء أية عمليات تجارية. الأسواق اليابانية فقط ظلت مفتوحة، ولكن بعد أن امتصت 4 بلايين دولار خلال الأسبوعين اللذين

تلياً يوم 15 آب، أطلقت الحكومة اليابانية الأسواق وأخذت تراقب سعر الين وهو يرتفع مقابل الدولار. فتحت الأسواق الأخرى أبوابها في اليوم الثالث والعشرين، وأحرزت نتائج مماثلة. لقد تم تخفيض قيمة الدولار.

حفزت موجة بيع الدولار الحكومات الأجنبية للمطالبة بعودة فورية إلى شكل من أشكال النظام ذي معدلات صرف ثابتة. وحتى الأمريكيون اضطروا للاعتراف بأن معدلات صرف متقلبة بهذا الشكل أدت إلى خلق حالة من البلبلة لدى اتخاذ كل أنواع القرارات المتعلقة بالأعمال. وقد تُوّجت سلسلة من المفاوضات الطويلة بعقد اجتماع في كانون الأول 1971 في مؤسسة سميونيان في واشنطن من أجل إعادة النظام إلى أسواق القطع الأجنبي. وجرى الاتفاق على مجموعة جديدة من نسب التكافؤ، أخذت في الاعتبار جزءاً من انخفاض قيمة الدولار الذي حصل في الأسواق خلال الأشهر الأربعة السابقة، وتخلت الولايات المتحدة عن الرسم الإضافي على الواردات البالغ 10 بالمائة. كما وُضع سعر رسمي جديد لسعر الذهب بالدولار وهو 38 دولار - أي ما يعادل التخفيض الرسمي لقيمة الدولار البالغ 9.7 بالمائة - رغم أن الذهب كان في ذلك الوقت يباع في سوق لندن بسعر يتراوح ما بين 43 دولاراً و44 دولاراً، أي أعلى بحوالي خمس دولارات عما كان عليه السعر في 15 آب. وقد وصف نيكسون ذلك الاتفاق، بمغالة مجافية للمنطق، بقوله «أهم اتفاق مالي في تاريخ العالم»⁽¹²⁾.

لم تكن تلك الإجراءات الجديدة قادرة على تخطي ضغوط التضخم المتصاعدة التي كانت آخذة في التراكم في سائر أرجاء العالم. وقد أدت سلسلة من الأزمات إلى إجراء مجموعة أخرى من المفاوضات التي تمخضت عن زيادة تمت الموافقة عليها في السعر الرسمي للذهب بالدولار، ليصبح 42,22 دولاراً (وهو السعر الذي لا يزال معمولاً به في الولايات المتحدة بعد 27 سنة)، ولكن حتى هذه الخطوة أخفقت في منع حدوث انهيار نهائي في الجهود الرامية

للمحفاظ على علاقات صرف ثابتة بين العملات الرئيسية . ومما زاد الأمر سوءاً، أن منظمة الأوبيك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، وهو تجمع يضم الدول الرئيسية المنتجة للنفط، تضافرت في تشرين الأول من سنة 1973 لتحديد إنتاجها حتى قفز سعر النفط من 2,11 دولار للبرميل إلى عشر دولارات، مما أدى إلى إطلاق العنان لدوافع تضخمية إضافية قوية لا سبيل إلى مقاومتها في كل أرجاء العالم .

كان كل ذلك فوق احتمال نظام ضوابط الأسعار والأجور في الولايات المتحدة . ولم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التخلي عن تلك الإجراءات وذلك في وجه القفزة الهائلة في سعر النفط التي رافقها تخفيض قيمة الدولار، مما أدى، بشكل آلي، إلى رفع أسعار معظم السلع والخدمات الأجنبية بالنسبة للأمريكيين .

وفي تشرين الثاني من سنة 1973، أي بعد شهر من قيام دول الأوبيك بهز الاقتصاد العالمي، أقرّت المصارف المركزية بعقم قرارها المتخذ سنة 1968 بالكف عن المتاجرة بالذهب إلا فيما بين بعضها البعض . وأصبح الآن بإمكان المصارف المركزية الشراء والبيع في سوق لندن بأسعار تفوق السعر الرسمي البالغ 42,22 دولار، كما جرى ضمان العديد من القروض بين الحكومات بالذهب المسعّر بأكثر من 40 دولار . وسرعان ما بدأ الفرنسيون يقومون كل احتياطاتهم من الذهب بسعر السوق، لكن الآخرين رفضوا اتباع خطاهم مما جعل الفرنسيين يظهرون مرة أخرى بمظهر المتفردين في تصرفاتهم .

وبدءاً من سنة 1975، بُدئ باتخاذ خطوات أولية لتحرير النظام المالي بدرجة أكبر من قيود الذهب . ففي شهري كانون الثاني و حزيران من سنة 1975، ثم مرة أخرى في سنتي 1978 و 1979 طرحت وزارة الخزانة الأمريكية للبيع في المزاد العلني ما مجموعه 6 بالمائة تقريباً من كامل مخزونها الذهبي، يدفعها الاعتقاد بأن «لا الذهب ولا أية سلعة أخرى توفر قاعدة مناسبة

للإجراءات المالية»⁽¹³⁾. وفي شهر آب، توصلت إحدى لجان صندوق النقد الدولي إلى قرارين في غاية الأهمية: فقد وافق أعضاؤها على إلغاء السعر الرسمي للذهب، وكانت عائدات المزاد ستستخدم لصالح الدول النامية وكذلك لإعادة جزء من المال الذي كانت الدول الأعضاء قد أسهمت به في الصندوق إلى تلك الدول. وبعد مائة سنة كان فيها تخزين الذهب هو العادة المتبعة في المصارف المركزية، انتهت عادة التخزين وجاء دور التخلص من المخزونات.

لم يتأثر جمهور المضاربين كثيراً لا بأقوال الحكومات والوكالات الرسمية ولا بأفعالها. ففي حال رغبت الحكومات بأن تلعب بالذهب وفق قِيم مصطنعة أو بأن تطرح للبيع في المزاد مقادير إسمية من الذهب، فإن تلك كانت مشكلتها هي. ولم يبد أي اتفاق من الاتفاقات الدولية، المتعلقة بتدبير أمر تقلب معدلات الصرف، قادراً على الصمود. فقد كان التضخم في كل الأقطار يلتهم كل قيم الأسهم والسندات والنقد. وبلغ التضخم أشده في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من بين الدول المتطورة، ولكن حتى التضخم في ألمانيا وصل معدله إلى 5 بالمائة خلال الفترة ما بين 1974 - 1981، ومر بفترات وصل فيها إلى ما فوق نسبة 7 بالمائة. وكانت النتيجة أن العديد من المضاربين كان من دواعي سرورهم شراء الذهب من المصارف المركزية التي كانت تصر على التصرف كما لو أن الذهب كان مجرد بقايا بربرية لا يستحق أن يقتنيه أحد بعد تلك اللحظة.



أدّى الازدياد الكبير في الطلب على الذهب، كملاذ آمن للثروة وكوقاء ضد التضخم، إلى رفع سعره في سوق لندن من 46 دولار للأونصة عند بداية سنة 1972 إلى 64 دولاراً للأونصة عند نهاية السنة نفسها. وخلال سنة 1973، تجاوز السعر مبلغ 100 دولار، أما خلال الفترة ما بين 1974 - 1977، فقد

تراوح سعر الذهب ما بين 130 دولاراً و180 دولاراً. كما أدت زيادة ثانية فرضتها أوبيك على سعر النفط ليصبح 30 دولاراً للبرميل سنة 1978، إلى إثارة نوبة من الجنون أسفرت عن ارتفاع جديد حاد في أسواق الذهب: فقد وصل سعر الذهب إلى 244 دولاراً للأونصة قبل نهاية السنة ثم تضاعف ليصل إلى 500 دولار سنة 1979. وانسجاماً مع الجو السائد في تلك الأيام، طلبت الممثلة الكوميدية الشهيرة بيتي ميدلر، التي كانت تهم بالقيام بجولة في أوروبا، في 3 تموز من سنة 1978، أن يدفع أجرها البالغ 600,000 دولار بعملات ذهبية جنوب أفريقية بدلاً من الدولارات الأمريكية⁽¹⁴⁾.

كان العنوان الرئيسي على غلاف عدد 12 آذار 1979 لمجلة بيزنيس ويك هو «انحدار قوة الولايات المتحدة»، وقد نُشرت عليه صورة مُقَرَّبَةٌ لوجه تمثال الحرية ودمعة تنحدر على خده. كان هناك الكثير مما يستوجب البكاء عليه في اقتصاد الولايات المتحدة، الذي كانت معظم مشاكله ذات أساس محلي. تحولت أمريكا إلى ضحية لنجاحها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأعمال الأمريكية متفوقة إلى حد كبير على الاقتصاديات المدمرة في بقية أنحاء العالم لدرجة أن المشرفين على الإدارات في أمريكا كانوا على قناعة بأن لديهم جميع الحلول. وقد استخف المدراء التنفيذيون بالتغيير وهَوَّنوا من شأن الضغوط التنافسية الآخذة في التجمع بثبات واطراد فيما وراء حدود الولايات المتحدة وذلك عندما أخذت كل من أوروبا وآسيا تستعيدان عافيتهما بعد الحرب. وفي الوقت الذي كان فيه الجيل الجديد من إدارات الأعمال في الخارج يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ويتوصل إلى ابتكارات تقنية استمر ميدان الأعمال الأمريكي يعاني من تصلب الشرايين الاقتصادي.

لقد كانت الخسارة المأساوية للموقع التنافسي من قِبَل الاقتصاد الأمريكي في السبعينات تعادل هزيمة عسكرية كبرى. فالتضخم كان يبدو عصياً على التحكم، ومعدلات البطالة حافظت بعناد على ارتفاعها، والسياسة المالية غارقة في فوضى عارمة، وكان الدولار موشكاً على الوقوع في أزمة كبرى عند نهاية

العقد، أما حصة أمريكا في الأسواق العالمية فكانت آخذة بالتضاؤل بمعدل يبعث على الأسى.

وفي تشرين الأول، سنة 1979، تجاوز التضخم في الولايات المتحدة معدل 12 بالمائة - وهي زيادة كبيرة على الرقم المأساوي للسنة ما قبل السابقة، والذي بلغ 8 بالمائة - بينما كان الدولار في أسواق القطع الأجنبي يعاني من وضع حرج. ووجد پول فولكر، رئيس منظومة الاحتياطي الفيدرالي، نفسه في مواجهة نظرائه الشديدي الغضب في الدول الأوروبية الكبرى واليابان، الذين كانوا يخشون أن يقع العالم بأسره ضحية أزمة مدمرة كأزمة الثلاثينات ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات قوية وحاسمة لإصلاح أساليبها. تعهد فولكر بأن يعمل الاحتياطي الفيدرالي على ضبط كميات النقد المتزايدة في الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك يعني رفع معدلات الفائدة إلى مستويات لم تبلغها سابقاً في التاريخ. كان الاحتياطي الفيدرالي على وشك ابتلاع الدواء التقليدي.

انتصرت استراتيجية فولكر في النهاية في معركتها الطويلة ضد التضخم، غير أن التأثير الفوري لتلك السياسات أطلق وابلأ آخر من الاضطرابات في الأسواق المالية. فلم يكن أحد يدري على وجه اليقين كيف سيتم تنفيذ إجراءات بمثل تلك الصرامة مع مرور الوقت. وكان أكبر دواعي القلق هنا هو أن الضربة على الاقتصاد قد تكون جد قاسية، وأن تؤدي إلى انتشار حالات الإفلاس وهبوط معدل الإنتاج وارتفاع معدل البطالة بحيث يصبح من الضروري عكس اتجاه تلك السياسة بالكامل، مما يطلق موجة جديدة من الضغوط التضخمية.

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تواجه ظروفاً تحكمها الفوضى في ذلك الوقت. ففي نهاية سنة 1979، كان التضخم في معظم الدول يرتفع بمعدلات متضاعفة، حتى وصل في ألمانيا إلى 6 بالمائة. أما الظروف السياسية فربما كانت أكثر مدعاة للقلق. ففي شهر تشرين الثاني من سنة 1979،

قام متطرفون إيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا كل العاملين هناك كرهائن، وبدأت بذلك أزمة استمرت لأكثر من أربعمئة يوم. وفي الوقت نفسه، كان الروس ماضين في تعزيز قوتهم في اليمن الجنوبية قرب المملكة العربية السعودية، وقرب حدود أفغانستان مع إيران وقرب حدود بلغاريا مع يوغسلافيا - في الوقت الذي كان فيه المارشال تيتو، زعيم يوغسلافيا، البالغ من العمر سبعاً وثمانين سنة، في صحة سيئة.

وفي سوق الذهب، كان شهر كانون الثاني، سنة 1980، واحداً من أعنف الشهور في تاريخ أي سوق، في أي مكان وزمان. فقد قفز سعر الذهب بمقدار 110 دولاراً للأونصة ليصبح السعر 634 دولاراً خلال اليومين الأولين للتعامل فقط من الشهر، في الوقت الذي هبطت فيه قيمة الدولار مقابل المارك الألماني إلى مستوى قياسي. وقد ذكر أحد فروع بنك إنجلترا أن موجوداته البالغة ألف سوفرن ذهبي قد بيعت خلال يومين. وفي تصريح بارع حاول فيه التهوين من شأن المشكلة، قال أحد تجار المعادن الثمينة، ممن يتعاملون مع بنك سويسري، لمراسل صحيفة نيويورك تايمز: «إن السوق تُظهر أن الناس لا يثقون لا بالحكومات ولا بالنقد الورقي»⁽¹⁵⁾.

وعلى حين غرة، أخذت أصوات المصارف المركزية تتصاعد حول استرجاع الذهب لدوره التقليدي في النظام النقدي، وهو اتجاه معاكس تماماً للسياسات الأخيرة التي كانت تنادي ببيع الذهب من مخزونات تلك المصارف. وأعلن وكيل وزارة الخزانة الأمريكية أمام الكونغرس: «يظل الذهب جزءاً مهماً من احتياطات المصارف المركزية التي تتوفر عند الحاجة. ولن يتغير ذلك في المستقبل المنظور»⁽¹⁶⁾. ولا عجب في ذلك: فالزيادة المذهلة في سعر الذهب اعتباراً من سنة 1978 قد زادت سعر السوق للاحتياطات الذهبية بأكثر من ثلاثة أضعاف قيمة كامل موجوداتها من العملات الأجنبية.

بعد ذلك، عقد وزير الخزانة ج. ويليام ميلر مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن

وزارة الخزانة لن تقيم بعد ذلك مزادات لبيع الذهب. وقال للصحفيين: «لا يبدو حالياً أن هذا هو الوقت المناسب لبيع ذهبنا». ومع وجود 220 مليون أونصة (ما يقارب سبعة آلاف طن) مخزونة في فورت فوكس، كان تخزين الذهب يستعيد بعضاً من احترامه التقليدي. وقد كانت تلك ملاحظة غريبة، وذلك في ضوء مزادات الذهب التي كانت وزارة الخزانة قد أقامتها وبأسعار أقل بكثير منذ أن بدأت هذا الإجراء قبل خمس سنوات. إن معظم المستثمرين يهدفون للشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع، لكن، على ما يبدو، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تميل لفكرة البيع بسعر منخفض أكثر من فكرة البيع بسعر مرتفع: ففي المزاد الأخير الذي أقيم قبل تلك الأحداث، أي قبل شهرين تماماً، كان السعر الوسطي لا يتعدى 372,30 دولاراً⁽¹⁷⁾.

وخلال ثلاثين دقيقة من إبداء ميللر لملاحظاته، ارتفع سعر الذهب بمقدار 30 دولاراً للأونصة ليصل إلى 715 دولاراً. وفي اليوم التالي، ارتفع إلى 760 دولاراً. وفي اليوم الذي تلاه وصل إلى 820 دولاراً. واستبد الحبور بمدير دائرة المعادن الثمينة في أحد مصارف نيويورك المتخصصة بتجارة الذهب، ليعلن قائلاً: «شهادات، قطع نقدية، سبائك، كل ما يخطر ببالك، لقد انتعشت أعمالنا. أصيب الأمريكيون بحمى الذهب. أما سوق السبائك العالمي، التي تُمثل القسم الأكبر من أعمالنا، فقد تحولت إلى حديقة حيوانات»⁽¹⁸⁾.

لم تشمل مشاعر الذعر كل الناس. فبعكس الوزير ميللر، كان الكثير من المواطنين العاديين يعتقدون أن البيع بسعر مرتفع يعتبر فكرة جيدة. وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها بتاريخ 12 كانون الثاني، مقالاً استهلته بهذه الكلمات: «جاءوا يحملون كل أنواع القطع الغالية إليهم، من الفضيّات الموروثة إلى قطع النقد الذهبية والمجوهرات، أملين بتحويل ذهبهم وفضتهم القديمين إلى أوراق نقدية [دولار] جديدة». ووُصفت غرفة انتظار أحد التجار البارزين بأنها أشبه بقاعة مطار في ذروة موسم الإجازات منها بشركة تعمل في ميدان

شراء القطع المعدنية القديمة . وبعد خمسة أيام ، وعندما وصل السعر في سوق الذهب إلى 760 دولاراً للأونصة ، جاء في مقال مماثل ، «كان التجار في الشارع السابع والأربعين يتوقعون أن يصل السعر إلى 1000 دولار للأونصة في شهر تموز ، ولكن لا يبدو أن أحداً يرغب بالانتظار» .

وصل السعر حده القياسي البالغ 850 دولاراً في 21 كانون الثاني . وقد لخص جيمس سنكلير ، وهو سمسار سلع ، الوضع بقوله «إذا كنت تصدق السوق ، فنحن إذاً نخوض غمار الحرب العالمية الثامنة»⁽¹⁹⁾ . وفي وقت متأخر من بعد الظهر ، أعلن الرئيس كارتر أن على الولايات المتحدة «دفع أي ثمن يتطلبه الأمر لتظل أقوى دولة في العالم» . وقد هدأ هذا التعليق من حدة الانفعال في أسواق الذهب والقطع الأجنبي - وهبط سعر الذهب بمقدار 50 دولاراً قبل موعد إغلاق عمليات المتاجرة .

وبالفعل ، تحول الوضع في السوق تحولاً كاملاً بسرعة خارقة . ففي 22 كانون الثاني ، هبط السعر بمقدار 145 دولاراً . وفي سنة 1981 كان السعر الأعلى هو 599 دولاراً للأونصة . وعندما حلت سنة 1985 ، هبط الذهب إلى حدود 300 دولار . أما السعر العالي الذي وصل إليه بعد ذلك ، ولمدة قصيرة فقط ، فقد بلغ 486 دولاراً ، وذلك في أعقاب انهيار سوق السهم سنة 1987 . وفي نهاية سنة 1997 ، هبط الذهب إلى ما دون 300 دولار . أي أن السعر قد هبط بنسبة تزيد عن 60 بالمائة خلال أقل من ثماني سنوات .



تعتبر تلك السوق الغربية للمضاربة على ارتفاع الأسعار ، التي تراوحت فيها الأسعار بين 35 دولاراً سنة 1968 ، وبين 850 دولاراً ، وهي الذروة التي بلغت في كانون الثاني سنة 1980 ، حدثاً استثنائياً في تاريخ المال . فقد مثلت زيادة وصلت إلى 30 بالمائة سنوياً خلال اثنتي عشرة سنة ، أي معدل يتجاوز

كثيراً معدل التضخم البالغ 5.7 بالمائة خلال الفترة ما بين 1968 - 1980. إن أكبر أسواق المضاربة على ارتفاع الأسعار في تاريخ سوق الأسهم، لتبدو باهتة بالمقارنة معها. فقد بلغ أعلى مردود سنوي إجمالي (بما في ذلك الدخل) في سوق الأسهم خلال فترة اثنتي عشرة سنة، نسبة 19 بالمائة، وذلك اعتباراً من منتصف سنة 1949 وحتى منتصف سنة 1961. وفي سنة 1959، كان المبلغ المُستثمر بالذهب يبلغ تقريباً خُمس سعر السوق من مجموع الأسهم العادية في الولايات المتحدة، وفي سنة 1980، كان مبلغ 6.1 تريليون دولاراً، المُستثمر بالذهب، يتجاوز سعر السوق لمبلغ 4.1 تريليون دولار بأسهم الولايات المتحدة⁽²⁰⁾. لو أن كرويسوس وشارلمان وبيزارو امتد بهم العمر ليشهدوا هذه المسيرة الظافرة لقيمة ذهبهم الثمين! . . .

ومع ذلك، فإن تلك المعطيات الصُرْفَة تبالغ في وصف السعادة التي منحتها تلك الأسعار للمهووسين بالذهب. إن القلة ممن اشترى بسعر 35 دولاراً، أو حتى بسعر يقل عن 100 دولار، قد صمّدت انتظاراً للبيع بسعر 850 دولاراً. فلا شك أن معظم الأشخاص الذين اشترى في وقت مبكر أخذوا أرباحهم وانصرفوا قبل أن تبلغ الأسعار ذروتها، لأن المسار إلى سعر 850 دولاراً كان متقلباً طوال الوقت. والاحتمال الأكبر هو أن عدد الأشخاص الذين جذبهم سوق الذهب عندما اقترب سعر 850 دولاراً - وبعد ذلك بفترة قصيرة - كان أكبر من عدد الأشخاص الذين كانوا يتمتعون ببعد النظر الكافي لجعلهم يدخلون تلك السوق عندما كان السعر لا يزال يحوم حول 40 دولاراً.

إن فورة الاندفاع إلى أسواق الذهب في أوائل الثمانينات كان لها نتائج مشابهة تقريباً لنتائج فورة الذهب في كلونديك قبل ثمانين سنة، حيث لم يُصَبَّ الشراء سوى أربعمئة شخص تقريباً من أصل مائة ألف من المنقبين. ومما يدعو للسخرية أن نظام التقاعد لولاية آلاسكا اشترى طناً من سبائك الذهب سنة 1980 بسعر 651 دولاراً للأونصة، ثم عاد واشترى طناً آخر في نهاية سنة 1980 دفع

ثمنه 575 دولاراً للأونصة. وفي آذار من سنة 1983، باعت الولاية بسعر 414 دولاراً⁽²¹⁾. وهكذا كان الرابحون الحقيقيون في النهاية هم البائعين - وهي فرصة اختارت وزارة الخزانة الأمريكية أن تتركها تغلت من بين يديها.



وفي سنة 1981، بلغ المخزون الذهبي من النقد في الولايات المتحدة ما يقارب ثمانية آلاف طن، أي أكثر قليلاً من ثلث الحد الأعلى الذي بلغه سنة 1949، وأكثر بنسبة 50 بالمائة فقط عما كان عليه سنة 1933، ويعادل تقريباً ربع مخزون النقد الذهبي في العالم. وبموجب السعر الرسمي البالغ 42,22 دولاراً، لم تكن قيمة ذلك المخزون تتجاوز 11 بليون دولار، رغم أن قيمته كانت تبلغ 120 بليون دولار حسب وسطي سعر السوق سنة 1981، وهو 460 دولاراً للأونصة. كانت الالتزامات تجاه الأجانب تتجاوز في ذلك الوقت 300 بليون دولار. وهو زيادة تبعث على الدهشة وتبلغ تقريباً أكثر من عشرة أضعاف المستوى الذي أثار حنق الجنرال ديغول قبل ذلك بثلاث عشرة سنة⁽²²⁾.

قرر دونالد ريغان، وزير الخزانة، بأن الوضع يتطلب إجراء دراسة معمقة. ومثلما دعا دايفيد ريكاردو سنة 1810 إلى تشكيل «لجنة منتقاة لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذهبية، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»، شكل ريغان لجنة الذهب في حزيران من سنة 1981 من أجل «القيام بدراسة تهدف إلى تقديم ووضع توصيات... تتعلق بدور الذهب في أنظمة النقد المحلية والعالمية». وقد تضمنت اللجنة أعضاء من الكونغرس وممثلين من مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي وكبار الاقتصاديين، وأحد الأكاديميين المعروفين، وشخصية من النشطاء في أسواق الذهب.

وبعد أن عقدت اللجنة تسعة اجتماعات واستمعت إلى 23 شاهداً،

أصدرت تقريراً يضم عدداً كبيراً جداً من الحواشي التي وضعها الأعضاء، مما يشير إلى عمق الاختلافات في فهمهم لما حدث للذهب مؤخراً ولأسلوب العمل المناسب الذي يجب أن توصي اللجنة باتخاذها في المستقبل القريب. كما حوى التقرير سرداً يشير الإعجاب لتاريخ الذهب في الأنظمة المالية وكنزاً من الإحصاءات التاريخية المفيدة، غير أن التوصيات التي جاء بها لا تثير الاهتمام نظراً لأنها لم تفلح في الوصول إلى إجماع بتأييدها بين أعضاء اللجنة. وكان مآل لجنة ريغان لسنة 1981 التجاهل والنسيان، بينما ظل تقرير لجنة السبائك لسنة 1810 يشكل عنصراً هاماً لدى دراسة النقد والصرافة. والأثر الوحيد الباقي من توصيات لجنة ريغان هو ذلك العدد الصغير من قطع النقد الذهبية التي تم ضربها بعد أن أجازها الرئيس ريغان في كانون الأول سنة 1985. إن معظم هذه القطع النقدية الجميلة موجودة في أيدي هواة جمع القطع الأثرية⁽²³⁾.



وبالإضافة لإخفاق لجنة الذهب في الوصول إلى إجماع واضح، أخذت الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في أوائل الثمانينات تعمل، آخر الأمر، على إقصاء الذهب عن مركز الأحداث. أخذت عائدات السندات تتضاعف كما أن الأسهم العادية صارت تُؤمّن لأصحابها وفقاً من الدخل من إيرادات الأسهم التي وصلت حتى 6 بالمائة. وبما أن الذهب لا يؤمن أي دخل، بل أن تخزينه يتطلب نفقات، أصبح امتلاك الذهب أمراً مكلفاً فعلاً بالمقارنة مع فرص الاستثمار البديلة.

ورغم كل تلك العراقيل، كان بإمكان الذهب أن يظل فكرة معقولة لو أن الناس كانوا يتوقعون أن يفلت زمام التضخم. إن القصة بكاملها خلال الثمانينات، كانت في الإدراك المتعاضم، الذي شمل العالم بأسره، بأن التضخم العنيف خلال السبعينات كان قد تم صدّه أخيراً وبأن أسعار السلع والخدمات

في المستقبل المنظور سترتفع بوتائر أكثر اعتدالاً وطواعية. ومما يستحق الملاحظة أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد هبط من تلك المستويات الشاهقة التي كان عليها في نهاية السبعينات إلى معدل لا يزيد عن 3 بالمائة بحلول سنة 1985، ولكن الأمور كانت تجري بالطريقة ذاتها في معظم البلاد، حتى في مناطق كإيطاليا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث كان التضخم يُعتبر مشكلة مزمنة. وفي حال كان التضخم قد توقف أو في سبيله لذلك، لا يعود هناك أي معنى لتخزين الذهب، لأنه لن يكون هناك كبير أمل في استرداد تكاليف التخزين أو في التعويض عن الدخل المفقود.

خلال العقدين الذين أعقبا سنة 1980، كان ارتفاع وهبوط أسعار الذهب يتبعان حالات ارتفاع وهبوط - حالات الهبوط في معظم الأحيان - معدل التضخم. غير أن سعر الذهب أخذ يهبط بشكل ثابت، بينما استمرت أسعار السلع والخدمات بالارتفاع، ولو أن ذلك كان يجري بوتيرة أبطأ. تضاعفت كلفة المعيشة في سنوات 1980 - 1999 - أي أن معدل التضخم السنوي بلغ 5.3 بالمائة تقريباً - لكن سعر الذهب هبط بمعدل 60 بالمائة. في كانون الثاني سنة 1980، كانت أونصة الذهب تشتري مجموعة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى 850 دولاراً. أما في سنة 1999، فنفس المجموعة كانت تكلف خمس أونصات من الذهب.

بل إن سوق الأسهم يقدم لنا مقارنة أوضح. فمن قبيل الصدفة الغريبة أن متوسط داو جونز الصناعي لأسعار الأسهم وصل إلى 850 نقطة تقريباً عندما بلغ سعر الذهب ذروة 850 دولاراً^(*). وهكذا أصبحت أونصة الذهب تستطيع شراء حصة من ذلك المتوسط في ذلك الوقت. عندما هبط سعر الذهب إلى ما يقارب 300 دولار في خريف سنة 1999، كان متوسط داو جونز بحدود 10,000

(*) أغلق المتوسط في كانون الثاني سنة 1980 على 860,34 نقطة.

نقطة. الآن أصبح الأمر يحتاج لثلاثين أونصة من الذهب لشراء حصة واحدة من المتوسط.



إن إحدى التوصيات، التي لم تحظَ بكثير من الاهتمام، في لجنة ريغان لسنة 1981 قد تناولت موضوع المقدار المناسب من مخزون الحكومة من الذهب. ورغم أن تصويتاً مبدئياً نال الأغلبية كان قد أقر أنه «في ظل ظروف كتلك الموجودة حالياً، يجب الحفاظ على المخزون بقيمته الحالية»، إلا أن التقرير النهائي يوصي بالتالي «بالنظر إلى أنه لا يمكن اعتبار أي مستوى محدد لمخزون الذهب على أنه «صحيح» بالضرورة، [يجب أن] تحتفظ وزارة الخزانة بحق القيام بالمبيعات حسب ما تراه مناسباً، شرط الحفاظ على مستويات كافية للحالات الطارئة»⁽²⁴⁾. ورغم المراوغة التي تتضمنها الجملة الأخيرة، إلا أن هذه التوصية حددت الاتجاه العام الذي سيكتنف الذهب للسنوات الباقية من الثمانينات وخلال التسعينات.

كان كلما انخفض سعر الذهب، كلما ازدادت احتمالات البيع الرسمي، لا من قبل الولايات المتحدة فحسب بل ومن قبل دول أخرى، بل وحتى من قبل صندوق النقد الدولي نفسه. وعندما ارتفع سعر الذهب من 375 دولار سنة 1982 إلى ما يقارب 500 دولار بعد انهيار سوق الأسهم سنة 1987، لم يجز سوى القليل من المبيعات من قبل المصرف المركزي. ولكن عندما بدأ السعر ينخفض ليصل إلى 350 دولاراً سنة 1992، تم بيع ما يقارب خمسمائة طن. وخلال الفترة ما بين 1992 - 1999، وعندما هبط السعر إلى ما دون 300 دولار، باع القائمون على المصرف المركزي ثلاثة آلاف طن، أو ما يعادل أربعمائة طن في السنة⁽²⁵⁾. إذاً، ليس من الضروري أن تكون مستثمراً هاوياً حتى تبيع بسعر منخفض.

وبينما كانت المصارف المركزية تحول ذهبها إلى نقد، كان يصل إلى الأسواق كل سنة ما يزيد على ألفي طن إضافية من الذهب من الإنتاج الجديد في المناجم، أي ما يبلغ تقريباً ضعف مستوى الإنتاج قبل أن يتحرر سعر الذهب من السعر القديم البالغ 35 دولاراً. وكانت مبيعات المصارف المركزية البالغة أربعمائة طن تبدو قليلة بالمقارنة مع ألفي طن من الكميات التي توشك على الوصول من المناجم. ورغم ذلك، ظل حجم مجموع موجودات المصرف المركزي والموجودات الرسمية يعتبر ضخماً - ما يزيد على ثلاثين ألف طن - بحيث بدا الأمر وكأن غيمة سوداء تتكاثف فوق الأسواق. إذ من بإمكانه معرفة كم سيصل إلى السوق من هذا الكنز المخزون؟..

وضمن هذه الأجواء، انقضت صاعقة على الأسواق في تشرين الأول من سنة 1997، وذلك عندما أصدر فريق من الخبراء السويسريين تقريراً يوصون فيه بإجراء تعديل على الدستور السويسري بشكل جذري وقد صرح هؤلاء الخبراء: «لقد فقد الذهب وظيفته النقدية، إن نسبة التكافؤ مع الذهب هي مجرد أداة محاسبية... والعودة إلى معيار الذهب أمر مستحيل حالياً... كما أن المسودة المقترحة للمادة الدستورية لا تحوي أي علاقة للفرنك [السويسري] مع الذهب. إن الفقرة الخامسة من المادة E-BV، التي تلزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ باحتياطات كافية من العملة، يجب أن تحل محل الثقة التي توحى بوجود تغطية ذهبية، وأن تؤكد باستمرار بقاء ثقة العامة بعملة الدولة»⁽²⁶⁾.

لكن الخبراء لم يكونوا مستعدين تماماً للتخلي عن الذهب كلية، فقد أشاروا إلى أن «كثيراً من المودعين يرون في الذهب الشيء الوحيد الذي يحتفظ بقيمته عبر آلاف السنين». لذا، فقد أوصوا بأن يستمر المصرف المركزي بالاحتفاظ بنصف مخزونه الكلي من الذهب تقريباً وأن «يباع القسم الذي تم الاستغناء عنه من الذهب على دفعات صغيرة»⁽²⁷⁾. ورغم تلك المرونة إزاء

عوامل القلق المحتملة بين الناس، إلا أن روح التقرير تقوم بأجمعها على ثقته التي لا يتطرق إليها الشك بأن مهارات التخطيط والمهارات الإدارية لمدراء وموظفي المصرف المركزي بإمكانها القيام بعمل أفضل من مجرد تقديم فروض الاحترام لمخزون الذهب «وإعطائه الأولوية على المحافظة على استقرار السعر».

لم يكن ذلك الرأي يعتبر، بأي حال، مبدأً ثورياً في سنة 1997 - بل على العكس كان يمثل المسار العام للتفكير. ورغم ذلك، فقد كان هؤلاء هم السويسريون، لا البريطانيون أو الأمريكيون أو إحدى الدول القليلة الشأن. كان السويسريون أسطوريين في ارتباطهم بالذهب وفي مقتهم لحيازة عملات دول كان التزامها بالصراع المستمر لضبط التضخم، أقل عنفواناً من التزامهم هم. لقد كان «حراس الكنوز الأقزام في زيورخ» مشهورين بهجومهم في المضاربات على الدولار والإسترليني خلال أزمات السبعينات. والآن أصبح كل ذلك في طي النسيان.

وبعد سنتين، قام البريطانيون بخطوة مماثلة فيما يتعلق بمخزونهم من الذهب، الذي كان في غابر الأزمان يمثل فخر القوة البريطانية. وفي أيار من سنة 1999، أعلنت وزارة المالية البريطانية عن عزمها على بيع 415 طن من أصل مجموع مخزونها البالغ 715 طناً. وعلى الفور، خسر الذهب 4 بالمائة من قيمته.

وسرعان ما حذت المصارف المركزية حذو بريطانيا: لقد كانت المصارف هي عدوة نفسها. كان عنصر التهديد في الذهب الذي تحتفظ به المصارف يعني أنه في كل مرة يُنشر فيها نبأ بيع رسمي، فإن سعر الذهب سيهبط وستتناقص عائدات البيع.

كانت السلطات قد بذلت جهودها لرفع سعر الذهب عن طريق الدفاع عنه. فبعد ستة أسابيع من نشر تقرير الخبراء السويسريين، أكد نائب رئيس

البنك الوطني السويسري «إننا واثقون من أن الذهب سيستمر في لعب دوره كاحتياطي للعملة، وبخاصة في وقت الأزمات». وفي نيسان من سنة 1998، عاد التقرير السنوي لبنك فرنسا لسنة 1997، إلى ترداد المقولات القديمة: «إن الذهب يظل عنصر الثقة الطويلة الأمد في العملة... وفوق كل شيء، تعتبر حيازة الذهب، من وجهة النظر السياسية، دليلاً على السيادة المالية [و] بوليصة تأمين ضد انهيار كبير قد يحدث في النظام النقدي العالمي». وفي نفس الوقت تقريباً، أكد أحد المدراء الإداريين السابقين لصندوق النقد الدولي أن «الذهب يظل في قلب الاعتقاد الجماعي بمصداقية اقتصاد عالمي... نوع من (صندوق حرب) لا غنى عنه لغد لا نستطيع سوى التكهن باحتياجاته»⁽²⁸⁾. وعندما تم افتتاح البنك المركزي الأوروبي سنة 1998، للعناية بشؤون عملة أوروبا الجديدة، اليورو، كانت نسبة 15 بالمائة من احتياطات المصرف ذهباً.

غير أن كل ذلك كان في معظمه كلاماً أو شيئاً رمزياً فحسب. ولم ينخدع به سوى قلة من الناس.

لکم تغیر الزمن!.. في الستينات، قامت المصارف المركزية الرئيسية بتشكيل صندوق الذهب المشترك لبيع أي كمية من الذهب تعتبر ضرورية من أجل منع المضاربين من رفع السعر. أما في أيلول من سنة 1999، وفي وضع كانت فيه تلك المصارف تملك تقريباً نصف مجموع الذهب الذي بحوزة المصارف المركزية وبقية المؤسسات الرسمية الأخرى، فقد أصبح موقفها مشابهاً لبطل قصة راسكين الذي ربط ثروته الذهبية حول جسمه عندما كانت سفينته موشكة على الغرق ليغوص فوراً إلى قاع المحيط. وفي حال قررت المصارف المركزية في نفس الوقت أن تبيع مخزوناتهما من الذهب، لهوى السعر وتحولت المبيعات إلى كارثة.

لذلك، فقد اتفقت المصارف على الحد من مبيعاتها السنوية لتصبح أربعمائة طن من الذهب سنوياً، وذلك خلال السنوات الخمس التالية - تقريباً

نفس وسطي الكمية السنوية التي تم تحويلها إلى نقد خلال السنوات الثماني السابقة. أعلن صندوق النقد الدولي أنه «سيلتزم» بروح الاتفاق. وانضمت كل من أستراليا وجنوب أفريقيا في تجمع غير رسمي، مما جعل كمية الذهب الرسمي التي يغطيها الاتفاق تصل إلى 85 بالمائة من المجموع. كما قررت المصارف المركزية تحديد صفقات القروض مع شركات التعدين. وقد غطى الاتفاق الألف وثلاثمائة طن التي كانت على وشك التسليم للسويسريين ليقوموا ببيعها كما غطى 365 طناً للبريطانيين، مما ترك 335 طناً فقط لأية دولة أخرى قد ترغب بتحويل ذهبها إلى نقد خلال فترة خمس سنوات وهي المدة التي تستغرقها تلك التدابير.

وقد كان ويليام دويسبرغ، رئيس البنك المركزي الأوروبي، صادقاً بما يكفي للامتناع عن وصف تلك القرارات بأنها حركة تهدف لاستعادة الذهب لمجده السابق. بل إنه كان مفرطاً في الصراحة فيما يتعلق بالموضوع: فقد كان الهدف هو حماية قيمة احتياطات البنك المركزي عن طريق «الحفاظ» على قيمة الذهب حيث هي... والغرض من هذا الإجراء هو توفير الثقة لسوق الذهب»⁽²⁹⁾.

لم تكن المصارف المركزية تمثل الباعة الوحيدة المهمين في السوق، لكنها كانت مجموعة من الشركاء المتلهفين للمجموعة الرئيسية الأخرى: شركات التعدين. إننا نتوقع من شركات التعدين أن تكون من الباعة، لأن ذلك هو ما جعلها تنخرط في هذا العمل. خلال التسعينات، بدأت شركات التعدين، وقد شعرت كغيرها بالقلق حول دلائل مستقبل الذهب، ببيع أكثر من إنتاجها في ذلك الوقت. وقد قامت في واقع الأمر برهن إنتاجها المستقبلي بالسعر السائد وذلك لتجنب الاضطرار للبيع بسعر أقل فيما بعد. وعلى أية حال، فإن الشارين عندما يتعاقدون للشراء، فإن ما يهمهم هو التسليم. وقد جئدت شركات التعدين المصارف المركزية لهذا الغرض: فشركات التعدين تقوم باقتراض الذهب من المصارف المركزية بمعدل فائدة إسمي، مضمون بوعده بدفع القرض

من الإنتاج المستقبلي، ومن ثم تسلم الذهب إلى المشتريين. وقد كانت المصارف المركزية تشعر بالسرور كونها تحصل على كسب مهما بلغ مما كان في وقت ما يمثل مجد قوتها الاقتصادية، أما الآن فلا يعدو في نظرها أن يكون من الموجودات العقيمة. وقد نجح هذا التدبير - طالما أن سعر الذهب كان يهبط. أما في تلك المناسبات التي ارتفع فيها سعر الذهب، فقد كانت المصارف المركزية تصبح أكثر تردداً في الإقراض، بينما تجد شركات التعدين نفسها في موقف حرج. فبما أن إنتاجها الراهن أقل من الكميات التي اقترضتها، كان عليها التوجه للسوق والانضمام إلى بقية المشتريين هناك وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها وتسليم الذهب إلى من اشتروه منها. وكانت النتيجة ظهور دافع جديد لارتفاع سعر الذهب.

وبينما كان كل ذلك يحدث، بقي الطلب العالمي على الذهب قوياً. فقد تضايف استهلاك الذهب خلال التسعينات، ولأسباب وجيهة⁽³⁰⁾. فقد كان سعر الذهب يهبط بينما كان سعر أي شيء آخر يرتفع. والنتيجة، أن الذهب صار يعتبر مادة رخيصة. فقد كانت كمية الذهب المستهلكة لصنع المجوهرات - وهي أهم دواعي الطلب - وفي صناعة الإلكترونيات في نهاية التسعينات، أكثر بنسبة 50 بالمائة منها في سنة 1980، وأعلى بمعدل الثلث منها في سنة 1994⁽³¹⁾. كان إنتاج المجوهرات وحده أكثر بمائة مرة عما كان عليه سنة 1850، عندما حذر شيفالييه من أن الطلب الأوروبي البالغ 25 طناً من أجل المجوهرات يشكل «ذرة بالقياس إلى مجموع الإنتاج» وذلك في مواجهة إغراق السوق بالذهب الذي كانت الاكتشافات في كاليفورنيا ستمطر به العالم بأسره^(*).

(*) تقدّم لنا هذه المعطيات نظرة متعمقة تلفت الأنظار بشأن التحسّن الكبير الذي طرأ على المستويات العالمية للمعيشة خلال السنوات الخمسين الماضية. فبينما ازداد =

استمر الآسيويون، كما كان شأنهم في الماضي، في استهلاك كميات كبيرة من الذهب. وقد جاء في مجلة الإيكونوميست، في عدد كانون الثاني، سنة 1999، أن «شهوة الهنود للذهب لا تفتقر أبداً... إن المجوهرات الذهبية [كذا] هي الشكل الوحيد من الثروة الذي تستطيع الكثيرات الادعاء بأنهن يملكنه»⁽³²⁾. إن مجموع ما في الهند من ذهب حالياً، ويقدر بتسعة آلاف طن تقريباً، يفوق حتى ذلك الكنز المخبوء في فورت نوكس، في ولاية كنتاكي⁽³³⁾.

وفي هذه الأثناء، وتجاوباً مع الاقتصاديات المتدهورة ضمن مجال الأعمال هذا، صار إنتاج المناجم والكميات المتوفرة من قطع الذهب القديم يزيدان بمعدل أبطأ بكثير من الطلب. ومع هذا التباطؤ في عرض كميات جديدة، وتزايد الطلب على الذهب، كان من المتوقع أن يزيد سعره. لكن السعر انخفض بدل أن يرتفع. هل جاءت تلك النتيجة التي تثير الدهشة بسبب انحسار الطلب على الذهب كوقاء ضد التضخم، رافقته حركة بيع متواصلة من قبل المصارف وشركات التعدين؟.. ربما، ولكن ما من شيء في عالم الاقتصاد يُفسّر بمثل هذه البساطة. وليس هناك من طريقة تجعلنا نعرف هل إن الطلب على المجوهرات بشكل خاص كان سيزيد إلى هذا الحد لو لم يهبط سعر الذهب بذلك الشكل ليحول المجوهرات الذهبية إلى صفقة رابحة.



كيف يمكننا استخلاص معنى من كل تلك القصة الطويلة، في الوقت الذي مثل فيه الفصل الأخير من هذه القصة انقطاعاً دراماتيكياً عن كل ما جرى

= إنتاج المجوهرات مائة ضعف، لم يزد عدد السكان سوى خمسة أضعاف. أي أن استهلاك الفرد للمجوهرات قد ازداد بمعدل عشرين ضعفاً.

قبل ذلك؟ . . كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟ . . هل الذهب حالياً لا يزيد عن كونه سلعة، حليلة جميلة رمزية، يقف على قدم المساواة مع الماس والبلاتين؟ . . أو، هل يستعيد الذهب، يوماً ما، عظمتة؟ . . لقد حان الوقت لننظر إلى الوهم الرائع للذهب على ضوء تلك الأسئلة.

خاتمة

أسمى المقتنيات؟

على مدى قرون ظل الذهب يحرك العواطف نحو السطوة والمجد، نحو الجمال، نحو الأمان، وحتى نحو تمنى الخلود. ظل الذهب معبود الجشع، ووسيلة للتباهي وعامل ضبط فعال كمعيار نقدي. وما من مادة أخرى فرضت هذا القدر من التبجيل طوال تلك المدة من الزمن.

لقد اصطفى الله الذهب لتزيين المكان الذي يجب أن يؤمه البشر ليتعبدوا فيه. ورأى جيسون في الجزة الذهبية الوسيلة إلى إنشاء أسرة حاكمة من صلبه. أما بالنسبة للفراعنة المصريين، فقد كان الذهب يُرَسَّخ عظمتهم حتى في الآخرة. ضرب كرويسوس دنابيره الذهبية وقام برشوة عرافة دلفي بالذهب كي يضمن لنفسه ثبات حكمه. وحُيِّل لكراسوس أن الذهب بإمكانه أن يشتري له المجد العسكري لينتهي بصب الذهب المصهور في حلقة. وتمسك البيزنطيون بالذهب كوسيلة للقوة ولاتقاء شر أعدائهم الكثر. واستخدم العرب الذهب، إلى جانب حماسهم العسكري، لإخضاع العالم بمهاراتهم في إدارة الأعمال. وقام الجنويون وأهل البندقية والفلورنسيون بضرب النقد الذهبي للتعبير عن سطوتهم

المالية. أما الناجون من الموت الأسود فقد تزينوا بالذهب للاحتفال ببقائهم على قيد الحياة.

كان كولومبس يعتقد أن بإمكان الذهب إدخال الناس إلى الفردوس. ونهب الأسبان ذهب العالم الجديد في محاولة عقيمة للسيطرة على العالم القديم. وامتص الآسيويون الذهب كالإسفنجة لحماية أنفسهم من المجهول. وخُيِّل لإسحاق نيوتن، العالم الذي قضى سنوات في تجارب الخيمياء، أنه قد فهم الجنيه الذهبي لكنه بَخَسه حقه إلى حد فاضح. وقام الإنكليز، ومن بعدهم كل الأوروبيين والأمريكيين، ببناء أنظمة مالية معقدة، كان أساسها الذهب، وهم يتوقعون أن يحموا ثروتهم من نهب الحكومات ومن الفقراء النافذي الصبر. وقد استباح المندفعون وراء الذهب في كاليفورنيا مزرعة جوهان سوتر بحثاً عن حياة الملوك. وكان جون ستوارت ماك آرثر يتوقع أن تؤمن له طريقة المعالجة بالسيانيد ثروة طائلة، لكن الآخرين، الأكثر جشعاً منه، أحبطوا مسعاه. ورأى الجنرال ديغول في الذهب سلاحاً لتركييع منافسيه حتى يتمكن العالم من أن ينعم بالنظام الذي ستهبهم إياه فرنسا. أما الأقزام حراس الكنوز السويسريون والمضاربون خلال حمى بداية الثمانينات فقد لجؤوا إلى الذهب كوقاء ضد لا عقلانية الدولة.

لكن كل ذلك أصبح الآن في ذمّة التاريخ. إذ أنه لدى بزوغ فجر ألفية جديدة، لم يعد الذهب في مركز الكون. وفي سنة 1971، طرح نيكسون جانباً آخر الأغلال الذهبية. وعندما وقعت البيضة الذهبية عن الجدار لم يُبد أحد رغبة كبيرة بإصلاحها. ولدى تجريد الذهب من سطوته على عالم المال، أصبح عاجزاً. بدأ الجشع والشهوة إلى السطوة يأخذان مسارات مختلفة. لقد أعدنا الذهب ليلعب دوره التقليدي في المجوهرات والزينة، ولو أن مقادير صغيرة منه تطير حالياً في المركبات الفضائية كما تعمل على تسريع حركة الصور الالكترونية على الشاشات. حتى أنه بدأ يؤدي وظيفة أكثر حداثة، فقد نُشرت رقائق ذهبية، من عيار 22، فوق أطباق سُلطات

ساشيمي ولحم الجدي المحمَّر وبعض الأطباق الأخرى الغالية الثمن^(*).
هل انتهى التاريخ المجيد للذهب؟..



للإجابة على هذا السؤال علينا أن نعود إلى بدايات القصة.

لعب الذهب، عبر التاريخ دورين - الزينة والمال - وقد عمل الدوران على تقوية ودعم بعضهما البعض. إن الذهب يوحى بالسطوة بسبب بريقه الذي لا يخبو، لكنه عندما يكتسب أهمية متزايدة بشكل نقد، فإن تعبيره عن السطوة يصبح أعلى صوتاً.

ومع ذلك فإن بذور توقّف الذهب عن لعب دور النقد بشكل نهائي، قد زُرعت منذ وقت بعيد في التاريخ. وكان ابتكار هيين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي في القرن التاسع هو الخطوة الأولى على هذا الدرب. وخلال العصور الوسطى، تطورت بدائل أكثر فعالية للنقد المعدني، بدءاً بالاستخدام المتزايد للنقد الائتماني كالحوالات، مع ما رافقه من تطور الصرافة. واعتباراً من القرن السابع عشر فصاعداً، أدى تسارع نمو الأعمال التجارية والإنتاج إلى زيادة كبيرة في الحاجة للنقد. وبمرور الوقت، تحول الذهب إلى عقبة في وجه الصفقات المالية بدل أن يكون مدخلاً لها.

(*) انظر نيل شистер Neil Shister، «فليأكلوا الذهب Let Them Eat Gold»، بوسطن غلوب، 13 تشرين الثاني 1999، ص d1. وقد جاء في هذا المقال البليغ بعد ذلك (قد لا يبدو مدهشاً، في أيام الثراء الفاحش والمفرط هذه، أن تتحول جملة «فليأكلوا الكعك» إلى «فليأكلوا الذهب» - وهي هذه المرة موجّهة إلى النظراء من الأثرياء لا إلى من هم دونهم). ويبدو أن فرصة من هذا النوع لا يستطيعها الجميع: فقد علّقت جوليا تشايلد، إحدى أستاذات فن الطهو، «لقد سمعت بذلك على نحو غامض، لكن لم يسبق لي أن أكلت ذهباً وما أظنني أكثر ثراً لأن أكله».

كان معيار الذهب، الذي نشأ بفعل الصدفة تقريباً، في القرن التاسع عشر اعترافاً جلياً بهذا التحول في وظيفة الذهب. بدأت حركة انتقال الذهب بين الأشخاص تقل شيئاً فشيئاً. وبدلاً عن ذلك، استقر القسم الأعظم من النقد الذهبي في أقبية المصارف ليشكل الضمانة الإضافية الأهم للنقد الورقي وللودائع المصرفية التي تُستخدم في الصفقات الاقتصادية والمالية المتنامية. لقد تم الاحتفاظ بالذهب كشيء مقدس، كمعيار مطلق وكحاجز منيع - كوعد لا يمكن الحث به بالأ - يقوم الساسة بإطلاق العنان لأنفسهم عن طريق وضع أشكال أكثر تجريدية من النقد، والتسبب في جنون التضخم الذي ميّز الكثير من أحداث الماضي. وفي سنة 1928، أجمل برناردشو، الذي لم يكن من المحافظين، هذا الموقف بشكل ممتاز في مؤلفه «دليل المرأة الذكية إلى الرأسمالية والاشتراكية The Intelligent Woman's Guide To Capitalism and Socialism»، إذ قال: «عليك الاختيار بين الوثوق بالاستقرار الطبيعي للذهب وبين الوثوق بأمانة وذكاء أعضاء الحكومة. ومع احترامي لهؤلاء السادة، أنصحك أنه ما دام النظام الرأسمالي قائماً، أن تصوّتي لصالح الذهب»⁽¹⁾.

وحتى هذا الدور الشديد الأهمية للذهب، كان محكوماً عليه بالإخفاق منذ البداية تقريباً. ولم يكن نفاذ صبر الساسة بحال من الأحوال هو القوة الرئيسية التي أدّت إلى دفن الذهب في نهاية المطاف. إذ أن النتيجة كانت مقررة سلفاً بسبب تزايد تعقيد وحجم النشاط المالي العالمي بشكل عام، وبسبب الوظائف التي تقوم بها الحكومة بشكل خاص. لقد ازداد الشعور بعبثية إدارة شؤون نظام مالي عالمي بوساطة معدن تقوم الطبيعة بتحديد كمياته بشكل اعتباطي، كما أن مصادره الرئيسية كانت تتواجد في أماكن خالية من أسباب الراحة مثل روسيا وجنوب أفريقيا. تحول الذهب إلى مفارقة تاريخية.

وإذا حسبنا الفترة ما بين سبعينات القرن التاسع عشر وحتى تلك اللحظة في سنة 1971، التي أقدم فيها نيكسون على قطع آخر رابطة أثرية مع الذهب

كحد وكمعيار، لرأينا أن معيار الذهب لم يدم أكثر من نصف المدة التي دام فيها بيزنط الإمبراطورية البيزنطية. ولا شك أن كريستوفر كولومبس وجون لوك ودافيد ريكاردو ومونتاجو نورمان كانوا سيدهشون لدى اكتشافهم أن حقائقهم الأبدية لم تكن بمثل الأبدية التي تصورها.



ومع ذلك، لا نستطيع أن نجزم بأن تلك هي نهاية القصة. فكما رأينا، حذر الاقتصادي الإنكليزي البارز، ستانلي جيفونز، سنة 1875، من أن «تحميل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة لا يبدو معها من الصواب أن تترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»⁽²⁾. ورغم ذلك، كانت «إدارة الأمور حسب اقتضاء الأحوال» بالضبط هو النظام الذي اختاره العالم للحلول محل ضوابط الذهب. إذ أن كل دول العالم، وقد تحررت أخيراً من أغلال الذهب، تمارس الآن عملها بموجب أنظمة مالية غير قابلة للتحويل إلى أي شيء عدا من عملة دولة إلى عملة دولة أخرى، عملة يجري إنتاجها دون تكلفة بللمسة على لوحة مفاتيح الكمبيوتر. لم يعد لدينا نقد يمكن اختباره بالمحك وذلك للتأكد من أصالته.

يعتقد الكثيرون أن الدولار هو المادة اللاصقة التي تجعل النظام متماسكاً، كما كان الذهب في الماضي. وبعبارة أخرى، يبدو حالياً أن الدولار الأمريكي يلعب في الساحة الدولية الدور الذي لعبه البريطانيون في القرن التاسع عشر. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، كان مخزون الذهب البريطاني قد تم استنفاده، وبما أن عرض الباوند الإسترليني فاق الطلب عليه، فقد انخفضت بالتالي قيمته.

إن الدولار ليس معدناً أكثر مما كان الإسترليني كما أنه لا يختلف عن عملة أية دولة أخرى. وكل ما في الأمر أنه أصبح القطعة الرئيسية في النظام في

أواخر القرن العشرين . وما من شيء حافظ على موقعه الرئيسي ، ولا حتى الذهب

وهناك اعتقاد بأن الدولار قد سيطر على السرب لا لمجرد القوة الاقتصادية المذهلة لأمريكا، ولكن أيضاً نظراً للمهارة الفائقة التي يتمتع بها المسؤولون عن النقد في إدارة المصرف المركزي الأمريكي - أي منظومة الاحتياطي الفيدرالي . ففي عدد 14 أيار 1999، من صحيفة نيويورك تايمز، كان عنوان مقال بقلم فلويد نوريس: «ما حاجتنا للذهب ولدينا شخص يدعى غرينسبان؟» ويعكس هذا العنوان وجهة نظر شائعة في هذا العصر .

وهنا علينا أن نسترجع مرة أخرى ملاحظة بنيامين دزرائيلي سنة 1895 : «إن معيار الذهب لدينا ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا الاقتصادي» . ويمكننا القول، بنفس الطريقة، أن رجال المصارف المركزية، في جميع الدول الكبرى في العالم، كانوا يبدون بارعين خلال الثمانينات والتسعينات لأن الظروف الاقتصادية الأساسية في تلك السنوات جعلتهم يبدون بارعين . فلم تقم حروب عالمية كبرى تؤدي إلى إشعال فتيل التضخم . كما أن دوافع التضخم الناشئة عن حالة الرخاء، أعاق حركتها فتفتت شبكة الأمان الاجتماعي وهاجس ضغط عجز الميزانية، لا في الولايات المتحدة فحسب ولكن في أوروبا والكثير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا أيضاً . كان الاقتصاد العالمي ذا طبيعة تنافسية ضارية، وكانت الشركات الأمريكية هي الأنجح للخروج ظافرة من هذا التنافس . كما أن الموارد المكتشفة لإنتاج النفط كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في بداية السبعينات . وباختصار، بينما كان القرن العشرين يقترب من نهايته، لم تنشأ أية قوة طاغية لتقوم باختبار المهارات الحقيقية لرجال المصارف المركزية، أو لهز الدولار من عليائه على الذروة .

ألا يستدعي ذلك للبال ما رواه ماركو بولو عن عملة كوبلاي خان؟ . .
فقد كتب يقول «إن دار السك [لدى كوبلاي خان] كانت من التنظيم بحيث

تبعث على الاعتقاد بأنه قد أُنقذ من الخيمياء . . . إن إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النقد يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة . . . إن النقود حقيقية . . . وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكن له بواسطتها شراء كل كنوز العالم». ولو كان ماركو بولو على قيد الحياة اليوم، فما من شك أنه سيعلق على ذلك التشابه الواضح بين الدولار وبين ما كانت تنتجه دار السك التابعة لكوبلاي خان. ومع ذلك، فليس لدينا ما يضمن أن سيطرة الدولار ستكون أكثر ديمومة من هيمنة كل من نقود كوبلاي خان الورقية، أو بنس أوفيا، أو البيزنط أو الدينار أو الدوقية أو الباوند الإسترليني خلال فترة ما من التاريخ. وفي سورة حالات الحمى التضخمية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، انصرف الأشخاص الذين ملأهم الخوف، حتى المحنكون منهم، إلى الذهب تاركين الدولار. وفي تلك اللحظة، التي لا مجال لتجنبها، أي عندما تعود اضطرابات من هذا النوع للظهور، قد يعيد التاريخ نفسه. ولا تزال أسواق الذهب المتطورة حية ترزق وبألف خير.

وكما قال روبرت مانديل، حامل جائزة نوبل في الاقتصاد، في كانون الأول سنة 1999، وهو يتسلم الجائزة: «إن أكثر ما نفتقر إليه اليوم هو نقد عالمي، معيار القيمة، الصلة التي تجمع الماضي والمستقبل، والرباط الذي يشد كل تلك الأجزاء القاصية من الجنس البشري بعضها إلى بعض». ومضى يُذكر الحضور بأن الذهب قد أدّى هذا الدور منذ أيام أغسطس وحتى سنة 1914، وأن «غياب الذهب كجزء جوهري من نظامنا المالي المعاصر، يجعل من هذا القرن، الذي انصرم لتوه، قرناً فريداً من بين عدة آلاف من السنين»⁽³⁾. لاشك بأن مانديل قد بالغ لدى عرض وجهة نظره، لكن غياب نقد عالمي سيستمر في تكدير الاقتصاد العالمي طالما استمر وجود موطن الضعف هذا.

وفي آذار سنة 1997، وقبل وقت طويل من معرفة مانديل بأنه سيُكرّم بجائزة نوبل، كان قد تنبأ بأن «الذهب سيكون جزءاً من النظام النقدي العالمي

خلال القرن الحادي والعشرين⁽⁴⁾. لقد كان تصريحاً جريئاً ومثيراً للجدل، بل إنه قد يكون نذير شؤم. قد يعود الذهب ليلعب ثانية دور الوقاء الأساسي في ظروف الفوضى الشاملة. ولكن لا يبدو أن هناك احتمالاً لعودة الذهب إلى لعب دوره التقليدي كنقد عالمي، إلا في حال جاء وقت يعجز فيه الدولار واليورو والين عن القيام بدور الوسيلة المقبولة للمدفوعات عبر الحدود الدولية.



إن قصة الذهب تحمل في طياتها رسالة أعمق من ذلك، رسالة ليس فيها شيء من الصفات العابرة للشيء الذي اخترنا أن نستخدمه كنقد. وإذا نظرنا للأمر بهذا المعنى الأشمل نرى أن قصة الذهب لا نهاية لها.

إن أكثر ما يلفت النظر في هذا التاريخ الطويل هو أن الذهب قد جر معظم الذين كانوا يدافعون عنه خلال أحداث مسيرته، إلى الهاوية. ومرة بعد أخرى، بدا الأشخاص أشبه بمسافر راسكين الذي غرق متشبثاً بذهبه واكتشف، بعد فوات الأوان، أن الذهب كان يملكه، لا العكس. إن ميداس وجيسون وكرويسوس وأباطرة بيزنطة والناجين من الموت الأسود وبيزارو وامبراطوره شارل الخامس والكيميائي ماك آرثر ومونتاجو نورمان وبنيامين سترونغ وشارل ديغول ومهووسي الذهب في الثمانينات كلهم كانوا مصابين بلوثة الذهب، كانوا يلهثون وراء سراب خادع. وما من أحد منهم انتهى حيث كان يأمل في الأصل.

أما أولئك الذين يعتقدون أن الذهب هو الوقاء من غدر الزمان فقد فاتهم أن يدركوا أن السعي وراء الخلود لا يتحقق عن طريق الذهب، أو عن طريق أي شيء آخر نختار أن نستعوض به عن الذهب - سواء كان دولاراً، أم يورو، أم

أي شيء . وإن القول بأن الذهب هو غاية بحد ذاته لا معنى له . كما أن التخزين لا يؤدي إلى تحقيق الشراء . والذهب وبدائله لا يحملان أي معنى إلا كوسيلة لهدف ما : التَّجْمُلُ والتَّزِينُ أوالمبادلة بما نحتاجه ونريده فعلاً .

ربما كان أكثر أبطال قصتنا حكمة هم السكان الأصليون البسطاء في جيني وتمبكتو الذين كانوا يقومون ، بصمت ، بمقايضة الذهب بالملح الثمين الذي يحفظ لهم حياتهم !